الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

# الموضوع

## دور أجهزة الدولة في دعم ومرافقـــة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
## دراسة حالة: الوكالـــة الوطنيـــة لدعم وتنميـــة المقاولاتيـــة "ANADE"

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الطالبة:
حـــاجي ذهبيـــة

الأستاذة المشرفة:
د/ حبـــه نجـــوى

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبـــــــة | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| عديـسة شهـــرة | أستاذ محاضر–أ– | رئيـــسا | بسكـــــرة |
| حبـــــه نجـــوى | أستاذ محاضر–أ– | مقـــــررا | بسكـــــرة |
| مسمش نجـاة | أستاذ محاضر–أ– | منـــاقشا | بسكـــــرة |

الموسم الجامعي: 2020-2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

# الموضوع

## دور أجهزة الدولة في دعم ومرافقـــة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة: الوكالـــة الوطنيـــة لدعم وتنميـــة المقاولاتيـــة "ANADE"

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الطالبة:
حـــاجي ذهبيـــة

الأستاذة المشرفة:
د/ حبـــه نجـــوى

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبـــــــة | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| عديـسة شهـــرة | أستاذ محاضر–أ– | رئيـــسا | بسكـــــرة |
| حبـــــــه نجـــوى | أستاذ محاضر–أ– | مقـــــررا | بسكـــــرة |
| مسمش نجـاة | أستاذ محاضر–أ– | منـــاقشا | بسكـــــرة |

الموسم الجامعي: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

**الإهـــــداء**

**بسم الله الكريم الحنان, ذو الفضل العظيم والإحسان, نور السموات والأرض رازق النمل في الفلوات، والصلاة والسلام على عبير الورد والريحان, السراج المنير في كل وقت وحين , محمد صلى الله عليه وسلم, ولأولي الألباب رفعا ولأصحاب العلم وما نفع.**

**أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى إنسان في الوجود، إلى " أبي" العزيز الذي منحني القوة والإرادة والعزيمة في الحياة، والذي كان يعمل من أجل أن يرفع مصيري ومن أجل حياة يبنيها لي كما أريد.**

**إلى الشمعة التي أحرقت نفسها لتضيء طريقي والتي تمثل البداية والنهاية لكل فرحة في حياتي, إلى ريحانة عمري وأقحوانه زماني " أمي" الغالية, وأدعو الله عز وجل أن يطيل في عمر والديا.**

**إلى أغلى ما يكسب الإنسان في الحياة أخوتي هم سندي في الحياة "العياشي" و"مراد"و"عبد الرؤف"و"عقبة" و"خير الدين"و"هارون الرشيد "و"احمد"ولا انسي أخي متوفى "حمزة" رحمة الله عليه.**

**ولا أنسى جدتي الغالية كبيرة العائلة التي كانت دائما تدعو لي بالفتح والنصر, أدعو الله تعالى أن يطيل في عمرها، وعزيزتي جدتي رحمة الله عليها.**

**إلى الإنسان الحنون, العزيز, الرائع الذي ساهم في نجاحي, أدعو الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناته, "خالي سايب خالد".**

**إلى خالتي سهيلة وسعيدة كان لهما دور في نجاحي, وأدعو الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما.**

**إلى من عرفت معها معنى الصداقة وكانت لي أخت, هي رفيقة دربي في الحياة صديقتي " سمية ".**

**إلى صديقاتي تعرفت عليهم من خلال الدراسة وتعلق قلبي بهم**

**"أحلام"و"صوفية"و"فاطنة"و"نوى"و"كنزة"و"أحلام"و"نورة"و"فاطمة الزهراء" "مروة"و"شهرزاد"و"عبلة"**

**"سماح"و"عيشة"و"فريدة"و"عيشة"و"بشرة"**

**"والى من رسم البسمة وادخل السعادة إلى قلبي**

**والى من ساعدني على هاذي مذكرة فله كل فضل واحترام والتقدير محمد شمس الدين"**

**إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.**

**ذهبية**

# الشكر والعرفان

**الحمد لله الذي بفضله أتممت هذا البحث**

**أولا أتقدم بالشكر الجزيل**

**إلى الأستاذة المشرفة حبة نجوى**

**على مجهودها و نصائحها و إرشاداتها القيمة**

**كما أتوجه بالشكر**

**إلى كل أستاذ علمني حرفا**

**ولكم مني جزيل الشكر والعرفان**

**ملخص:**

يعد موضوع دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر من المواضيع المهمة، حيث أرتبط بظهور عدة مشاكل وصعوبات تعيق إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى خلق العديد من الآليات التي تهدف إلى دعم المقاولاتية، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي أضحت الأن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أحد أهم هذه الهيئات الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار هذه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية بسكرة، تم التوصل إلى أنها تعمل على جمع عدد من الشباب في مشاريع استثمارية مصغرة، للتخفيف من حدة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث تقوم بمنح الإعانات المالية من خلال الصيغ المختلفة للتمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة للشباب، كما تضمن مرافقة المؤسسات المصغرة حتى تتمكن من كسب الخبرة الأزمة والقدرة على مواجهة المشاكل المحيطة .

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، في مجال دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التوجيهات لتحسين الخدمات المقدمة من طرفها والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المقاولاتية،هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرالوطنية لتشغيل الشباب ، الوكالة ،.الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

**Summary:**

The issue of supporting and accompanying entrepreneurship in Algeria is one of the important issues, as it is linked to the emergence of several problems and difficulties that impede the establishment and development of small and medium enterprises, which led to the creation of many mechanisms aimed at supporting entrepreneurship. The National Agency for Entrepreneurship Support and Development, the National Microcredit Management Agency, and the National Unemployment Insurance Fund have now become one of the most important support and accompaniment bodies for small and medium-sized enterprises, and through a field study of a sample of micro-enterprises established within the framework of this national agency. To support and develop entrepreneurship in Biskra, It was concluded that it is working to gather a number of young people in mini-investment projects, to alleviate unemployment and achieve economic and social development for the state, as it grants financial subsidies through various forms of financing and tax privileges granted to young people, and also guarantees the accompaniment of institutions Miniature so that you can gain the crisis experience and the ability to face the surrounding problems.

This study aims to assess the experience of the National Agency for Entrepreneurship Support and Development, in the field of supporting and accompanying small and medium enterprises, and to provide guidance to

improve the services provided by it and to advance the sector of small and medium enterprises in Algeria.

**key words:**
Small and medium enterprises, entrepreneurship, support and accompaniment bodies for small and medium enterprises in Algeria, the National Agency for Youth Employment, the National Agency for Entrepreneurship Support and Development.

## قائمة الجداول:


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (01/01) | عوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | 25-23 |
| (02/01) | أوجه التشابه والاختلاف بين المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة. | 31-30 |
| (03/01) | أوجه الاختلاف بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية. | 33 |
| (04/01) | الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة. | 37-36 |
| (01/02) | حصيلة نشاط مراكز تسهيل حسب النشاط لسنة2017. | 58 |
| (02/02) | عدد مراكز التسهيل والمشاتل المنجزة والمقرر انجازها إلى غاية 2017. | 58 |
| (03/02) | مختصر لنمطي التمويل. | 64 |
| (01/03) | التركيبة المالية للتمويل الثنائي ANSEJ. | 84 |
| (02/03) | التركيبة المالية للتمويل الثلاثيANSEJ. | 84 |
| (03/03) | التركيبة المالية للتمويل الثنائي ANADE. | 91 |
| (04/03) | التركيبة المالية للتمويل الثلاثيANADE. | 91 |
| (05/03) | التركيبة المالية للتمويل الذاتيANADE. | 92 |
| (06/03) | عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة على حسب قطاع النشاط. | 99 |
| (07/03) | عدد مناصب الشغل المتوقعة من طرف الوكالة على حسب قطاع النشاط. | 102 |
| (08/03) | عدد المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حسب طبيعة التمويل . | 105 |
| (09/03) | عدد المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حسب البنوك. | 107 |
| (10/03) | عدد المشاريع على حسب المستوى الدراسي. | 108 |
| (11/03) | عدد المشاريع حسب البلديات. | 110 |

## قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الأشكال | الصفحة |
|---|---|---|
| (01/01) | عوامل محددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | 11 |
| (02/01) | عوامل اقتصادية محددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.. | 12 |
| (03/01) | معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | 13 |
| (04/01) | تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | 20 |
| (05/01) | خصائص المرافقة. | 43 |
| (06/01) | أشكال دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. | 47 |
| (01/03) | مراحل المرافقة المقاولاتية للإنشاء مؤسسة مصغرة. | 87 |
| (02/03) | مراحل المرافقة المقاولاتية عند التوسع. | 88 |
| (03/03) | مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة. | 89 |
| (04/03) | عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة2010-2020. | 101 |
| (05/03) | عدد مناصب الشغل المتوقعة من طرف الوكالة على حساب قطاع النشاط من سنة2010-2020. | 104 |
| (06/03) | عدد المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حسب طبيعة التمويل من سنة 2010-2020 | 106 |

# مقدمة

**مقدمـــــة:**

تلعب المؤسســـــات الصغيـــرة والمتوسطـــة دورا هاما وحيويا في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بإسهامها في نمو الدخل الوطني والمساهمة في التخفيف من مشكلة البطالة، كما تمثل من جهة عامل تراكم لأرس المال البشري باعتبارها مخبرا للتطبيقات التكنولوجية وفضاء للابتكارات كما أنها مصدر تكامل للنسيج الصناعي بتغذيتها للمجمعات الصناعية الكبرى، إلا أن افتقار العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رؤية واضحة عند تأسيسها، وصعوبة الحصول البعض منها على العديد من مستلزمات الإنتاج، وتنامي حدة المنافسة، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية، يجعل الكثير من هذه المؤسسات غير قادرة على الاستمرار في ممارسة نشاطها، وكنتيجة لهذا ظهرت اتجاهات فكرية تدعوا إلى ضرورة تدخل الدولة لدعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا فقد ظهرت هيئات عمومية عرفت بحاضنات الأعمال أو مشاتل المؤسسات لتأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنشائها ومرافقتها.

وقد أثبتت تجربة العديد من بلدان العالم أن المرافقة المقاولاتية من خلال إنشاء حاضنات الأعمال تعتبر إطارا ملائما لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لما توفره من خدمات تسمح لهذا النوع من المؤسسات بتخطي العديد من المشاكل التي تواجهها عند انطلاقها وحتى خلال مراحل نشاطها الأخرى، في ظل تنامي حدة المنافسة بفعل تواجد المؤسسات الكبيرة سواء الوطنية أو الأجنبية، ومن هذا المنطلق فإن بلدان العالم تسعى لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها الجزائر التي تعير اهتماما كبيرا لمرافقة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هيئات الدولة الداعمة ومن ضمنها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ سابقا والتي أضحت الآن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، وقد جاء هذا التغيير كمحاولة لتحقيق مزايا ونتائج أفضل للدعم والمرافقة.

**أولا: طرح الإشكالية:**

بناء على ما سبق ونظرا للأهمية البالغة المنتظرة من الإجراءات والتغييرات المتخذة لهيكلة ونشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تبرز معالم الإشكالية الرئيسية لهذه دراسة على النحو التالي:

**كيف تساهم الدولة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؟**

وحتى نستوفي الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية، علينا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- الإطار المفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية ومرافقتها؟

2- ما هي أهم أجهزة الدعم والمرافقة التي قامت بإنشائها الدولة الجزائرية في سبيل تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- كيف تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية بسكرة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

**ثانيا: الدراسات سابقة:**

طرح الإشكالية السابقة جاء بناء على تقصينا للعديد من دراسات المختلفة من: مجلات علمية ودوريات وكتب، وبالإطلاع على بعض دراسات الجامعية التي تدخل ضمن نفس حقل الدراسة، أي التي تناولت موضوع دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الآليات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تعمل على تطوير وتدعيم هذه المؤسسات، نذكر منها:

**1-** رابح حميدة، **" استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية"**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011.

تم من خلالها تشخيص وضعية القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم العوائق والتي تعرقل تطورها، وإبراز مختلف الآليات والاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر بهدف النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة.

2- أحمد غبولي، **"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن الإطار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية لترقية هذا القطاع بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- هيبة بوعبد الله، **"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

تم في هذه الدراسة التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمشاكل والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى توضيح مختلف آليات دعم لهذه المؤسسات وأهم الإجراءات المستحدثة لمساهمة في عملية التمويل.

4- أحمد حجاوي، **" إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة"**، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد مختلف معوقات ترقية القطاع هذه المؤسسات حيث كان التمويل أحد أبرز هذه العوائق، بالإضافة إلى إبراز دور هيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفيرها لمصادر التمويل المختلفة.

استنادا إلى الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوائق التي تواجهها، إضافة إلى توضيح مختلف الآليات الداعمة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم الإجراءات والتغييرات التي مست الآليات والهيئات الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ومحاولة معرفة أهم التغييرات والنتائج المحصلة لهذا التغيير، وعليه فإن الإضافة في هذه الدراسة تكمن في تقديم التعديلات التي مست هيئات الدعم والمرافقة وبالتحديد تلك الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

**ثالثا: الفرضيات الفرعية:**

صيغت وصممت مجموعة من الفرضيات العامة نرى أنها تشكل أكثر الإجابات احتمالا للإجابة عن الإشكالية المعتمدة في الدراسة وعلى الأسئلة الفرعية، وهي كالتالي:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل بشكل مستقل حسب القطاعات وتختلف فيما بينها حسب معايير عديدة وإن المقاولاتية هي أفعال وعمليات يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة في إطار قانوني محدد بهدف تحقيق الربح ومساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء والتي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات من قبل المرافق؛

2- استحدثت الجزائر مجموعة من الأجهزة لدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم هذه الأجهزة بدرجة كبيرة من الفعالية في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3- تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية بسكرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة فعالة في تشجيع أنواع الأعمال والتدابير رامية إلى ترقية المبادرة المقاولاتية وتحقيق نتائج أفضل للدعم والمرافقة؛

**رابعا: منهجية الدراسة وأدوات البحث:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة واثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي كونه يتماشى مع طبيعة الموضوع، وبغرض جمع المعلومات اللازمة لإعداده بشقيه: النظري والتطبيقي تم الاعتماد على: المسح المكتبي، الملاحظة، المقابلة، تحليل مضمون الوثائق والإحصائيات ذات الصلة.

**خامسا: أهداف الدراسة:**

ترمي من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها :
1- التعرف على الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية؛
2- التعرف على أبرز الآليات الفاعلة في دعم وتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3- الاطلاع على أهم الإجراءات والتغييرات المتخذة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE وتحديد مدى نجاعتها؛

**سادسا: أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:
1- توضيح أهمية تفعيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها تنموي؛
2- إبراز إسهامات البرامج داعمة والإجراءات المقدمة من طرف الدولة في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3- إلقاء الضوء على الإجراءات وتغييرات المحدثة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي كانت سابقا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بسكرة؛

**سابعا: أسباب اختيار الموضوع:**

1- ميول الشخصي للتعرف على موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2- الإطلاع على هيئات الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
3- التعريف بأهم الإجراءات والتغييرات الحاصلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في مجال الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4- الرغبة في إنشاء مقاولة بالاعتماد على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛

**تاسعا : تقسيم الدراسة :**

من خلال الإلمام بالموضوع وتحليل إشكالية البحث المطروحة والإجابة على التساؤلات التي طرحت تم تقسيم هذا الدراسة إلى ثلاث فصول:
**الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يحتوي على ثلاث مباحث كالتالي المبحث الأول بعنوان: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يضم تعريف المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر وتضمن أيضا أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثاني بعنوان: ماهية المقاولاتية والذي تضمن مفاهيم حول المقاولاتية من ناحية تعريفها وأهميتها وأهدافها ودورها وأشكال التي تظهر عليها، أما المبحث الثالث : بعنوان مرافقة ودعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تضمن مفاهيم حول المرافقة المقاولاتية ومرحلها وأشكالها.

**الفصل الثاني:** تطرقنا إلى هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والذي يحتوي على ثلاث مباحث كالتالي المبحث الأول بعنوان**:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وتضمن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي وعلى الصعيد البيئي والتكنولوجي، المبحث الثاني بعنوان: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي تضمن نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها، الهيئات المتخصصة التابعة لوزارة المؤسسات لصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثالث بعنوان: أهم هيئات الداعمة والمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الذي سندرسه في الجزء التطبيقي.

**الفصل الثالث:** تطرقنا فيه إلى دراسة: آليات دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **(ANADE)**للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة حالة فرع بسكرة والذي يحتوي على ثلاث مباحث المبحث الاول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **(ANSEJ)** أما المبحث الثاني: بعنوان تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **(ANADE)** والذي تضمن ما يلي نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المبحث الثالث: بعنوان تقييم برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية بسكر والذي تضمن تحليل جداول التي تخص عدد المشاريع الممول على حساب قطاع النشاط ومناصب الشغل المتوقعة وعلى حساب طبيعة التمويل وعلى حساب البنوك و على حساب المستوى الدراسي وحسب البلديات.

# الفصل الأول

## الإطار النظري لدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية.

**تمهيد:**

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع الهامة التي تشغل أذهان الباحثين وذلك لما لها من أهمية بالغة في تنشيط حركية الاقتصاد والمجتمع من جهة ودعم التنمية بمختلف أوجهها من جهة أخرى، قد أظهرت الدراسات في هذا المجال أن الدول التي بنت اقتصادها بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت نهضة قوية، لما لهذه المؤسسات من قدرة عالية في مواجهة التغيرات والتكيف مع الظروف الصعبة ومرونتها المرتفعة في مواجهة الأزمات والاضطرابات الاقتصادية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ورغم هذه المميزات إلا أنها هي الأخرى تواجه العديد من العوائق والصعوبات التي تؤثر سلبا على نجاحها ونشاطها.

نظرا للأهمية التي تعرفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية فقد زاد اهتمام متخذي القرار في أغلب الدول بها ويظهر ذلك جليا في البرامج التنموية، الإجراءات حماية لتعزيز قدراتها وعليه بادرت الدول إلى اعتماد عدة أساليب منها: المرافقة المقاولاتية التي هي من الأساليب الحديثة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تسعى إلى تذليل العقبات التي تواجه المقاولين وأصحاب المشاريع وتخفيض معدل فشل مؤسساتهم وتقديم الرعاية اللازمة من بداية التأسيس إلى غاية التجسيد وعلى هذا الأساس وبغرض الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

المبحـث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثـاني: ماهية المقاولاتية.

المبحث الثالث: مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

كثيرا ما يطرح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الإشكالات نظرا لخصوصية هذا النوع من المؤسسات وكذا اختلاف وجهات النظر بين الباحثين والمهتمين بهذا القطاع، بالإضافة إلى الغموض الذي مازال قائما للفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى ولتوضيح ذلك نتطرق في هذا المبحث إلى أهم العوامل التي تحول دون إيجاد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى معايير تصنيفها وأهم التعديلات التي مست تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها التي تميزها وتصنيفاتها في الجزائر والعوائق التي تواجهها.

***المطلب الأول: عوامل المحددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها.***

في الحقيقة يصعب تحديد مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع غياب تعريف، يحض بالإجماع من قبل كل الباحثين والمهتمين بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لتحكم عدة عوامل في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات، يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول وكذا المنظمات وذلك باختلاف معايير تصنيف المعتمدة من كل بلد بتباين الإمكانيات والموارد ومستويات وظروف تطور الاقتصادي ومراحل النمو من دولة إلى أخرى.

الفرع الأول:عوامل محددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات صغيرة والمتوسطة عدة عوامل التي تحدد مفهومها في مختلف المجالات منها الاقتصادية وسياسية وتقنية وهناك عوامل آخرة وهي كالأتي: **الشكل رقم(01/01): العوامل المحددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

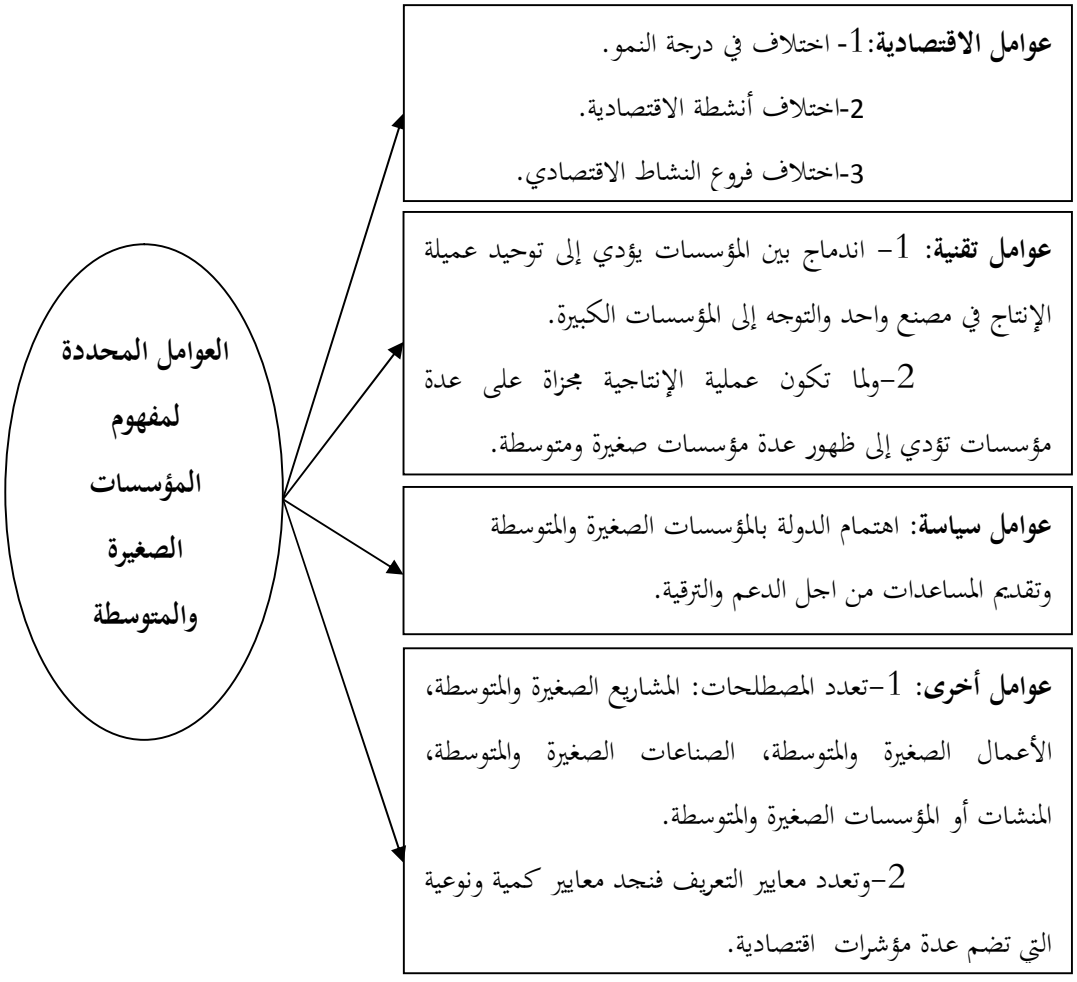


**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المرجع(بعبوش، 2016)**

**الشكل رقم(02/01): العوامل الاقتصادية محددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

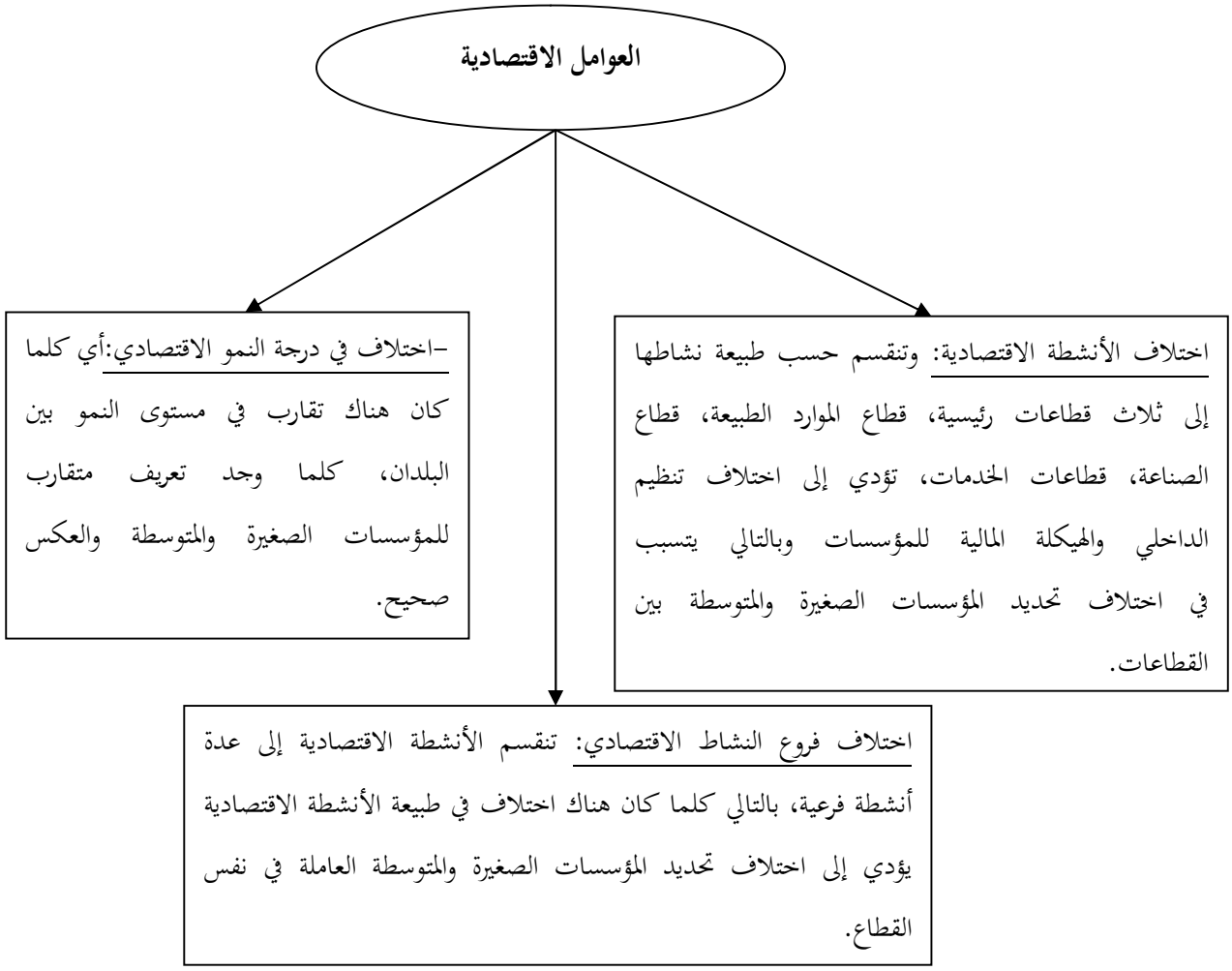


**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المرجع (بعبوش، 2016، الصفحات 3-4)**

ويمثل الشكل الاول والثاني عوامل محددة لمفهومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في:

عوامل اقتصادية وتظهر في اختلاف في درجة النمو الاقتصادي وأيضا أنشطة الاقتصادية والاختلاف في النشاط الاقتصادي أي تنقسم حسب نشاطها إلى ثلاث قطاعات رئيسية وتتمثل في قطاع الموارد الطبيعية وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات، بحيث كلما كان هناك تقارب في مستوى النمو بين البلدان كلما وجد تعريف متقارب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعكس صحيح، وأيضا هناك عوامل تقنية تتمثل في اندماج بين المؤسسات مما تسمح بالتوحيد عملية الإنتاج في مصنع واحد مع الاهتمام الدولة بها وتقديم الدعم لها في ظل وجود العديد من المصطلحات ومعايير التي تحدد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني:معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الشكل رقم(03/01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

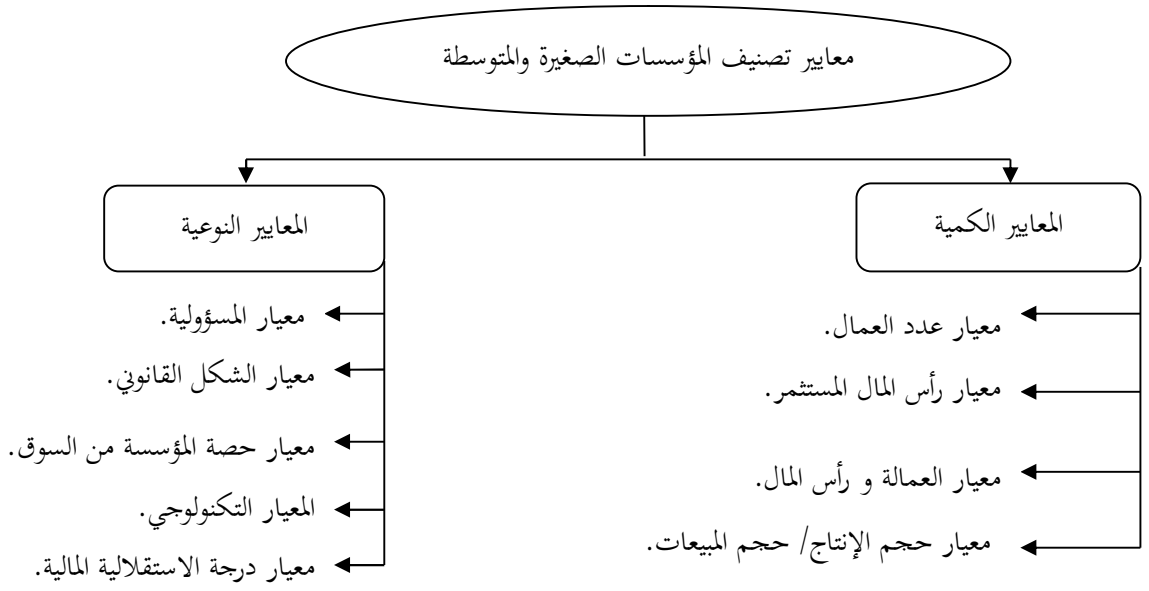


**مصدر: من إعداد طالبة بناء على المعلومات السابقة.**

ويمثل الشكل الثالث معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصنف إلى معايير كمية ومعايير نوعية بحيث:

المعايير الكمية تتمثل في معيار عدد العمال، معيار رأس المال المستثمر، معيار العمالة و رأس المال، معيار حجم الإنتاج/ حجم المبيعات وهي من أهم وأكثر المعايير استخداما لأغراض إحصائية وتنظيمية.

المعايير النوعية تتمثل في معيار المسؤولية، معيار الشكل القانوني، معيار حصة المؤسسة من السوق، معيار التكنولوجي، معيار درجة الاستقلالية المالية وهي المعايير النظرية اي التحليلية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**أولا: المعايير الكمية.**

"تعتبر المعايير كمية من أهم وأكثر المعايير استخداما، فهي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من خصائص كمية التي يمكن استخدامها لأغراض إحصائية وتنظيمية وذلك نظرا لسهولة الحصول عليها وجمعها، كما أنها تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية، من بين هذه المعايير نجد:

**أ–معيار عدد العمال:** وهو من المؤشرات التي تتميز بالسهولة والثبات النسبي، لكن على رغم من هذه سهولة إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر، لأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف الخاطئ للمؤسسات، حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة عمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة عمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية كما أن هنالك عوامل أخرى يجب توخي الحذر في استعمالها مثل ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات عائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى." (رحموني، 2011، صفحة 15)

**ب–معيار رأس المال المستثمر:**" يعد حجم رأس مال المستثمر معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كميا، كما يعتبر عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، خاصة ما تعلق بالآلات والمعدات الإنتاجية المستخدمة". (حبيب سلمان و العبادي، 2015، صفحة 16)

**ج–معيار العمالة ورأس المال":** يمثل معيار معامل رأس المال قسمة حجم الاستثمار على عدد العمال ويعني مقدار الإضافة في رأس المال المطلوبة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، عادة ما تكون النسبة منخفضة في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال بصفة عامة كقطاع الخدمات والتجارة، وتكون مرتفعة في القطاع الصناعي". (خبابة، 2013، صفحة 15)

**هـ–معيار حجم الإنتاج/حجم المبيعات:** "تعطي المبيعات صورة عن حجم النشاط الإنتاجي للمنشأة وقدرتها التنافسية في الأسواق، ويعاب هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات لأسباب خارجة عن إرادة المنشأة، لن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم وإمكانات وطاقات المنشأة التي تكون معطلة، بالإضافة للتغير والتذبذب بدرجة أكبر من تقلب تعدد العمال وحجم الاستثمار المشار إليهم سابقا". (العساف، الوادي، و سمحان، 2012، صفحة 19)

**ثانيا: المعايير النوعية.**

"تسمى أيضا المعايير النظرية، السوسيولوجية أو التحليلية وباعتبار المعايير الكمية غير كافية، لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، فإنه يتم إدراج معايير نوعية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق". (قريشي، بوزيد، و طيبي، صفحة 04)

"فهي مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة ومتوسطة أو كبيرة وليس من الضروري توفرها جميعا، ولكن من المهم توفر بعضها". (زغيب و عيساوي، 2002، صفحة 172)

**أ–معيار المسؤولية:** "حسب هذا المعيار فإن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها، يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق الخ، وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده". (رحموني، 2011، صفحة 17)

**ب–معيار شكل القانوني:** "يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية والشركات التضامنية أو الوكالات، أو شركات التوصية بالأسهم، ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم." (خبابة، 2013، صفحة 15)

**ت–معيار حصة المؤسسة من السوق:** "بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وفيرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة". (رحموني، 2011، صفحة 17)

**ث–المعيار التكنولوجي:** "حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى من ناحية التكنولوجيا". (خبابة، 2013، صفحة 16)

**ب–معيار رأس المال المستثمر:**" يعد حجم رأس مال المستثمر معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كميا، كما يعتبر عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، خاصة ما تعلق بالآلات والمعدات الإنتاجية المستخدمة". (حبيب سلمان و العبادي، 2015، صفحة 16)

**ج–معيار العمالة ورأس المال":** يمثل معيار معامل رأس المال قسمة حجم الاستثمار على عدد العمال ويعني مقدار الإضافة في رأس المال المطلوبة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، عادة ما تكون النسبة منخفضة في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال بصفة عامة كقطاع الخدمات والتجارة، وتكون مرتفعة في القطاع الصناعي". (خبابة، 2013، صفحة 15)

**هـ–معيار حجم الإنتاج/حجم المبيعات:** "تعطي المبيعات صورة عن حجم النشاط الإنتاجي للمنشأة وقدرتها التنافسية في الأسواق، ويعاب هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات لأسباب خارجة عن إرادة المنشأة، لن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم وإمكانات وطاقات المنشأة التي تكون معطلة، بالإضافة للتغير والتذبذب بدرجة أكبر من تقلب تعدد العمال وحجم الاستثمار المشار إليهم سابقا". (العساف، الوادي، و سمحان، 2012، صفحة 19)

**ثانيا: المعايير النوعية.**

"تسمى أيضا المعايير النظرية، السوسيولوجية أو التحليلية وباعتبار المعايير الكمية غير كافية، لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، فإنه يتم إدراج معايير نوعية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق". (قريشي، بوزيد، و طيبي، صفحة 04)

"فهي مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة ومتوسطة أو كبيرة وليس من الضروري توفرها جميعا، ولكن من المهم توفر بعضها". (زغيب و عيساوي، 2002، صفحة 172)

**أ–معيار المسؤولية:** "حسب هذا المعيار فإن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها، يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق الخ، وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده". (رحموني، 2011، صفحة 17)

**ب–معيار شكل القانوني:** "يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية والشركات التضامنية أو الوكالات، أو شركات التوصية بالأسهم، ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم." (خبابة، 2013، صفحة 15)

**ت–معيار حصة المؤسسة من السوق:** "بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وفيرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة". (رحموني، 2011، صفحة 17)

**ث–المعيار التكنولوجي:** "حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى من ناحية التكنولوجيا". (خبابة، 2013، صفحة 16)

**أ- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل قانون 17-02.**

**1- تعريف قانون 01-18 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

"حيث عرف المشرع الجزائري في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر2001 " (قانون رقم01-18، 2001، الصفحات 5-6) "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، على أنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 50 مليون دينار جزائري.
- تستوفي معايير استقلالية في الذمة المالية ويقصد بها بأن كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما فوق من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال نص المادة 04 من القانون رقم 01-18 السالف الذكر، نستنتج أن المشرع الجزائري اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مفهوم الاقتصادي ولم يعترف لها بالشخصية القانونية ولم يشر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون التجاري، بل أفرد هذا النوع من المؤسسات في قانون خاص والمتمثل في القانون التوجيهي01 -18السالف الذكر". (شواشي، 2017-2018، صفحة 152)

"وبالرجوع إلى القانون متعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن المشرع قام بتصنيف كل مؤسسة على حدى وذلك من خلال محتوى المواد 05، 06 و07، فطبقا لما ورد في نص المادة الخامسة من القانون المذكور أعلاه، والمتعلقة أساسا بتحديد المقصود بالمؤسسة متوسطة بحيث يعتبرها المشرع بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل والتي يكون رقم أعمالها السنوي ما بين 200 مليون و2 مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

أما المادة السادسة فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

بالإضافة إلى ذلك هناك نوع آخر من المؤسسات منحها المشرع مصطلح المؤسسة المصغرة، من خلال نص المادة السابعة وهي المؤسسات التي تشغل من عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 10 ملايين دينار". (شواشي، 2017-2018، صفحة 153)

"وأضافت المادة الثامنة، أنه لا تفقد المؤسسة صفتها المذكورة في مواد أعلاه، إلا إذا ابتعدت عن الحدود المذكورة في سنتين ماليتين متتاليتين.

ونصت المادة 10على أن هذا التعريف يشكل مرجعا في كل برامج وتدابير الدعم والمساعدة لصالح هاته المؤسسات وكذا إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إلا أن المشرع قام بإلغاء القانون رقم 01-18 السالف الذكر، بموجب القانون رقم17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (قانون رقم 17-02، 2017) والذي أعطى المشرع

من خلاله تعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها، فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء و الديمومة.

**ب- تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قانون 17-02.**

**1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قانون 17-02.**

"واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وعراقيل أدت إلى إفلاسها ومن نهوض بها وتطويرها صدر قانون 17-02 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أتي بأحكام جديدة قصد جعلها قادرة على مواجهة الصعاب، كما وضع تعريفين وتصنيفين جديدين لهذه المؤسسات.

لكل دولة تعريف خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع نموها الاقتصادي.

عرف المشرع الجزائري بموجب قانون 17-02 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية:

- -تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- -لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار جزائري.
- -تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة الثالثة أعلاه". (المادة 5 من قانون 02-1;)

"لقد تم تغير رقم أعمال بالزيادة وذلك راجع إلى تراجع قيمة الدينار، لقد أتى القانون رقم 17-02 بتحديد المقصود في التعريف الذي ورد كما يلي:

- **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوي.
  - بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما عمل المؤقت أو عمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات عمل السنوي.
  - السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك متعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.
- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك متعلقة بأخر نشاط مقفل مدة 12شهرا.
- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون 17-02.**

صنف القانون 17-02 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى: (فارسي، 2019، الصفحات 392-393)

**أ- المؤسسة المتوسطة:**

تشغل ما بين 50 و250 عاملا رقم أعمالها مابين 4 مليار دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى 1 مليار دينار جزائري.

**ب-المؤسسة الصغيرة:**

تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري.

**ج- المؤسسة الصغيرة جدا:**

تشغل ما بين شخص واحد إلى 9 أشخاص ورقم أعمالها السنوي أقل من400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوي لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري".

ومقارنة مع القانون السابق نلاحظ أن المشرع الجزائري أبقى على نفس عدد العمال لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين ضاعف كل من رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية لكل صنف مقارنة بالقانون التوجيهي السابق رقم 01-18 الصادر سنة 2001 وهذا راجع ربما لما مر به الاقتصاد الوطني من تضخم وكذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري.

- **تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

وهي تلك التي تملك وتعمل بشكل مستقل، أي تتصف بالاستقلالية وتفرد والتميز حسب القطاعات المتاحة داخل الوطن والذي يحدده الرأس المال المسثمر وهناك أنواع للمؤسسات منها: مؤسسة متوسطة، مؤسسة صغيرة، مؤسسة صغيرة جدا، وتختلف فيما بينها حسب معايير عديدة منها: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموعة الحصيلة السنوية والاستقلالية وذلك من اجل القدرة على مواجهة الصعاب والمخاطر أي من اجل تحقيق الإنشاء والاستمرارية.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من خصائص وذلك لاعتبارها من ضمن أهم ركائز نشاط الاقتصادي:

- قابلة لإيداع والابتكار وكذا تشجيع عاملين على الإبداع.
- إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بالمرونة وسرعة في مواكبة التغيرات في عمل وتكيف نظرا للطابع الغير الرسمي للتعامل". (عزيز, سامية، 2014، الصفحات 76-77)
- هي وسيلة من وسائل خلق مناصب الشغل.
- تميل هذه المشروعات بطبيعتها إلى ارتفاع كثافة العمل بها، إما أنها مشروعات يدوية أو حرفية أو لأنها تعتمد على عمليات تجميع أجزاء مغذية لصناعة أخرى ومن ثم فانه يكون لدى هذه المشروعات عادة قدرة كبيرة على خلق فرص جديدة للعمالة.
- تتميز بالفعالية وكفاءة في تحقيق الأهداف.

- مرونة القيادة وتوجيه، تحددت الأهداف الواضحة للمشروع بسهولة إقناع العاملين.
- كما تتميز هذه المؤسسات بالبساطة وقلة التعقد فالقرار يتخذ من طرف المالك المسير.
- القرب من العميل ومورد وإمكانية تطوير علاقات شخصية وبالتالي تقديم خدمة مميزة.
- استخدام التكنولوجيا وتقنيات إنتاجية جديدة اقل تعقيدا". (عزيز، 2014، الصفحات 77-79)

***المطلب الثالث:تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوائق التي تواجهها.***

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: التصنيف حسب طبيعة التوجيه، التصنيف حسب طبيعة المنتجات... وأيضا التعرف على مشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمرا ضروريا حتى يمكن من رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها وتنميتها، حتى تلعب الدور التنموي المنوط لمواجهة الكثير من المشكلات والمعوقات التي تعيق نموها وتطورها وارتقاءها.

الفرع الاول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه وأيضا حسب طبيعة المنتجات وتنظيم العمل و حسب طبيعة الملكية وهي كالتالي:

**الشكل رقم (04/01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

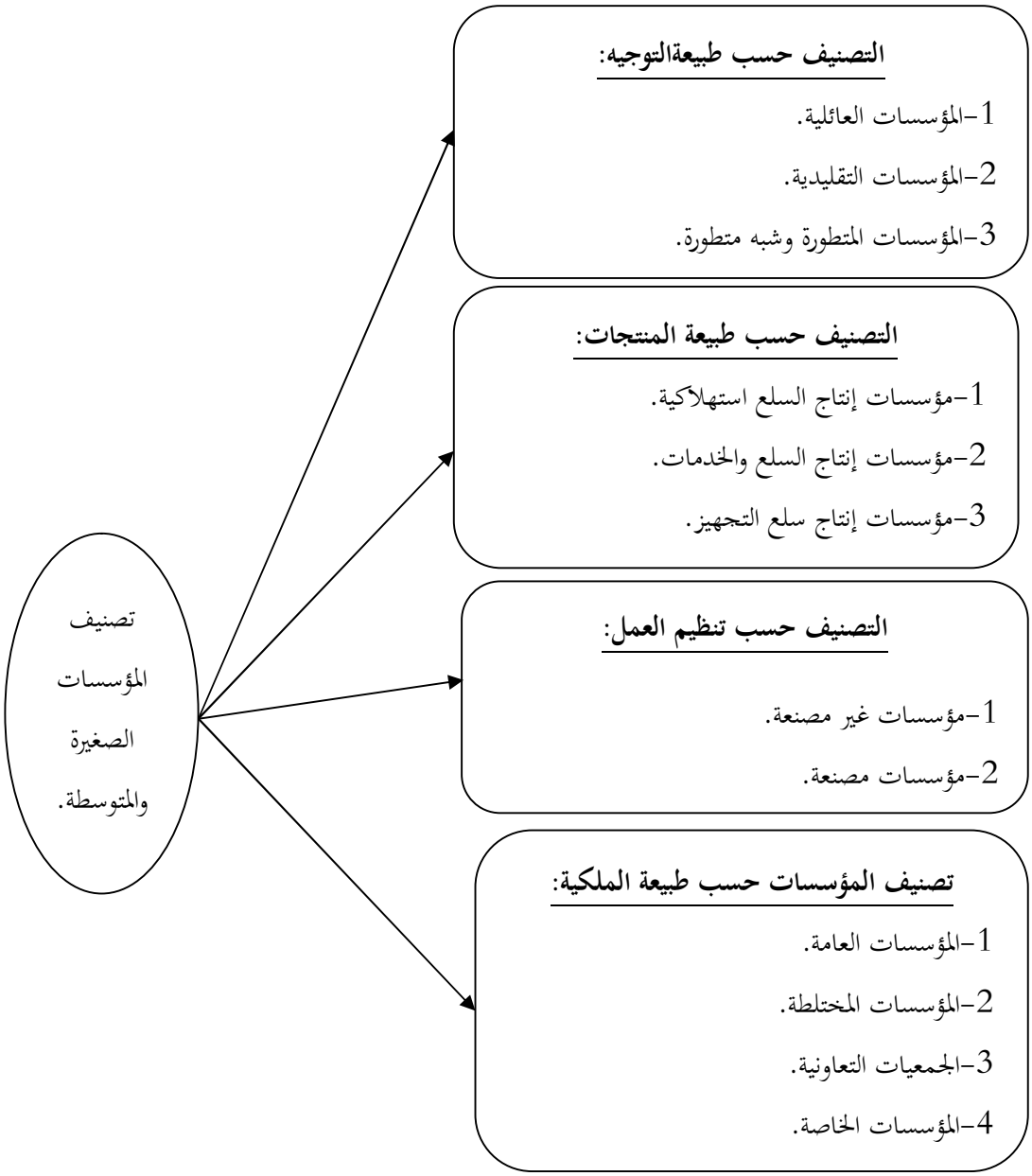


**مصدر: من إعداد طالبة بناء على المعلومات السابقة.**

يمثل شكل رابع تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يتم تصنيف حسب طبيعة التوجيه إلى المؤسسات العائلية، المؤسسات التقليدية، المؤسسات المتطورة وشبه متطورة، تصنف أيضا حسب طبيعة المنتجات إلى مؤسسات إنتاج السلع استهلاكية، مؤسسات إنتاج السلع والخدمات، مؤسسات إنتاج سلع التجهيز، تصنف حسب تنظيم العمل إلى مؤسسات غير مصنعة، مؤسسات مصنعة، تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية إلى المؤسسات العامة، المؤسسات المختلطة، الجمعيات التعاونية والمؤسسات الخاصة.

**أ-التصنيف حسب طبيعة التوجيه:** (قشيدة، 2012، صفحة 24)

**1-المؤسسات العائلية:**" هي المؤسسات التي تتغذى من موضوع إقامتها المنزل وتكون مكونة في غالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في أغلب أحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من سلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

**2-المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة عائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا عن الكثافة الأكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

**3-المؤسسات المتطورة وشبه متطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسيع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمال أو من إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقياس صناعة الحديثة والحاجات العصرية."

**ب-التصنيف حسب طبيعة المنتجات:** (قشيدة، 2012، الصفحات 24-25)

**1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:**

"ونقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحة.
- منتجات الجلود.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويعتمد سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

**2- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات:**

وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في:

- قطاع النقل.
- الصناعات الميكانيكية والكهرومائية.
- الصناعات الكيميائية والبلاستكية.
- صناعة مواد البناء.

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجات خاصة في مواد البناء.

**3-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:**

يتميز هذا نوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذو تكنولوجيا الحديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأس مال أكبر فالأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة والشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج و تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية يكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع غيار المستوردة."

**ت- التصنيف حسب تنظيم العمل:**

"يكون لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما: (قشيدة، 2012، الصفحات 25-26)

**1-مؤسسات غير مصنعة:** وهي متمثلة في ( الإنتاج العائلي )إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي( والنظام الحرفي )عمل في المنزل، ورشات حرفية( ويعد الإنتاج العائلي ) أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدد من الأشخاص ويكون في غالب يدوي، إنتاج سلع حسب طلابيات الزبائن.

2-**مؤسسات مصنعة:** وهي متمثلة في ( نظام صناعي في ورشة المنزل ) عمل صناعي في ورشة المنزل شبه مستقلة ومصنع صغيرة ونظام التصنيع (مصنع متوسط، مصنع كبير) فهذا نوع من المؤسسات يقوم به الجميع، بينما المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة وتتميز هذه المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة وإنتاج الأسواق".

**ث-تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية:**

"وفقا لهذا التصنيف يمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة شكل مؤسسات عامة او مختلطة، تعاونية ومؤسسات خاصة: (مرزوقي، 2010، صفحة 16)

**1-المؤسسات العامة:** وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى دولة باسم مجتمع مثل الشركات الوطنية والولائية والبلدية، وهي تدار وفق إجراءات وقوانين متميزة تحدد قواعد تسييرها.

**2-المؤسسات المختلطة:** وهي المؤسسات التي تسول برأس مال مشترك مابين القطاع العام والقطاع الخاص، ذلك بنسب مختلفة يمكن أن تكون 51% للدولة و49% للقطاع الخاص وهي تدار بشكل مشترك ولكن مع بعض التدخل من قبل الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

**3-الجمعيات التعاونية:** تعد الجمعيات التعاونية مؤسسات برأس مال خاص وهي مشاريع اختيارية تقوم بين أشخاص تجمعهم مصالح مشتركة، بهدف تلبية احتياجاتهم وتحسين ظروفهم المالية والمعنوية.

**4-المؤسسات الخاصة:** هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص أو أكثر، غالبا ما يكون هدفها تحقيق أقصى ربح ممكن".

الفرع الثاني: عوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التعرف على المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمرا ضروريا حتى تمكن من رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها وتنميتها حتى تلعب الدور التنموي المنوط لمواجهة الكثير من المشكلات والمعوقات التي تعيق نموها وتطورها وارتقاءها ولتوضيح المشكلات التي تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها ويتم تصنيفها من زاوية البيئة الخاصة التي تعيشها هذه المؤسسات سواء (البيئة الداخلية) الظروف الداخلية والخاصة بكل مؤسسة (والبيئة الخارجية )الظروف الخارجية للمؤسسات.

**الجدول رقم (01/01): عوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

| العوائق: | أهمها: |
|---|---|
| **أ-مشكل التمويل والائتمان:** | "تعتبر المعوقات التمويلية أهم معوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي" تتجلى في صعوبة فرص حصول على تمويل الخارجي المناسب، مثل حصول على القروض من البنوك التجارية خاصة في البلدان النامية، فقد بينت دارسات عديدة أن عدم القدرة أو قبول بنوك التمويل هذه المؤسسات سواء عند إنشائها أو توسيعها مبرر بما يلي:<br>1-افتقاد الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<br>2-ضعف القدرة على توفير بيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة من قبل البنك أي صعوبة إعداد دارسة الجدوى.<br>3-ضعف ضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى بنوك للحصول على التمويل.<br>4-نقص الخبرة التنظيمية والإدارية لهذه المؤسسات في المعاملات البنكية." (كعواش، 2014، صفحة 52) |
| **ب-المشاكل التنظيمية والإدارية:** | "تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقطب الأساسي لرواد الأعمال، والفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع الذي لدية مهارة في الإدارة والتسويق، بالرغم من ذلك هذه الفئة هم قلة قياساً إلى الكم الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث "تفتقر هذه المؤسسات للإدارة الصحيحة وخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها." (المشهراوي و الرملاوي، 2015، صفحة 145) |

| | |
|---|---|
| **ت–المعوقات التشريعية(القانونية):** | "تتمثل المعوقات التشريعية أو القانونية في عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر لها التسهيلات في مجالات التمويل والتراخيص." (المشهراوي و الرملاوي، 2015، صفحة 55) |
| **ث–مشاكل تسويقية:** | "تعاني المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من المشكلات والصعوبات التسويقية في السوقين المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة ومؤسسات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة ويضاعف من صعوبة أمر تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع، التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر ولضمان انتظام توريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد مقررة ولتفادي المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تواجه هذه الأخيرة على مستوى الأسواق المحلية المحدودة – مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول مما يؤدي إلى ضعف الإيرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبياً وبصفة عامة، الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص الكفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة". (لخلف، 2004، صفحة 57) |
| **ج–المنافسة:** | "تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمشكلة المنافسة بين بعضها البعض نتيجة للزيادة العددية الهائلة لهذه المؤسسات التي دخلت مجال الأعمال حديثا وكذلك المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية وبين المؤسسات الأجنبية من جهة ثالثة، التي غالبا ما يفضلها المستهلك على المنتوج الوطني لذهنيات سابقة مما يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقف في وجه المنتوج الأجنبي." (سعود، 2016، صفحة 70) |

| | |
|---|---|
| **ح–اليد العاملة:** | "عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة من مشاكل التي تؤثر سلبا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تدهور المستوى المهني والفني للعاملين وضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات ومهارات كما نجد مشكل تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور أعلى ومزايا الأفضل مما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة، تحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقاءهم في أعمالهم وهو ما من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف". (سعود، 2016، صفحة 76) |
| **خ–مشكل العقار الصناعي:** | "يعتبر عقار الصناعي من العناصر المحددة لنجاح أي سياسة تنموية وفي نفس الوقت يعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه المشاكل متعلقة أساسا بـ:<br>1–ضعف تخطيط العمراني وتعقيد الإجراءات المتعلقة بالحصول على العقار الصناعي، وصعوبة تسوية عقود الملكية.<br>2–ارتفاع أسعار العقار.<br>3–وجود مشاكل متعلقة بالبنية التحتية المرافقة للعقار الصناعي كالطرقات ،قنوات الصرف الصحي والتزويد بالطاقة... الخ. (مشري، 2011–2008، صفحة 9) |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات سابقة.**

يمثل الجدول عوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها مشكل التمويل والائتمان وأهمها صعوبة حصول على فرص التمويل الخارجي المناسب، مثل الحصول على القروض من البنوك التجارية خاصة في البلدان النامية، أيضا من عوائق المشاكل التنظيمية والإدارية تفتقر هذه المؤسسات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها، المعوقات التشريعية (القانونية) أهمها عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد تعريفا لها، مشاكل تسويقية أهمها في سوقين المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة والمؤسسات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة، من عوائق المنافسة بين بعضها البعض نتيجة للزيادة العددية الهائلة لهذه المؤسسات التي دخلت مجال الأعمال حديثا، اليد العاملة من عوائقها عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة من مشاكل التي تؤثر سلبا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشكل العقار الصناعي يظهر في ضعف التخطيط العمراني وتعقيد الإجراءات المتعلقة.

**المبحث الثاني:ماهية المقاولاتية.**

لقد ازداد الاهتمام بمجال المقاولاتية في آونة الأخيرة خاصة مع اختلافات الكبيرة بين المفكرين بسبب تطور الأبحاث متعلقة بالموضوع، حيث اختلفت التوجهات الفكرية بين الاقتصاديين والإداريين الذي يمثل أحد آليات الاقتصاد الذي يساهم في نموه و تطوره وتنوعه.

***المطلب الاول:ماهية المقاولاتية.***

تعددت التعريفات ذات العلاقة بمفهوم وطبيعة المقاولاتية، حيث أخذ حيزا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية، فبعدما كان الاهتمام منصبا فقط على المؤسسات الكبيرة باعتبارها المولد الوحيد للثروة والوظائف، لكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة بعد زيادة الاهتمام بقطاع المقاولاتية.

الفرع الاول:مفاهيم حول المقاولاتية.

اختلف الباحثون حول تحديد التعريف المناسب للمقاولاتية نذكر منها:

**أ-تعريف المقاولاتية لغة:** "المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي المشاركة من أطراف متعددة وأصل اشتقاقها الفعل قال يقول قولا ومقالا وقاوله فيأمره وتقاولا، فالمقاولة معناها المفاوضة والمجادلة".(لونيسي، 2014-2015، صفحة 32)

**ب-تعريف المقاولاتية اصطلاحا:** هي الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة و بأشكال متنوعة،فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها.(بدراوي، 2014-2015، صفحة 34)

**ت-تعريف المختصين للمقاولاتية:** عرف "غارتنر"GARTENR"المقاولاتية على إنها عمل بسيط يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر، إن إنشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة : الإنشاء،إعادة بعث المؤسسة، تفعيل المؤسسة.(بعيط، 2015-2016، صفحة 11)

حسب"HISRICH ET PTER"وهيسريش" تعرف على أنها نوع من السلوكي تمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية.(بوطورة و زهراء، 2018، صفحة 3)

تعرف المقاولاتية أو ريادة الأعمال بأنها: مجموعة من الأنشطة والمساعي التي تهدف إلي خلق وتطوير مؤسسة، وبشكل أكثر عمومية خلق نشاط معين(مريزق، 2010، صفحة 1).

هي عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، وهذه الثروة تقدم عن طريق أفراد الذين يتخذون المخاطرة في رؤوس أموالهم ومن هنا نصل إلى أربعة جوانب رئيسية وهي:(إسماعيل، 2010، صفحة 10)

1-عملية إنشاء شيء جديد ذا قيمة.

2-تخصص الوقت، الجهد والمال.

3-حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة، من أجل خلق القيمة أي أن المقاولاتية تقوم على أساس الافتراضات التالية:

- -وجود فرص.
- وجود فروق بين الناس.

- العلاقة بالمخاطرة.

بحيث يمكن أن نشير إلى أن مفهوم ريادة الأعمال:

الريادة هي مصطلح ذو معان مختلفة، فغالبا ما تشير إلى سياق البداية أو الانطلاقة (START-UP) وأصحاب المؤسسات الرائدة هم الأشخاص الذين يسابقون في بداية إنشاء أعمال تجارية جديدة في بيئات غير مؤكدة (غامضة) أو هي إحداث ابتكار جديد في مؤسسة قديمة قصد الرفع من إنتاجيتها وزيادة أرباحها.

وعرفها مرصد الريادة العالمي لريادة الأعمال (GEM) على أنها " أي محاولة لإنشاء أعمال تجارية جديدة أو إنشاء مشاريع جديدة، مثل الأعمال الحرة (SELF-EMPLOYMENT) أو مؤسسات جديد أو توسيع نشاط تجاري قائم، من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد". (صكوشي و مجدل، 2019، صفحة 43)

ويمكن أن نلاحظ هذه التعاريف أن المؤسسة الرائدة أو الساعية للريادة لا تقوم بالتقليد وإعادة ما هو موجود في السوق، وإنما تعمل على ابتكار ما هو جديد وغير موجود لدى المنافسة، وهذا ما تعنيه الريادة في المجال الاقتصادي وهو السبق في أي مجال تريد النشاط فيه.

كما أن المؤسسة الرائدة في المجال الاقتصادي هي التي تخلق شيء ذو قيمة مع تخصيص الوقت والجهد والمال، وتحمل المخاطر التي قد تصاحب ذلك لتحصل في الأخير على المكافأة في شكل تراكمي للثروة.

ومنه نستنتج إن المقاولاتية هو ذلك النشاط الذي يقوم به الفرد يتمثل في خلق مجموعة من المخططات والإبداعات، يسعى لتطبيقها من اجل خلق ثروة إنتاجية وذلك بتحمل المخاطر والمجازفة باستعمال المهارات الفكرية والفنية لتحقيق أهداف المشروع.

من خلال جميع التعريفات المقدمة نستخلص إن المقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعي التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة فيظل إطار قانوني محدد، بهدف تحقيق الربح وذلك بتحمل المخاطر والأخذ بالمبادرة والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها لتجسيدها على ارض الواقع.

**أولا: أهمية المقاولاتية.**

تحتل المقاولاتية أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية وتطور الاقتصادي، وتوفر قاعدة صناعية وبنية تحتية وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن النقاط التي تتبلور فيها هذه الأهمية نذكر:

**أ-** الرفع من مستويات الإنتاج.

**ب-**زيادة العائدات الناتجة من نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشاءها.

**ت-**تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق.

**ث-**تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها لتشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقائـها في الأسواق.(السكارنة، 2008، صفحة 92)

**ج–** وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.

**ح–** تشكل متنفسا يسمح للمقاولي بالخروج من نموذج العمل المأجور الذي سيطر على الأذهان لفترة طويلة من الزمن واللجوء إلى العمل الحر.

**خ–** توفر فرص عمل، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة البلدان النامية.

**د–** قدرة المقاولة على التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة، وفي إيجاد منتجات جديد وتقليل تكلفة الإنتاج للوحدة.

**ذ–** تشجيع المبادرة الفردية وازدهارها في أي مجتمع يتطلب العمل على غرس الرغبة في المبادرة ونشر روح المقاولاتية في أفرادها.

**ر–** المنظمات الحديثة أصبحت تشجع الحس المقاولاتي على جميع مستويات المنظمة.(دباح، 2012-2011، صفحة 20)

**ثانيا–أهداف المقاولاتية.**

تختلف وظيفة الأساسية للمقاولاتية حسب طبيعتها بل حسب وجهة النظر داخلها، أي وجهات نظر المساهمي وعمال والإدارة والنقابات، من بين الأهداف التي تمارسها المقاولة يمكن الإشارة إليها كما يلي:(بشرى و عمر يوسف، 2015-2016، صفحة 24)

**أ– خدمة السوق:**

ويأتي ذلك بإنتاج سلع وخدمات متطابقة للطلب الفعلي، فلا يمكن للمقاولة أن تصمد في خصم المناخ الاقتصادي السائد إلا باعتبار خدمة السوق من المهام مركزية.

**ب–تحقيق مكاسب المالية وتعظيم الربح:**

حصول على أرباح مالية وتعظيم الربح يعتبر بالنسبة للمقاولة أهم هدف تسعى لتحقيقه.

**ت–تعظيم منفعة الاجتماعية:**

فالإضافة إلى تعظيم الربح، ينتظر من المقاولة تعظيم منفعة الاجتماعية وذلك عن طريق تحسي وضعية المجتمع، وتمثل المسؤولية الاجتماعية للمقاولة دورا بارزا في حفاظ على البيئة وتحسي العمل واحترام الحقوق الأساسية للإنسان.

**ثالثا: دور المقاولاتية.**

عرفت السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بالمقاولاتية،حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الأخيرة في ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وقد تبين لنا ذلك في:

**أ– الدور الاقتصادي للمقاولاتية:**

يمكن اعتبار المقاولاتية على أنها العمود الفقري للاقتصاد الوطني فقد بينت إحصائيات المنشورة في ولايات المتحدة الأمريكية أن من بين 12مليون مشروع هناك ما يقارب 11مليون أي نسبة 89%من تلك الأعمال يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية، وتعمل هذه المشروعات في كل المجالات الاقتصادية على الرغم من أن أغلبها ترتكز على التجارة والخدمات.

1-نقل التكنولوجيا من خلال المبادرة و ابتكار بسلع وخدمات جديدة بأساليب وتقنيات عمل جديدة.

2-للمقاولاتية مرتبة عالية في النشاط الاقتصادي، بحيث يمكن أن تتجاوز قطاعات كثيرة خاصة القطاع الصناعي.(المقداد، 2010-2011، صفحة 19)

3-إن النمو الاقتصادي والذي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي ومستوى التشغيل يكون نتيجة ديناميكية الاقتصادية والمتمثلة في الحركة المقاولاتية أي خلق وتوسيع المؤسسات.(بعيط، 2015-2016، صفحة 5)

4-تساهم في تنمية الصادرات ودوران ميزان المدفوعات.

5-قدرتها على تنمية رؤوس أموال العائلية من خلال المدخرات الفردية وعائلية.

6-إيجاد أسواق جديدة من خلال استغلال الفرص في الأسواق، والبحث عن عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتوج أو الخدمة في السوق.

7-المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الإنتاج المحلي بدل الاستيراد وكذلك الذهاب إلى التصدير وجلب العملة الصعبة.

8-زيادة مستوى الإنتاجية في الأعمال والأنشطة من خلال استغلال الموارد المتاحة.

**ب- الدور الاجتماعي للمقاولاتية:**

رغم أن المقاولة هي مشروع اقتصادي هدفه تحقيق الربح وتحسين الدخل الشخصي للمقاول ولها دور اقتصادي مهم في أي دولة إلا أن لها دور اجتماعي كبير أيضا إذ أنا لمقاولة مؤسسة اقتصادية، اجتماعية ومالية مستقلة لها مزايا اجتماعية تتمثل في:(فتيط و بورمة، 2018، صفحة 124)

1-زيادة التشغيل:أن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل وبالتالي المساهمة في استخدام الأساليب الإنتاجية مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب الغرض المتزايد للقوة العاملة.

2-عدالة توزيع الدخول:أن وجود مقاولات بالعدد الكبير ومتقاربة في الحجم،والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة تساهم في تحقيق عادلة توزيع الدخول وهذا يساعد في توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة.

3-زيادة المسؤولية الإجتماعية: من خلال ابتكار منتوجات وخدمات تخدم البيئة ومتطلبات المجتمع.

4-المساهمة في الدعم الاجتماعي:الحد من البطالة، محاربة الفقر والآفات الإجتماعية، دعم الصحة والتعليم والرياضة والمواهب، تنمية المناطق النائية.

الفرع الثاني:أشكال المقاولاتية.

أخذت المقاولاتية أشكال عديدة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية مست دول عديدة ويمكن تلخيصها على النحو التالي:(لفقير، 2016-2017، صفحة 103)

**أ-الإنشاء LA CREATION:**

هي عبارة لاتينية تعني لا شيء، خلق مؤسسة من لا شيء ليست مهمة سهلة فهي تتطلب وقت حتى يستطيع المقاول فرض منتجه في السوق والإنشاء يحتاج الكثير من العمل،الصرامة، المثابرة ويتميز بقدر كبير من المخاطرة.

**ب-الإنشاء بالإيسيماجL'ESSIMAGE:**

هذا النوع من الإنشاء يقترح على موظفيها إجراءات وتدابير تهدف إلى جذبهم ومرافقتهم في خلق مؤسسات وتهدف إلى خفض مستوى الخطر لدى المقاول.

**ت-الإنشاء بالامتياز LE FRANCHISE:**

هذه الصيغة من الإنشاء تتمثل في تقليد نظام موجود في نطاق جغرافي معيّ، والمنشئ بهذه الصيغة يستفيد من مرافقة مهمة وتكون بمقابل مالي؛

**ث-استئناف الأعمال' D ENTREPRISLE REPRISE**:

يختلف استئناف لأعمال كثيرا عن إنشاء مؤسسة لان المنظمة موجودة وليست تحتاج لان تنش أو بهذا فهو ممكن الاعتماد على معلومات توصف حاضرها وتاريخها، ونمط سيرها في مثل هذه الشروط عدم التأكد يكون غالبا ضعيف ومستوى الخطر قليل؛

**ج-المبادرة الداخلية L'ENTREPRENARIAT**:

هي التي من خلالها موظف أو مجموعة من الموظفيّ بالشراكة مع المنظمة التي يعملون لديها ينشئون منظمة جديدة أو يخلقون التجديد أو الإبداع في هذه لمنظمة.

**ح-المقاولاتية الاجتماعية والتضامنية ENTREPENARIAT SOLIDAIRE ET SOCIAL**:

هذا الشكل من المقاولاتية يظهر في خلق نشاطات تطوعية ويهدف إلى خلق منظمات ذات أهداف خيرية وتخدم قضايا إنسانية.(طلحي، 2016، صفحة 9)

ومنه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل بشكل مستقل حسب القطاعات وتختلف فيما بينها حسب معايير عديدة وإن المقاولاتية هي أفعال وعمليات يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة في إطار قانوني محدد بهدف تحقيق الربح، ومنه تظهر العلاقة تكاملية فيما بينها لا تتجزأ، من اجل تحقيق الربح وتحمل المخاطر والأخذ بالمبادرة والتعرف على فرص الأعمال ومتابعتها لتجسيدها على ارض الواقع.

ومنه يتضح أن المشاريع المقاولاتية والمشاريع الصغيرة فكل منهما تمتلك مزايا تخدم وتحقق مختلف الوظائف الاقتصادية وتؤمن فرصا للعمل والنمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتميز المشاريع المقاولاتية عن بقية المشاريع باعتمادها على الإبداع والابتكار،وقد أشار العديد من الاقتصاديين إلى وجود نوعين من المشاريع الصغيرة وهما: المشاريع الصغيرة التقليدية أو النمطية و المشاريع الصغيرة النامية أو هي المشاريع المقاولاتية أو غير النمطية وكما يسميها البعض المشاريع الريادية.

**الجدول رقم(02/01): أوجه التشابه والاختلاف بين المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة.**

| أوجه التشابه | أوجه الاختلاف | | |
|---|---|---|---|
| المعيار | المعيار | المقاولاتية | المؤسسة الصغيرة |
| | الإبداع | -ترتبط المقاولاتية بالإبداع في نشاطها | لا ترتبط بالإبداع |
| كلاهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة | النمو | تهتم المقاولاتية بالنمو السريع | لاتهتم المؤسسات الصغيرة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| قانونية | | | بالنمو السريع |
| قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع | **الأهداف** | أهدافها أكبر من أهداف م.ص فأهدافها إستراتجية | أهداف بسيطة |
| كلاهما له نسبة مخاطرة | **الحجم** | قد يكون في البداية وقد يكون كبير | صغير الحجم |
| يسعى صاحب كل منهما إلى تحقيق ربح | **السوق** | محلية ودولية حسب الطلب والتسويق | سوقها في الغالب محلية |
| تلعبان دورا مهما في النمو الاقتصادي | **المخاطرة** | ارتفاع نسبة المخاطرة لأنها تأتي بالجديد | عنصر المخاطرة أقل |
| | **الأرباح** | أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار | أرباحها عادية |
| | **التسيير** | في غالب الأحيان تكون مؤسسة فردية | مجلس الإدارة |

**المصدر**: (مجموعة محاضرات في مقياس المقاولاتية، صفحة 13).

***المطلب الثاني: المقاولات.***

الفرع الاول: المقاولة المؤسسية.

**أولا: مفهوم المقاولة المؤسسة.**

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالمقاولة المؤسسية CORPORATE ENTREPRENEURSHIP فمنها المقاولة الداخلية INTRAPRENEURSHIP والتي تمثل المقاول داخل التنظيم، أو عمل المشاريع التابعة للمنظمة INTERNAL INTRAPRENEURSHIP أو مستوى المقاولة المؤسسية داخل التنظيم INTERNAL CORPORAT INTRAPRENEURSHIP ويعود الفضل إلى الباحث PINCHOT GIFFORD الذي أبرز مفهومها لمقاولة المؤسسية على أنها مقاولاتية يعمل بها في منظمة قائمة بالأصل. (عوض، 2009، صفحة 230)

**ثانيا: أنواع المقاولات.**

تتنوع المقاولات تنوعاً كبيراً؛ نتيجة لتنوع الأعمال التي يلتزم المقاول بأدائها، وهذه الأعمال تختلف من مقاولة إلى أخرى بحسب اعتبارات عديدة هي: (السبر، 2008، صفحة 3)

أ- باعتبار طبيعة العمل: وتنقسم المقاولات بهذا الاعتبار إلى قسمين هما:

1- **مقاولات إجارة:** وهي المقاولات التي يتعهد فيها المقاول بتقديم العمل فقط ، بحيث يكون تحت إدارة وإشراف الطرف الآخر للعقد، وهذا العمل إما أن يكون غير متصل بشيء معين، كنقل الأشخاص والطبع والنشر، وإما أن يكون متصلاً بشيء معين سواء كان موجوداً وقت العقد أو غير موجود، وهذا الشيء لا يملكه المقاول، بل يقدمه الطرف الآخر للعقد، وإنما يمارس المقاول العمل عليه فقط، كترميم الأبنية أو دهانها، وكتجديد الأثاث، وكتصليح أجهزة الحاسوب أو معدات أخرى، وهذه الأمثلة تندرج ضمن عقود الصيانة، وتُعتبر مقاولات إجارة لأنها تقوم حقيقة على الاستئجار للعمل، يُؤكد ذلك ما ورد في البدائع حيث جاء فيها: " فإن سلم إلى حداد حديداً ليعمل له إناءً معلوماً بأجر معلوم، أو جلداً إلى خفاف ليعمل له خفاً معلوماً بأجر معلوم فذلك جائز ولا خيار فيه؛ لأن هذا ليس باستصناع، بل هو استئجار فكان جائزاً".

2- **مقاولات استصناع:** وهي المقاولات التي يتعهد فيها المقاول بتقديم العمل والمادة معاً، وتُعتبر مقاولات استصناع لأنها يصدق عليها صورة الاستصناع عند القائلين بجوازه وهم الحنفية، فقد جاء في البدائع في ذلك ما نصه: "أما صورة الاستصناع: فهي أن يقول إنسان لصانع من خفاف أو صفار أو غيرهما اعمل لي خفا أو آنية من أدم أو نحاس من عندك بثمن كذا" .

ومقاولات الاستصناع قد يصدق عليها أنها تجمع بين البيع وخاصة السلم وبين الإجارة وذلك بحسب تعريف السمرقندي وغيره من الحنفية للاستصناع، إذ عرّفه بأنه: "عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع"، ويقول صاحب البدائع بشأن الاستصناع: "فيه معنى عقدين جائزين وهو السلم والإجارة؛ لأن السلم عقد على مبيع في الذمة، واستئجار الصناع يشترط فيه العمل؛ وما اشتمل على معنى عقدين جائزين كان جائزاً".... ويرى القره داغي أن الاستصناع ليس كالسلم الذي لابد فيه من قبض رأس المال في المجلس، وليس كالبيع الذي لابد فيه من وجود المبيع، بل هو عقد يكون المعقود عليه وهو العمل والعين في الذمة، ويجوز فيه تأجيل الثمن أو تقسيطه، مما يساهم في تنشيط الصناعة وزيادة المرونة في سوق).... ويرجح الباحثان ما ذهب إليه الدكتور القره داغي؛ للأسباب ذاتها التي أوردها.

**ب-** باعتبار حجم العمل: وتنقسم المقاولات بهذا الاعتبار إلى قسمين هما: (السبر، 2008، صفحة 4)

1- **مقاولات صغيرة:** وتتناول أعمالاً صغيرة، وغالباً ما تتعلق بأعمال المهن الحرة كالنجار وغيرها.

2- **مقاولات كبيرة:** وتتناول أعمالاً كبيرة، وعادة ما تتعلق بتشييد المباني والجسور والسدود وغيرها.

**ت-** باعتبار جنس العمل: وتنقسم المقاولات بهذا الاعتبار إلى أقسام عديدة بحسب العمل الذي ينسب إلى المقاولة، فهناك مقاولات بناء، ومقاولات أشغال عامة، ومقاولات نقل وغيرها. ... كما وتنقسم المقاولات باعتبار جنس العمل إلى قسمين آخرين هما:

1- **مقاولات مادية:** وتتناول الأعمال المادية كإنشاءات المباني والجسور والسدود وغيرها.

2- **مقاولات عقلية:** وهي التي ترد على أعمال ناتجة عن مجهود عقلي وليس مادي، كالأعمال القانونية مثل المحاماة، وكالأعمال الفنية مثل تصميم يضعه مهندس معماري.

**ث-** باعتبار متعلق العمل: وتنقسم المقاولات بهذا الاعتبار إلى قسمين هما:

**1-مقاولات عامة:** وهي التي تتعلق أعمالها بالمرافق العامة والأشغال العامة والنقل وغيرها، وتكون الحكومة أو المؤسسات العامة طرفاً فيها.

**2-مقاولات خاصة:** وهي التي تتعلق أعمالها بمرافق ومصالح خاصة بالأفراد والشركات ولا تكون الحكومة أو المؤسسات العامة طرفاً فيها.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية.

ويمكننا التمييز بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية من خلال الأبعاد الرئيسية الآتية:

واقع الممارسة، وطبيعتها ومهمتها، وتحمل المخاطر والصعاب، والاستقلالية والاعتماد على النفس، ورقابة البيئة الخارجية كما تظهر في الجدول الآتي:

**الجدول رقم(03/01):أوجه الاختلاف بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية.**

| مجال الاختلاف | المقاولاتية | المقاولة المؤسسية |
|---|---|---|
| **واقع الممارسة.** | لتمسها أكثر في المنظمات صغيرة الحجم. | نلتمسها أكثر في المنظمات كبيرة الحجم. |
| **طبيعتها ومهمتها.** | ابتداء مشروع صغير الحجم وإدارته | تشغيل وإدارة منظمة قائمة بالأصل. |
| **تحمل المخاطر والصعاب.** | أقل مخاطرة ومصاعب مقارنة مع المقاولة المؤسسية. | أكثر صعوبة ومخاطرة من المقاولاتية وخصوصا المخاطرة المالية. |
| **الاستقلالية والاعتماد على النفس.** | المقاول مستقل بذاته ويعتمد على نفسه في إدارة منظمته. | ليس مستقلا بذاته وإنما تابع لمنظمة معينة يخضع لإجراءاتها وقوانينها. |
| **رقابة البيئة الخارجية.** | أكثر سيطرة على البيئة التي يعمل فيها وخصوصا البيئة الداخلية. | أقل سيطرة على البيئة التي يعمل بها. |

**المصدر** : (عوض، 2009، صفحة 230).

أما أوجه التشابه بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية فإنها تتمثل في أن كليهما يعتمد أساسا على الابتكار والإبداع، وكلاهما يهدف أن إلى زيادة الإنتاجية ودعم الجهود التي تؤدي إلى خلق قيمة لأعضاء المنظمة، وأن الدافع عند كليهما يتمحور حول البحث عن الفرص والاهتمام بإنشاء فرق العمل، وكلاهما يحتاج إلى الدعم والمساندة من الآخرين في المجتمع والمنظمة، مع أفضلية أكبر للمقاولة المؤسسية في عالم الأعمال والمنظمات التي ترعاها.

***المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة.***

تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى ماهية المؤسسات الناشئة ومميزاتها وأيضا سوف نتعرف على الفروقات بين المؤسسات الصغيرة والناشئة والتحديات التي تواجها في الجزائر.

الفرع الاول: مفهوم المؤسسات الناشئةSTARTUP .

في هذا الفرع سوف يوضح تعريف الشركات الناشئة ومميزاتها وهي عبارة عن المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وسوف نتطرق الى ذلك في المضمون:

**أولا: تعرف المؤسسة الناشئة(STARTUP).**

اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي:

على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة "START-UP" تتكون من جزأين"START"وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و"UP" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي.

وبدأ استخدام المصطلح "START-UP" بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر لشبع استخدام المصطلح بعد ذلك، وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي على أنها المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة.

بينما عرفها "PAUL GRAHAM" في مقاله المشهور حول النمو على أنها "شركة صممت لتنمو بسرعة"، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (STARTUP COMPANY) في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من قبل مخاطر أو أن يكون لها نوع من خطط المخرج.

الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو،وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.

وحسب باتريك فريدس"وهو أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط".(بوالشعور، 2018، صفحة 420)

في غياب إجماع حول تعريف موحد حول المؤسسات الناشئة، فان هذا المفهوم وفقا لمعجمLAROUSSE يشير إلى أنها تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة، ويعرفها الباحثERIC REIS بأنها تلك المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عالية من حالة عدم التأكد.(بوضياف و زبير، 2020، الصفحات 387-376)

الشركة الناشئة STARTUPهو مصطلح يستخدم لتحديد الشركات حديثة النشأة، والتي نشأت فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة.

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو القطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.

**ثانيا: مميزات الشركات الناشئة (STARTUP)** .(بورنان و صولي، 2020، الصفحات 133-134)

**أ-شركات حديثة العهد:**

نعم هي كذلك، يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف الشركات الصغيرة وقولبتها على أنها شركات ناشئة، لكن ليس عن هذا النوع ما نتحدث اليوم.

**ب-تتميز الشركات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران:**

إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.

**ت-شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد:**

من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة STARTUPهي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل.

بكلمات أخرى، إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة.

وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جداً.

**ث-شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها:**

تتميز الـ ( STARTUP)بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة(INNOVATIVE)وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية.

يعتمد مؤسسو الشركات الناشئة STARTUPعلى التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

**ج-شركات تتطلب تكاليف منخفضة:**

يشمل معنى الشركة الناشئة STARTUP على أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشئ، ومن الأمثلة على STARTUP نذكر أمازون، APPLE، جوجل، مايكروسوفت... الخ.

**ثالثا:أهداف تمويل المؤسسات الناشئة.**

تتمثل فيما يلي:(بورنان و صولي، 2020، صفحة 134)

**أ-** توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بالإمداد بالتجهيزات اللازمة.

**ب-**تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري، تفعيل نظام المشاركة عن طريق التمويل الإسلامي.

**ت-**رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها.

**ث-**يساعد التمويل على التوسع وفتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها ومنه زيادة العمالة. يساعد التمويل التأجيري الحصول على المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة.

**ج–** مساعدتها في مرحلة الانطلاق من خلال آلية حضانات الأعمال، تحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية والارتقاء إلى مستوى العالمية، رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها.

**ح–** ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار، وتنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل، مع ترقية نجاح المشروع من خلال الخدمات الشاملة التي تقدمها الحاضنة.

**خ–** اكتشاف القدرات الإبداعية الكامنة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة.(عمار، 2018، صفحة 14)

الفرع الثاني:الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.

وفي هذا الفرع سوف يوضح أهم الفروقات بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة من خلال عدة معايير وأيضا أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر نظرا لطبيعتها وخصوصيتها من جهة، ومن جهة أخرى كونها حديثة الظهور مما يتطلب بعض الوقت لخلق وتهيئة البيئة الملائمة لتطورها ومرافقتها وسوف نوضح ذلك في المضمون التالي:

**أولا: الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة.**

مع زيادة انتشار مفهوم "ريادة الأعمال" في العالم، وظهور الكثير من الشركات الناشئة في الوطن العربي، ظهر هناك تضارب بين مفهوم الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة، ويكمن الاختلاف من خلال عدة معايير توضح أهم الاختلافات الجوهرية وتتمثل في الأتي: (ما الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة؟ ، 2021)

**الجدول رقم(04/01):الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة.**

| | الشركات الصغيرة | الشركات الناشئة |
|---|---|---|
| **الابتكار** | لا تقدم أي وسيلة للتميز، وتشبه العديد من الشركات على حد سواء. | تمتاز بدرجة ابتكارها. |
| **الأرباح** | تركز على تحقيق الأرباح، وإذا أمكن، الربح منذ اليوم الأول، وتعتمد طبيعة الأرباح في الشركة على شهية الرئيس بالإضافة إلى خطط توسيع الأعمال. | وقد يستغرق الأمر شهوراً أو حتى سنوات حتى تكسب الشركة الناشئة بضع الدولارات. |
| **معدل النمو** | بشكل عام، تنمو بسرعة، ولكن المهمة ذات الأولوية القصوى هي تحقيق الربح.<br>عندما تحقق الشركة المربح، تبدأ بالنمو عند الحاجة. | يجب أن تنمو دائماً، وإنشاء نموذج أعمال قابل للتطوّر في أقصر وقت ممكن، وتوليد نجاح الشركة في جميع أنحاء العالم أيضاً. |
| **التمويل** | لبدء العمل في الشركات صغيرة، فان المدخرات أو الاستثمارات من طرف الأصدقاء أو الائتمانات المصرفية سوف | ويتم تشغيل العديد من المشاريع من المدخرات أو بمساعدة العائلة.<br>وتعترف حاضنات الأعمال ورأس |

| | | |
|---|---|---|
| | تساعد على الانطلاق | المال الاستثماري والمستثمرين هي النسخة الأكثر شيوعاً للتمويل. |
| **التكنولوجيا** | لا توجد تقنيات خاصة مطلوبة، هناك العديد من الحلول التكنولوجية الجاهزة والتي يمكن تطبيقها لتحقيق أهداف العمل الرئيسية | فان التكنولوجيا والابتكار هي المنتج الرئيسي لبدء التشغيل، ولذلك تكون معظم الشركات الناشئة هي شركات تقنيّة لأنها السبيل الوحيد لتحقيق النمو والتوسع السريع. |
| **دورة الحياة** | تقول بعض الإحصائيات أن 30% من المشاريع الصغيرة تموت خلال السنوات الثلاث الأولى. | فإن المخاطرة أكبر.<br>بعض الإحصائيات تقول أن 90% من الشركات الناشئة تموت خلال السنوات الثلاث الأولى. |
| **فريق العمل والإدارة** | لا تحتاج الإدارة إلى صفات قيادية استثنائية.<br>ويتم تعيين العديد من الموظفين حسب الحاجة، لذا تعمل الشركة ضمن مستوى النمو المحددة. | يعتمد نجاحها بعد نموّها وتوسّعها إلى زيادة فريق العمل بشكل مضاعف.<br>ولإدارة هذا المجتمع المتنامي، يجب أن يمتلك المدير المهارات القيادية والخبرة الحقيقية كريادي أعمال حقيقي. |
| **نمط الحياة** | تأخذ قدراً أقل من المخاطر والواجبات، مما يخلق توازناً ممكناً بين العمل والحياة الشخصية لرجل الأعمال. | فإن ريادي الأعمال يجب عليه أن يودّع حياته العائلية والاجتماعية بسبب الضغوط والانشغال بالنمو.<br>هناك جانب مظلم لريادة الأعمال قد يستنزف الصحة العقلية والنفسية، وهذه هي أكبر التحديّات التي يواجهها روّاد الأعمال. |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المرجع(ما الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة؟ ، 2021)**

يمثل الجدول الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة من ناحية الابتكار والأرباح ومعدل النمو والتمويل والتكنولوجيا ودورة الحياة وفريق العمل والإدارة ونمط الحياة بحيث فان الشركات الصغيرة لا تقدم أي وسيلة للتميز، وتشبه العديد من الشركات على حد سواء وتركز على تحقيق الأرباح، وإذا أمكن، الربح منذ اليوم الأول بشكل عام، بحيث تنمو بسرعة وهناك

العديد من الحلول التكنولوجية الجاهزة، تقول بعض الإحصائيات أن 30% تموت خلال السنوات الثلاث الأولى ويتم تعيين العديد من الموظفين حسب الحاجة وتأخذ قدراً أقل من المخاطر والواجبات، بالنسبة للشركات الناشئة تمتاز بدرجة ابتكارها وقد يستغرق الأمر شهوراً أو حتى سنوات حتى تكسب بضع الدولارات و يجب أن تنمو دائماً وحاضنات الأعمال هي الأكثر التمويل لها لتحقيق النمو والتوسع السريع فإن المخاطرة أكبر فان بعض الإحصائيات تقول أن 90% من الشركات الناشئة تموت خلال السنوات الثلاث الأولى يمتلك المدير المهارات القيادية والخبرة الحقيقية كريادي أعمال حقيقي يجب عليه أن يودّع حياته العائلية والاجتماعية بسبب الضغوط والانشغال بالنمو.

**ثانيا: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.**

تواجه المؤسسات الناشئة أو ما يطلق عليه ريادة الأعمال تحديات كبيرة في الجزائر نظرا لطبيعتها وخصوصيتها من جهة، ومن جهة أخرى كونها حديثة الظهور مما يتطلب بعض الوقت لخلق وتهيئة البيئة الملائمة لتطورها ومرافقتها، فالمؤسسات الناشئة التي تقوم على أساس فكرة ابتكاريه من الصعب أن تتجسد هذه الفكرة في مشروع منتج لأنها تواجه عدد من التحديات و العوائق التي غالبا ما تحول دون نجاح واستمرارية هذه المؤسسات الناشئة، وتتمثل أهم هذه التحديات في:(ولد الصافي و العرابي، 2020، الصفحات 472-474)

**أ-التمويل:**

يعتبر التمويل من ابرز العقبات التي تواجه الشركات الناشئة، إذ يشكل الحصول على التمويل بمختلف أشكاله أهم تحدي لهذه الشركات سواء كان تمويل بذرة للبدء بإطلاق الشركة أو تمويل نمو لتوسيع أعمالها أو تمويل تسريع لزيادة النمو بمعدل أسرع.

ولحسن الحظ بدأت تظهر مبادرات وشركات استثمار مخاطر وحتى مسرعات نمو ولو بشكل تدريجي لتشجيع وتسهيل الحصول على التمويل إلا أنه لا يكفي.

حيث ما تزال هناك فجوة مابين الشركات الناشئة المناسبة لتلقي النمو، والمستثمرين ( أفراد أو شركات ) الذين يعرضون أموالهم لضخها فيها.

لكن التمويل لا يمثل مشكلة للجميع مع أنه تحدي مهم،هناك العديد من الشركات الناشئة التي مولت نفسها بنفسها ورفضت عروض التمويل التي وصلتها كونها لم تتفق مع رؤيتها.

**ب-صغر حجم السوق:**

أن تحدي تسويق منتج الشركة الناشئة يعتبر من التحديات الهامة التي تواجه هذه الشركات،ذلك أف التسويق يعتبر الهدف الأساسي للشركة و الضامن لاستمراريتها بتحقيق العوائد و بالتالي الاعتماد على التمويل الذاتي مع أن الشركات الناشئة في الجزائر ليست بالعدد الكبير بالمقارنة مع دول أخرى إلا أن هذا لو تبريره بصغر حجم السوق المحلي عموماً.

هناك عدة عوامل تلعب دور بجعله صغيراً سواء عدد السكان، نسبة انتشار الإنترنت، تسهيل الدفع الإلكتروني، ثقافة الشركات الناشئة بحد ذاتها.

لكن في ظل صغر حجم السوق لابد للشركات الناشئة أف تبحث بدائل تسويقية أخرى، مثل التسويق الالكتروني.

**ت–انعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة:**

تأسيس شركة ناشئة أمر يحتاج لخبرات متنوعة، بالإضافة إلى المستوى العلمي والتقني الكبير الذي يجب على صاحب الشركة الناشئة أن يلم ببعض أساسيات الإدارة مثل الهيكل التنظيمي وفرق العمل والتسويق والإستراتيجية.

وهذه الخبرة إن لم تكن متاحة لدى صاحب الشركة أو المؤسسة سيضطر أن يشتريها من خلال قبول تمويل من مستثمر لديه الخبرة اللازمة وشبكة العلاقات العامة، وفي هذه الحالة يجب أن يعطيه حصة من شركته.

كما تتجسد أيضا انعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة في عدم وجود دراسة جدوى احترافية لمشروع الشركة وتتعلق هذه الدراسة عادة بالدراسة المالية المتعلقة بتقييم الاحتياجات التمويلية للشركة خصوصا في بدايتها والدراسة التسويقية التي تتعلق بتسويق المنتوج وإيجاد الأسواق وكيفية الوصول للزبائن والتعريف والترويج للمنتوج بمختلف الوسائل خصوصا الترويج عن طريق شبكة الانترنت.

بالإضافة إلى ذالك، وهناك دراسة جدوى فنية وتتعلق بهيكلة الشركة وتحديد مهام المكلفين بها بدقة ووضع أهداف واستراتيجيات بعيدة المدى للشركة، لذا نجد اغلب المؤسسات الناشئة التي لم تستمر في نشاطها أو فشلت كاف ذالك نتيجة عدم إعداد دراسة جدوى محترفة، هذا ويمكن للمؤسسات الناشئة الاعتماد أو الاستعانة في إعداد دراسات الجدوى بمكاتب الخبرة والدراسات كما يمكنها أيضا الاستعانة بحاضنات الأعمال أو مسرعات الأعمال.

**ث–فريق العمل:**

إن العمل الجماعي و العمل كفريق لو أهمية كبرى للشركات و المؤسسات الناشئة إذ معظم التجارب الناجحة للشركات الناشئة بدأت عملها كفريق ، وقد يظهر هذا التحدي بداية من أنو لا يوجد قسم موارد بشرية في الشركة منوط به استقطاب الموظفين للعمل فيها، بل يبدأ الأمر بالبحث في دائرة المعارف والطلب منهم ترشيح بعض الموظفين وهنا يدخل عامل المحاباة بالمنتصف ليؤثر على مبدأ التوظيف بناءاً على الكفاءة.

تعاني الشركات الناشئة من عدم قدرتها بسرعة الحصول على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل، فقد تنشر عدة إعلانات لكن طالما هي شركة ناشئة لم يسمع بها الكثيرون فلن يظهر الإعلان للمهتمين فعلاً.

أحد الحلول لمثل هذا النوع من التحديات هو توظيف المستقلين نظراً لطبيعة المشروع المؤقتة، لكن كيف نصل لهؤلاء؟ يمكن أن نصل إليهم في البحث في منصات العمل الحر التي توفر مختلف من المهارات التي يمكنك طلبها والتعاقد معها لانجاز العمل المطلوب بدقة واحترافية، كما توفر هذه المنصات الاستشارات اللازمة حسب مجال نشاط المؤسسة الناشئة بفضل الخبراء القائمين عليها.

**المطلب الرابع: مفهوم الإدارة الإلكترونية.**

فيما يخص الإدارة الإلكترونية يرى بعض خبراء المعلوماتية أن الإدارة الإلكترونية هي باختصار الأعمال الإلكترونية، أو أن الإدارة الإلكترونية لا تعني شيئاً آخر غير إدارة وتوجيه وتنفيذ الأعمال الإلكترونية وهذا الرأي الوجيه يحمل الكثير من عناصر التوصيف الدقيق لحدود ومجالات عمل الإدارة الإلكترونية، لكن من ناحية أخرى يضع الإدارة الإلكترونية في قالب الأعمال ويفصلها بصورة غير مباشرة عن مجال الحكومة الإلكترونية، ولهذا السبب جاء مصطلح الحكومة الإلكترونية E-GOVERMMENT للدلالة على عمل الإدارة الإلكترونية في المؤسسات أو المنظمات العامة وبغض النظر عن طبيعة ونوع النشاط أو الخدمة العامة المقدمة سواء كانت سياسية، اقتصادية، ثقافية أو اجتماعية، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف الإدارة الإلكترونية و عناصرها .

الفرع الاول: تعريف الإدارة الإلكترونية و عناصرها.

وهكذا نرى أن الإدارة الإلكترونية باعتبارها منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة في إطار يشمل كلمن الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال والحكومة الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية العامة أو الإدارة الإلكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة، سوف نتطرق في هذا الفرع تعريف وعناصر الإدارة الالكترونية:

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة.(طارق عبد الرؤوف، 2007، صفحة 28)

الإدارة الإلكترونية في معناها الحديث هي استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان، ويطال هذا المعنى حتى الأمور غير الإدارية.(محمود، والعلوش، شريف، و الطعامنة، 2004، صفحة 10)

الإدارة الإلكترونية هي وظيفة انجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية بحيث تشمل الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.(سعد، 2005، صفحة 22)

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها منظومة الأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها إلكترونياً وعبر الشبكات وإذا اقتبسنا التعريف الكلاسيكي للإدارة باعتبارها وظيفة إنجاز الأعمال من خلال الآخرين فإن بإمكاننا القول أن الإرادة الإلكترونية هي وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية، لذلك تعتبر وظيفة إرادة الإلكترونية عملية ديناميكية مستمرة لتحسين إنجاز الأعمال من خلال استخدام شبكات الاتصالات وفي مقدمتها شبكة الإنترنت، إن الصفة الديناميكية المتجددة للإدارة الإلكترونية تأتى من طبيعة تكنولوجيا المعلومات التي تتطور بدالة خطية مستمرة ووفق منطق دارويني لا يَحد تطوره سوى القدرة على الابتكار والخلق للممارسين ممن يستخدمون هذه التكنولوجيا الجديدة.

**المبحث الثالث:مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

مرافقة المقاولاتية من أهم عناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته، نظرا لمختلف التحديات وصعاب التي قد تواجهه، فهي تساعد على تجسيد مشروعه بعدما كان مجرد فكرة، ناهيك عن دورها الفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية،إذ ساهمت هذه الأخيرة في التقليص من نسبة ومعدلات البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، خاصة السياسية والاقتصادية التي يعيشها العالم، في هذا المبحث سوف نتطرق إلى ماهية المرافقة المقاولاتية.

***المطلب الاول:مفهوم المرافقة المقاولاتية.***

تعتبر المرافقة من أهم الآليات المبتكرة لدعم إنشاء المؤسسات بالنظر إلى كثرة التعقيدات المصاحبة لإنشائها،فهي تعرف بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال الصغيرة، التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط، حتى تتمكن من بقاء ونمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى للأزمةأو المساعدة وعليه في هذا المطلب يظهر لنا مفهوم المرافقة المقاولاتية وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية وخصائصها.

**أولا:تعريف المرافقة المقاولاتية.**

إن تعريف المرافقة المقاولاتية وخاصة مرافقة المؤسسات الصغيرة أمرا معقدا لحد ما ويرجع ذلك:

1-تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشبعهم، كما أنه ليس بالضرورة كل فاعل هو بمثابة مرافق.

2-تنوع أشكال المرافقة وإجراءات تنفيذها.(سايبي و بوخمخم، 2009، صفحة 9)

تعرف المرافقة "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المشروعات أعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من بقاء ونمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة".(أبو قحف و وآخرون، 2011، صفحة 9)

ويعتبر التعريف الأكثر شمولا لمهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف "أندري لتوسكي(ANDRE LETOUS) وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا"APCE "في مذكرة داخلية أعدها،إذ أنه قد عرفها على أنها"تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة، التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ"، (شاهد و دفور، 2017، صفحة 20)أي أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي: "استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة، تقديم خدمات، متابعة المؤسسة ( المرافقة بعد الإنشاء)".

ومنه نستنتج أن المرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات مختصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء والتي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات من قبل المرافق.

الفرع الثاني: خصائص المرافقة.

اتفق بعض إلى المتخصصين في هذا المجال على جملة من الخصائص التي تميز المرافقة المقاولاتية، تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:(قوجيل و بوغابة، 2011، صفحة 09)

**أولا–المرافقة تستلزم الارتباط ( فرد، مشروع)**: وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح "تأمين" المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة.

**ثانيا–المرافقة ترتكز على الشخص**: على العكس فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة، لابد للمقاول أن يستفيد منها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل.

**ثالثا–المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص**: حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف، وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لما يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، امتلاك الاستثمارات...الخ.

**رابعا–المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل**:منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل للتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيتن متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة.

**الشكل(05/01):خصائص المرافقة.**

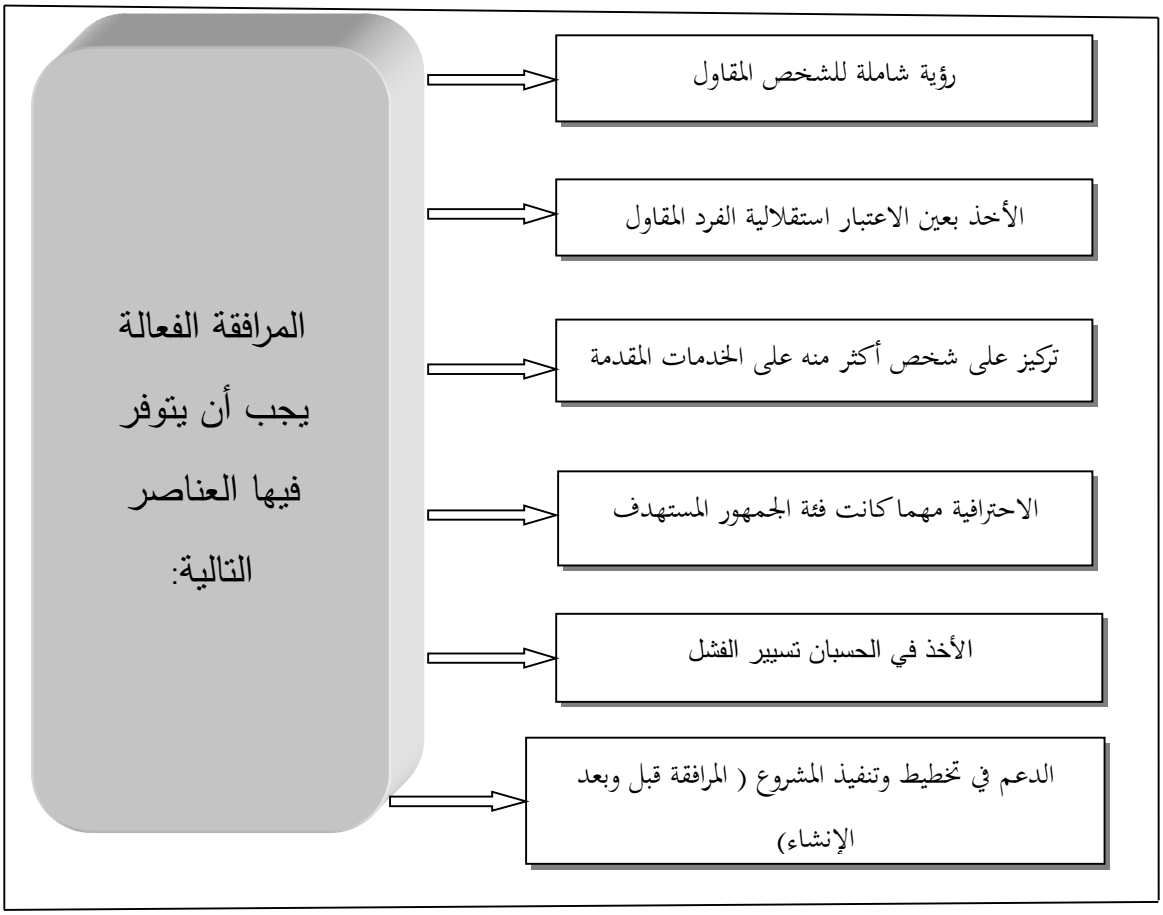


**المصدر**:(قوجيل و بوغابة، 2011، صفحة 10).

***المطلب الثاني:مكونات المرافقة المقاولاتية وأهميتها وأهدافها.***

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مكونات المرافقة المقاولاتية والتي تتضمن الدعم المالي وشبكات النصح والتكوين والدعم اللوجستي، وأهميتها وأهدافها ومراحلها.

الفرع الاول: مكونات المرافقة المقاولاتية.

ترتكز عملية المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور أساسية:(بن حبيرش، 2015، صفحة 3)

**أولا–الدعم المالي**: هذه الهيئات تختص أساسا في معالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع، حيث تمثل هذه النقطة عائق كبير أمام الشباب الطامحي إلى إنشاء مؤسسات صغيرة وبالتالي يمكن أن توفر هذه الهيئات تسهيلات جيّدة للحصول على تمويل الاستثمارات الجديدة واستثمارات التوسع وغيرها؛

**ثانيا–شبكات النصح والتكوين**:هناك الكثير من خدمات النصح والتكوين الخاصة أو العامة تقدمها غرف التجارة وغرف الحرف، وغرف التسيير، والهدف منها حصول المقاولي الشباب على تكوين في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة وغيرها.

**ثالثا–الدعم اللوجستي**:تهدف بعض هيئات الدعم إلى توفير مقرات لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة والمعقدة حسب المشروع الصغير وتقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف المرافقة.

قبل التطرق إلى الأهداف التي جاءت من أجلها المرافقة، هناك مجموعه من الأسباب التي تجعل المؤسسات الصغيرة في حاجة إلى مرافقة خاصة خلال المرحلة الأولى من إنشائها، ولعل من أهم هذه الأسباب التي تمن أجلها لجوء المؤسسات إلى المرافقة وتتمثل أهمها فيما يلي:(قوجيل و بوغابة، 2011، صفحة 3)

**أولا–التعقد الفني**:

بحيث لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشائه الكثير من الخبرة والكفاءة التسييرية الكافية،وبالتالي على منشئ المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع، والروح المقاولاتية؛

**ثانيا–تعقد المحيط الخارجي**:

تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغيير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات،وهذا يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الاستعداد للظروف الطارئة، وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل؛

**ثالثا–التعقد الإداري**:

غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات لإنشاء المشروع،والمتعلقة بمختلف معاملات التسجيل، وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات ومصالح العمل والضمان الاجتماعي وغيرها، ويمثل ثقل كبير على المقاولين.

**رابعا–الضعف المالي:**

تتسم المشاريع الصغيرة بالضعف المالي الناتج عن محدودية حجم الإنتاج، وتتمثل أسباب هذا الضعف في ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف التمويل وصعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو؛بالإضافة إلى محدودية القدرة على امتصاص الأرباح على امتصاص الشخصي؛مع مردودية الأرباح التي برفقها المشاريع الصغيرة وتأثير الضرائب على المبالغ المتبقية.

**خامسا–الضعف القانوني والسياسي للمشاريع الصغيرة:**

الكثير من الصعوبات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة، هي ناتجة عن سياسات وقوانين لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فهذه المؤسسات غير قادرة على تغير هذا الوضع، حيث أنها تشكوا من ضعف القدرة على التأثير في التشريعات مثل قوانين الضرائب وكذا ضعف القدرة على انتزاع الحقوق والضعف السياسي بسبب غياب نقابات وجمعيات مهنية خاصة بالمشاريع الصغيرة.

***المطلب الثالث :مراحل المرافقة المقاولاتية وأشكالها.***

سيتم التطرق إلى مراحل المرافقة المقاولاتية والمتمثلة في مرحلة الاستقبال ومرحلة المقابلة ومرحلة المتابعة بحيث تشمل كل من الإعلام ومراحل نضج المشروع تمكنه من امتلاك أدوات تسيير فعالة، أشكالها: المرافقة الفنية، المرافقة الإدارية، المرافقة المالية، المرافقة التقنية، المرافقة التدريبية والتكوينية.

الفرع الاول:مراحل المرافقة المقاولاتية.

تمر عملية المرافقة المقاولاتية بثلاث مراحل أساسية والمتمثلة في فكرته، أسباب اختيارها وغيرها وهي:

**مرحلة الاستقبال:**

وتشمل كل من الإعلام، التحسيس، التوجيه وإعادة توجيه حاملي المشاريع، أين يتم تقديم وعرض المشروع (فكرته، أسباب اختيارها وغيرها) ثم بداية التصميم وجمع المعلومات الضرورية للمشروع ليبدأ المرافق في مساعدة المقاول المحتمل على تحديد طبيعة المنتج أو الخدمة التي يرغب في تقديمها للسوق ويتم الاتفاق الطرفي حول طبيعة المرافقة الواجب إتباعها على أساس احتياجات المقاول؛

**مرحلة المرافقة:**

وتكون في كل مرحلة من مراحل نضج المشروع، تكوين حامله من الجانب التقني وتسييري، القيام بدراسة الجدوى إلى غاية التجسيد الفعلي له، أي مرافقته في إعداد مخطط الأعمال الخاص مشروعه، بالإضافة على المرافقة المالية بفحص الملف المقدم واتخاذ قرار أّولي لتمويل المشروع ومساعدته على الحصول إعانات هيئات أخرى(مهني، 2013، صفحة 115)

**مرحلة المتابعة:**

وتمثل كل أشكال الدعم الموجهة للمقاول والتي تمكنه من امتلاك أدوات تسيير فعالة، مساعدته على اتخاذ القرار، تحديد وتنفيذ إستراتيجيته التجارية وإقحام مؤسسته في بيئة الأعمال.(مانع و بوطورة، 2018، صفحة 156)

الفرع الثاني :أشكال المرافقة المقاولاتية.

تشمل المرافقة التي تنتظرها المؤسسات الصغيرة عدة أشكال منها: المرافقة الفنية، المرافقة الإدارية، المرافقة المالية، المرافقة التقنية، المرافقة التدريبية والتكوينية (الإرشادية والتوجيهية،) المرافقة الإعلامية والاتّصالية، المرافقة المعنوية، ويمكن تلخيص هذه الأشكال فيما يلي:

**أولا–المرافقة المعنوية :**

وهي من أهم أنواع المرافقة التي يحتاجها المنشئ منذ النقطة الأولى لانطلاق مشروعه،فهذه المرافقة تقدم للمنشئ النصح والتوجيه والإرشاد، ولتجسيد على أرض الواقع، لأنه عادة عندما يفكر المنشئ في إنشاء مشروعه تتراود عليه عّدة أفكار، وهو في هذه الفترة بحاجة لمن يؤكد له صلاحية هذه الفكرة وإمكانية تطبيقها على الواقع حيث لا تبقى مجّرد فكرة.

**ثانيا–المرافقة الفنية :**

وتتضمن دراسة جدوى المشروع، اختيار الموقع، اختيار الآلات والمواد وغيرها من المدخلات، دعم المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج ومساعدته في استخدام الأنظمة المعلوماتية.(غيتي، 2008-2009، صفحة 56)

**ثالثا–المرافقة الإدارية :**

وتتمثل في التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الإدارية، كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل، إقامة شباك وحيد، إجراءات الحصول أو امتلاك العقار.

**رابعا–المرافقة المالية :**

لعلها من أهم ما ينتظره المنشئ أو المستثمر عموما، وهو يشمل الدعم المتعلق بالتمويل،خاصة منه ما يتعلق بترقية الادخار ومؤسساته، والمساهمة في ضمان جزء من القروض، تخفيض تكلفة التمويل وتمديد الآجال والإعفاء الكلي أو الجزئي ولفترة محّددة، من الضرائب والرسوم الجمركية أو الإعفاء من الضمان الاجتماعي لأول عامل خلال فترة محددة وكذا منح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المشاريع، كمشروعات التجديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال أو المشروعات التي تقام في المناطق النائية.

**خامسا–المرافقة التكنولوجية:**

فضلا عن ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية وطنية، ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة على التكنولوجيا واستخدامها، ذلك من خلال التوجيهات التي يقدمها المرافق للمنشئ عن التكنولوجيا الحديثة ودعم أسعارها.

**سادسا–المرافقة أثناء التكوين والتدريب** :ويرتبط هذا النوع من الدعم بضرورة تشكيل اقتصاد قائم على الكفاءات؛ وهذا التكوين والتدريب مستمر على استمرار المؤسسة، ويتم هذا لمراكز التكوين المتخصص الموجه لهذه المؤسسات، أو بتشجيع عقد الملتقيات والندوات المتخصصة، وكذا تشجيع ودعم اقتناء الكتب والمجلات العلمية.

**سابعا–المرافقة الإعلامية:** تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرافق للمنشئ، وهي أن يوجهه الطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات والاتصال داخل مؤسسته، كما يتضمن هذا النوع من المرافقة مجال التسويق لقطاع المؤسسة الصغيرة ولهذا يجب على المرافق أن يمنح للمقاول المساعدة في مجال كيفية الإشهار والترويج بمنتجه. (حسي، 2005، الصفحات 41-42)

وهكذا يمكن تصوير مختلف أشكال الدعم في المخطط التالي:

**الشكل(06/01):أشكال دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**

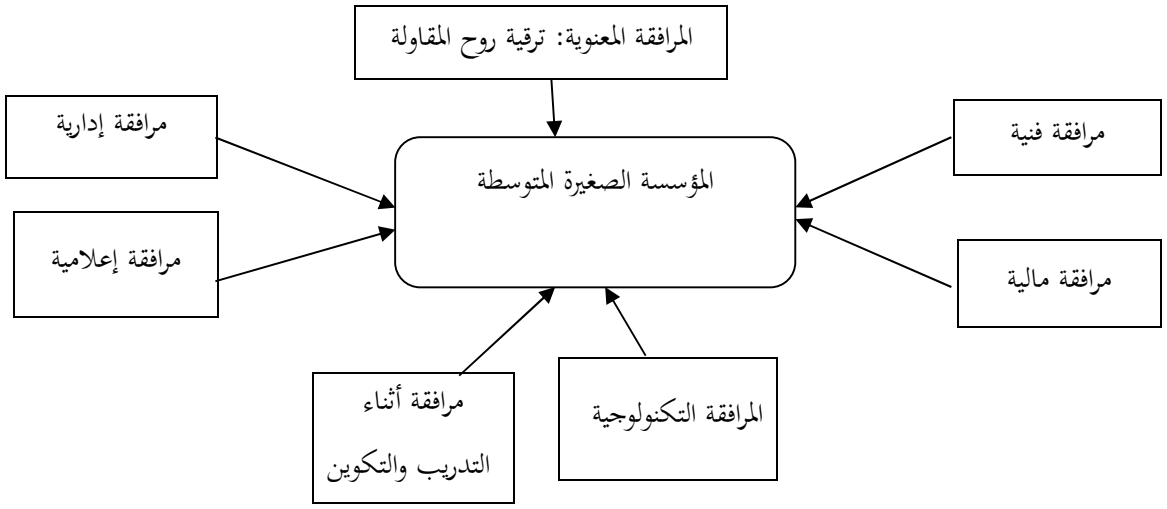


**المصدر**: (حسي، 2005، صفحة 42).

**خلاصة الفصل:**

لقد تعددت واختلفت المعايير التي يستند عليها المهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد معايير كمية ومعايير نوعية وهذا يؤدى إلى اختلاف وتباين بين دول العالم مما يؤدي إلى صعوبة تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خصائصها تتمثل في سهولة التأسيس وسهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي وجودة الإنتاج والمرونة وتوفير الخدمات إلا أن هناك عوائق التي تواجهها تتمل في مشكل التمويل والائتمان والمشاكل التنظيمية والإدارية والمعوقات التشريعية (القانونية) ومشاكل تسويقية والمنافسة واليد العاملة ومشكل العقار الصناعي.

ومن خلال هذه المشاكل التي واجهتها أدت إلى إنشاء أشكال جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من اجل خلق القيمة ومن هذا المنطلق تظهر المقاولاتية، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل إطار قانوني محدد، بهدف تحقيق الربح، وذلك بتحمل المخاطر والأخذ بالمبادرة والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها لتجسيدها على ارض الواقع، ومن خصائصها ارتفاع نسبة المخاطرة وإمكانية النمو والأهداف الإستراتيجية وتتميز بالفردية النسبية ومن أهميتها الابتكار والإبداع.

فان المرافقة المقاولاتية هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات ومن خصائصها المرافقة تستلزم الارتباط وأيضا ترتكز على الشخص وتشجيع استقلالية الشخص وتهدف إلى التعقد الفني والمحيط الخارجي والتعقد الإداري، ومنها هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار...التي سوف نتطرق إليها في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني

## هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**تمهيد:**

عملت الدولة الجزائرية على تقديم جملة من البرامج الاقتصادية التي تضمنت إجراءات تحفيزية من شأنها تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لإدراكه أهمية هذا النوع من المؤسسات ودوره تنموي وأهميته في تطوير وتحسين الاقتصاد الوطني، حيث قامت بالعديد من المبادرات التي تهدف إلى إنشاء هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع طبيعة هذه المؤسسات.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى أهم الهيئات الداعمة التي تعمل على تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثاني: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: أهم الهيئات الداعمة ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المبحث الاول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.**

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في تنمية الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال مجموعة من اعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع مكاني للسكان ونشاط الاقتصادي.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية...، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها رائد في توفير فرص العمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات، بجانب دورها تنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق تكامل بين الأنشطة الاقتصادية، ويظهر دورها الحيوي في تحقيق تنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو( 80-90% )من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات.

بحيث سنتطرق إلى الدور تنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

***المطلب الاول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.***

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية وتطور الاقتصادي والتي توفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة وركيزة أساسية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع تزايد الاهتمام العالمي والدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجلت أهميتها من خلال الأدوار الحيوية التي تلعبها في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الاول: الأهمية الاقتصادية.

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي في جميعا لبلدان ومن بين هذه المؤسسات برز بشكل جلي الدور الحيوي والأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كأهم محركات التنمية وإحدى الدعائم الرئيسية لتطوير الاقتصاد ولما تتميز به من مرونة وقدرة على التأقلم في محيط اقتصادي عالمي سريع الحركة كأهم محركات التنمية وإحدى الدعائم الرئيسية لتطوير الاقتصاد، فهي النواة الحقيقية والمرتكز الاستراتيجي لقطاع الأعمال والمال للدول. (حميدي، 2007-2008، صفحة 109)

**أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الابتكار و التطوير.**

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين أو شكلين أساسيين للبحث والتطوير، أولهما داخلي ينفذ عبر وظيفتها المكلفة بالبحث والتطوير داخل المؤسسة وثانيهما خارجي وينجز من قبل مؤسسات متعاقدة معها في إطار عملية المقاولة من الباطن أو عن طريق مراكز بحث لاستغلال كل ما تتيحه البيئة العلمية والتكنولوجية من إمكانيات لممارسة نشاطات البحث والتطوير.

**ثانيا: المساهمة في مجال المقاولة من الباطن.**

المقاولة من الباطن هي عملية لجوء مؤسسة إلى مؤسسات أخرى طالبة منها تنفيذ جزء من عملياتها الإنتاجية لامتيازات اقتصادية، فنية، إستراتيجية، (سيد و السنهوري، 2004، صفحة 165) فهي بذلك تحقق تكاملا اقتصاديا بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإمداد المؤسسات الكبرى بجزء من احتياجاتها

أو مستلزماتها أو تنفيذ أعمال مكملة لأنشطة المؤسسات الكبرى وهذا من خلال عمليات المقاولة من الباطن. (قدي، 2002، صفحة 114)

**ثالثا: الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار.**

من خلال تعبئة المدخرات الخاصة من الأفراد والعائلات وتشغيلها في الاقتصاد الوطني وزيادة كفاءته وهذا يعني استقطاب موارد مالية خاصة أو كانت ستوجه إلى الاستهلاك وبهذا تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم وأنجع السبل لتخفيض معدلات التضخم خاصة في الدول النامية. (الشيباني، 2001، صفحة 131)

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية.

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن لها أدوار في الجانب الاجتماعي يمكن إجمالها في النقاط الآتية :(بن طلحة و معوشي، 2006، صفحة 359)

**أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم المؤسسات الاقتصادية المنشئة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع تزايد معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة وضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية، فالمصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو المورد البشري الفعال، على هذا الأساس تجلى الاهتمام بها من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن لأنها تعتمد على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة وأنماط تكنولوجية كثيفة ومهارات فنية متخصصة ومتطورة..

**ثانيا: المساهمة في التوزيع العادل للدخل.**

في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة تشغل أعدادا هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية كما أن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق النائية يساعد على توزيع الدخل على هذه الأقاليم. (يسري، 1996، صفحة 27).

**ثالثا: تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني.**

تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، كما أنها لا تجدب رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترتفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين. (أبو سيد أحمد، 2005، صفحة 76)

***المطلب الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي وعلى الصعيد البيئي والتكنولوجي.***

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي ومساهمتها في الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية والمحافظة على التراث الثقافي وأيضا الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد البيئي والتكنولوجي التي تساهم في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية.

الفرع الاول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي.

إضافة إلى مساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أدوار تلعبها في المجال السياسي والثقافي .(زرقاني، 2014-2013، صفحة 105)

**أولا: الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية.**

إن النضال من أجل التحرر السياسي قد تحقق في معظم الدول التي بادرت بالمقاومة إلا أنها لا زالت تابعة اقتصاديا للدول التي استعمرتها وذلك نتيجة السيطرة عليها من طرف بعض المصالح الأجنبية وحتى باحتياج هذه الدول المستقلة إلى خبرات وتكنولوجيات الدول المستعمرة لذلك فإن إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ينتج لنا خبرات وتكنولوجيات نستفيد منها والاستغناء عن الخبرات الأجنبية.

**ثانيا: استغلال الطاقات الشبانية لدفع عجلة التنمية.**

إن الدول والحكومات التي لها نية استغلال طاقات شبابها والاستفادة لأجل دفع عجلة التقدم، تعتمد أو تركز في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها أفضل وسيلة لتجنب هدر الطاقات البشرية الشبانية وهجرتها.

**ثالثا: المحافظة على التراث الثقافي.**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية وذلك بتشجيع ومديد العون لهذا النوع من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال الثقافي ومرافقتها.

**رابعا: العمل على توفير الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد:**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الغذاء لأجل تحقيق القول"نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع "، وهذا ما ينتج عنه الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد البيئي والتكنولوجي.

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية، تحقق من خلالها التنمية المستدامة حيث تجد وبالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها إلى التنمية المحلية في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات

والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مكان إدارة الوقت الجودة العالية، الإبداع، الابتكار، الكفاءة والفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار. (مشري، 2011 -2008، صفحة 95)

كما أن هناك دور مهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الارتقاء بالاقتصاد القومي على مدارك الاعتماد على الذات من خلال: تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية و التقنية أي على المستوى الرأسي بما في ذلك علاقة التكامل من خلا لعدة أساليب، لعل أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن.

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها الصناعية أن تندرج ضمن تكنولوجيا ملائمة للاعتماد على الذات من خلال دورة علمية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث والتطوير التكنولوجي"R&D"مرورا بعملية التصميمات الصناعية والهندسية الأولية وانتهاء بتصنيع السلع التكنولوجية وتتحقق هذه الدورة بارتكاز على محاور الإبداع والتطوير وكذلك يمكنها تحقيق التعميق الصناعي بإقامة صناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ويمكن مثلا للصناعات الصغيرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات الورش"MACHINE TOOLS". (وسهمين، 2010، الصفحات 221-223)

**المبحث الثاني: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

من الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مرت بعدة تحولات وأوكلت إليها مجموعة من المهام التي تدعم نشاط هذه المؤسسات.

***المطلب الأول: نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها.***

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومهامها والهيئات المتخصصة التابعة لها والمتمثلة في المشاتل ومراكز التسهيل وحاضنات الأعمال والتي سوف نتطرق إليها بشكل مطلب.

فرع الاول: نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها.

**أولا: نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

**أ-** أنشأت وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 1991 ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في 1993 قصد ترقيتها ولهذا السبب أنشأت عدة مؤسسات متخصصة نذكر من بينها:

المشاتل عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري هدفها مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنقسم هذه المشاتل إلى ثلاثة أقسام وهي: (الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 14)

1- المحضنة والورشة ونزل المؤسسات.

2- مراكز التسهيل عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

3- المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمتها تتمثل فيه ترقية الحوار بين المؤسسات المعنية والسلطات العمومية.

ثم ارتقت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم94-211 المؤرخ في 09صفر1412الموافق ل 08جويلية سنة،1994 وفي سنة 2000تم إعطاء صلاحيات أكثر لها وهو ما يوضحه المرسوم00-190المؤرخ في09ربيع الثاني 1421الموافق ل 11جويلية 2000.

**ب- مهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** (سلطاني، 2014، صفحة 149)

**1-** تنمية المنظمات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.

**2-** حماية طاقات المنظمات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.

**3-** رقية الاستثمارات في مجال إنشاء المنظمات الصغيرة وتوسيعها وتطويرها.

**4-** تحسين القدرة التنافسية لمنظمات القطاع.

**5-** ترقية وسائل تمويل هذه المنظمات.

**6-** ترقية الشراكة والاستثمارات في مجال المنظمات الصغيرة المتوسطة.

**7-** ترقية المناولة.

**8-** إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

**9-** إعداد إستراتيجيات تطوير قطاع المنضمات الصغيرة والمتوسطة.

كما تم تغيير اسمها سنة 2011حسب المرسوم التنفيذي رقم 11-16 المؤرخ في05جانفي2011 وأصبحت تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ووكلت لها مهام جديدة منها: (المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم11-16، 2011، صفحة 09):

**أ-** تعزيز التنافسية الصناعية وهذا بوضع برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ب-**تهيئة الظروف اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملية تكييفها مع التكنولوجيا الجديدة.

**ت-**تشجيع ظهور بيئة إقتصادية، تقنية، عملية وقانونية لفائدة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ثانيا: المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

تم إنشاء مديرية مكلفة بهذا القطاع لدى وزارة الصناعة والمناجم حاليا، وتكلف على الخصوص بما يأتي: (وزارة الصناعة، 2021)

**أ-** تشجيع بروز محيط يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها.

**ب-**إعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان تنفيذه.

**ت-**السهر على التخصيص الحسن لصناديق الدعم والضمان من أجل تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويلات ملائمة.

**ث-** السهر على وضع منظومة إعلامية اقتصادية ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع الهيئات المعنية.

الفرع الثاني:الهيئات المتخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**أولا :المشاتل.**

وفق ما تنص عليه المادة 20 من القانون التوجيهي رقم17-02 على أنها ":مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطةودعمهاوتتخذ3 أشكال هي: (المادة 20من القانون رقم17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)

**أ- المحضنة:** وتتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات.

**ب-ورشة الربط:**هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات قي قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

**ت-نزل المؤسسات:**ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

**أ- أهداف المشاتل:** (حازم، 2017، صفحة 6)

1-تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي والمشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.

2-تشجيع نمو المشاريع المبتكرة وتقديم الدعم لإنشاء المؤسسات الجدد.

3-ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة وتشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل والتحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي مع العمل على استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وأصحاب المشاريع.

4-تقديرالإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير.

**ب- وظائف المشاتل:** (عمران، 2007، صفحة 32)

1-استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة نشئ لمدة معينة.

2-وإيجار المحلات تسيير التي تتناسب واحتياجات ونشاطات المؤسسات.

3-تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري.

4-تقديم الإرشادات الخاصة والاستثمارات في الميدان القانوني والمحاسبي والمالي والتجاري والمساعدة على التكوين المتعلق بمبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشاريع.

**ثانيا:مراكز التسهيل.**

تطبيقا للمادة 13من القانون التوجيهي01_18تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئات تسمي مراكز التسهيل والتي تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم " وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي." (هالم،سليمة، 2017، صفحة 166)

**أ- أهداف مراكز التسهيل:**

1-وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين.

2-تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث، والكفاءات وترقية المهارات وتشجيعيا.

3-تطوير النسيج الاقتصادي المحمي ومرافقة المؤسسات هذه عمى الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

4-وتحولت هذه المراكز إلى مراكز دعم واستشارة في إطار القانون رقم 17-02وتم جمعهم مع المشاتل والحاضنات وتم إلحاقهم بوكالة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ب- المهام الموكلة إلى مراكز التسهيل:**

تتمثل المهام الموكلة إلى مراكز التسهيل في ما يلي: (عمران، 2007، صفحة 32)

1. دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتوجيه حاملي المشاريع حسب مسارهم المهني ومرافقتهم أثناء مرحلة التأسيس لدي الإدارات المعنية.

2. مراقبة المؤسسات وأصحاب المشاريع وتقديم الخدمات الاستثمارية في ميادين التكوين والتسيير والتسويق وتقييم السوق وكل أشكال الدعم المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. اقتراح برامج تكوين تتماشى مع الاحتياجات الخاصة لحاملي المشاريع.

**4**. دعم القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتهم في تحويلها .

الفرع الثالث: يخص المساعدات التي تقدمها مراكز التسهيل خلال دعم ومرافقة حاملي المشاريع.

أما فيما يخص المساعدات التي تقدمها مراكز التسهيل خلال دعم ومرافقة حاملي المشاريع نجدها ملخصة في الجدول التالي:

**الجدول رقم(01/02): حصيلة نشاط مراكز تسهيل حسب النشاط لسنة2017.**

| عدد حاملي المشاريع المرافقين | نوع النشاط | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| 1152 | الصناعة | 385 | % 33.42 |
| | الخدمات | 439 | %38.11 |
| | الأشغال العمومية | 62 | %5,38 |
| | الفلاحة | 107 | %09.29 |
| | التجارة | 08 | %0.69 |
| | الحرف | 109 | %9.46 |
| | أخرى | 42 | %03.65 |

**المصدر**: (نشرية المعلومات الإحصائية، العدد رقم32، صفحة 28)

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع عدد حاملي المشاريع الذين تم استقبالهم من سنة لأخرى حيث بلغ العدد 1152موزعين على مختلف القطاعات أي تم توجيههم كل حسب حاجته.

والجدول التالي يوضح عدد مراكز التسهيل والمشاتل المنجزة والمقرر انجازها:

**الجدول رقم(02/02):عدد مراكز التسهيل والمشاتل المنجزة والمقرر انجازها إلى غاية 2017.**

| المشاريع | حتى 2017/12/31 | |
|---|---|---|
| | المشاريع المنجزة | المشاريع في طور الإنجاز |
| مراكز التسهيل | 26 | 01 |
| المشاتل | 16 | 03 |

| | | |
|---|---|---|
| **المجموع** | 28 | 15 |

**المصدر**: (نشرية المعلومات الإحصائية، العدد رقم32، صفحة 31).

من خلال الجدول نلاحظ أن مراكز التسهيل هي التي تحتوي على المشاريع المنجزة تقدر ب 26 المشاريع المنجزة و1 في طور الانجاز مقارنة نلاحظ نقص في المشاتل بحيث تحتوي على 16 المشاريع المنجزة و3 في طور الانجاز.

***المطلب الثاني: حاضنات الأعمال والمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.***

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى ماهية حاضنات أعمال ومفهومها وأهميتها وأنواعها ومراحلها التي توضح خطوات بداية المشروع وتخفيف أعباء مرحلة الانطلاق.

الفرع الاول: مفهوم حاضنات الأعمال.

عند استطلاع ماهية حاضنات الأعمال ومعرفة مفهومها وحدودها وجد تباين واضح في الآراء،لكن هذا التباين لم يصل إلى حد التقاطع ولعل المداخل التي تم تبنيها من قبل الباحثين نظريا والتطبيقات المتباينة من دولة إلى أخرى كانت من أسباب ذلك، فالبعض يعدها معهدا لإعداد الشركات وهي منظومة عمل متكاملة يحتضنها المعهد بمؤسساته البحثية التطبيقية بمشاركة عدد من الجهات سواء المحولة والمانحة للموقع والمختبرات والمسؤولة عن إنشاء الحاضنة وتشغيلها وسنحاول إيجاز بعض هذه الآراء من خلال التعريفات التالية: (زودة، 2014، الصفحات 58-59)

تعرف حاضنات الأعمال على أنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها بين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق.

كما تعرف على أنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب تتوافر فيه كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة.

**أولا: أهداف حاضنات الأعمال.**

تتمثل الأهداف التي تصبو الحاضنة لتحقيقها في النقاط التالية: (التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر، 2012، صفحة 8)

**أ-** تقديم خدمات للمشاريع داخل وخارج الحاضنات؛

**ب-** ترويج ثقافة الريادة و الإبداع والابتكار؛

**ت-** مساندة و مساعدة المؤسسات الريادية الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق و التأسيس.

**ث-** تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل؛

**ج-** ربط و تكامل المشروعات الكبيرة بالصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها مسوقة لمنتجات المشروعات الصغيرة؛

**ح-** ربط الحاضنة مع الحاضنات الأخرى إقليميا وعالميا لتبادل الخبرات وزيادة الاستفادة؛

**خ–** اكتشاف القدرات الإبداعية الكاملة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة؛

**د–** إقامة مجموعة خدمات داعمة و متميزة مثل: الجودة والتسويق وقاعدة المعلومات الفنية والتجارية ووحدات الاختيار والقياس لخدمة المشروعات الصغيرة والكبيرة داخل وخارج الحاضنة؛

**ذ–** تعزيز ثقافة التدريب الذاتي و ثقافة خلق فرصة العمل بدل انتظارها من الدولة و مكاتب التشغيل؛

**ر–** توفير المناخ والإمكانيات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

**ز–** المتابعة المستمرة لعمل و سير نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مقارنتها بمدى تحقيق أهدافها؛

**س–** تمكين أصحاب الأفكار الابتكارية من تجسيد أفكارهم في شكل منتجات أو خدمات.

**ثانيا: أنواع حاضنات الإعمال.**

يمكن تقسيم حاضنات الأعمال حسب اختصاصها أو الهدف التي تنشأ من أجله إلى الأنواع التالية: (بركة، 2017، الصفحات 4-5)

**أ– الحاضنة الإقليمية:** تخدم هذه الحاضنة معلقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد العلمية من الخدمات واستثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة أو شريحة من المجتمع مثل المرأة.

**ب– الحاضنة الدولية:** تعمل هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا تهدف إلى تشجيع العمليات التي تصدر إلى الخارج.

**ت– الحاضنة الصناعية:** تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات المغذية والخدمات المساعدة حيث يتم فيها تبادل المنافع والتعارف بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنشأة للحاضنة.

**ث– حاضنة القطاع المحدد:** تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة القطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية على سبيل المثال وتدار واسطة حمراء متخصصة بالنشاط المراد التركيز عليه.

**ج– الحاضنة البحثية:** عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل الحرم الجامعي أو مركز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث الأساتذة والباحثين من خلال الاستفادة من الورشات والمخابر الموجودة بالجامعة أو مركز البحث.

**ح– الحاضنة الافتراضية:** هي حاضنة بدون جدران، تقدم جميع الخدمات المعتادة بإنشاء الإيواء أي القطاع الذي يتوفر بالأنواع السابقة.

**خ– حاضنة الانترنت:** تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الانترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة السطح.

الفرع الثاني: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هي هيئة استشارية تنشا لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشكل الفضاء للتشاور تتكون من المنظمات والجمعيات المعنية المتخصصة الممثلة المؤسسات وممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (المادة24 من القانون رقم، 17-02، 2017)، من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم03-18في فيفري2003.

**أولا: مهام المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات المتوسطة.**

يكلف المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنجاز المهام التالية:

**أ-** ضمان ديمومة الحوار الإيجابيين مختلف السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعين، بما يسمح بإعداد إستراتيجيات تنمية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

**ب-** تشجيع إنشاء الجمعيات المهنية الجديدة .

**ت-** جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات ومنظمات أرباب العمل وكل ما من شأنه تحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ثانيا: الهيئات المشكلة للمجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

يتشكل المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الهيئات التالية: (عمران، 2007، الصفحات 34-35)

**أ- الجمعية العامة:** تظم على الأكثر 100عضو يمثلون الجمعيات المهنية والمنظمات النقابية، بالإضافة إلى خبراء يختارهم الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ب- المكتب:** يضم عشرة أعضاء منتخبين من طرف الجمعية العامة.

**ت- الرئيس:** ينتخب المكتب رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

**ث- اللجان الدائمة:** يضم المجلس اللجان الدائمة التالية:

1- اللجنة المالية الاقتصادية.

2- لجنة الاتصال وتحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية.

**3-** لجنة الشراكة وترقية الصادرات.

**المبحث الثالث: أهم هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

تم إنشاء مجموعة من الهياكل والآليات التي تعمل على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف توفير التمويل اللازم لأصحاب هذا القطاع والتي تتمثل في الوكالات المختلفة الناشطة على مستوى التراب الوطني.

***المطلب الاول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار*ANDI)** .

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وسوف نتطرق إلى مهامها وأهدافها والامتيازات والمساعدات الممنوحة من طرفها وأيضا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وإبراز نشأتها والمزايا التي تقدمها العامة والخاصة.

الفرع الاول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

"كانت أول بوادر اهتمام الدولة الجزائرية بصيغة القرض المصغر في جويلية 1999بظهور برنامج يتمم ويدعم مسار مكافحة البطالة،البرنامج الذي ظهر سنة1996 والموجه إلى فئات متنوعة من طالبي الشغل في إطار معالجة البطالة ويتعلق الأمر بجهاز القرض المصغر والمخصص لاقتناء عتاد بسيط بمعدل فائدة 25%ويتم تسديده على مرحلة قصيرة وقد شرعت الدولة في تطبيق هذا البرنامج في جويلية 1999عبر كامل التراب الوطني،بذلك يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر في المجتمع." (عون الله و عزيرو، 2011، صفحة 2)

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14المؤرخ في29ذي الحجة 1424الموافق ل22جانفي2004 وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،يكون مقرها بالجزائر العاصمة، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الوكالة". (الجريدة الرسمية، 2004، صفحة 8)

**أولا: مهام الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر(ANGEM) .**

**أ- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:** (https://www.angem.dz/ar/home.php، 2021)

المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، العمل في االبيت والحرف والمهن ولاسيما الفئات النسوية.

1-رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة.

2-تنمية روح المقاولاتية لتحل محل الإتكالية وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

3-دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.

4-متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM.

5-تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.

6- دعم وتسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

**ب–مهام الوكالة:** (https://www.angem.dz/ar/home.php، 2021)

1-تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.

2-دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.

3-إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز بمختلف الإعانات الممنوحة.

4-متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.

5-الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

6-تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

7-تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.

8- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي يتكون من 49 تنسيقية ومرافق واحد لكل دائرة لتمكين العمل الجواري وتقصير الآجال لاتخاذ قرارات سريعة ومناسبة.

**ج– المستفيدين من القرض المصغر:** (https://www.angem.dz/ar/home.php، 2021)

1-بلوغ سن18 سنة فما فوق.

2-عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.

3-إثبات مقر الإقامة.

4-التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.

5-عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما.

6-القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط. (رقراق، 2010، صفحة 32)

7-دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة .

8-الالتزام -حسب جدول زمني محدد- بتسديد:

- القرض للبنك.
- مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

**ثانيا: الامتيازات والمساعدات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر.**

**أ- المرافقة و التمويل:** (https://www.angem.dz/ar/home.php، 2021)

1-تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.

2-يمنح القرض البنكي بدون فوائد.

3-يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط والتي لا تتجاوز 1.000.000 دج.

4-تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000دجوقد تصل هذه الكلفة إلى مائتان وخمسين ألف دينار جزائري 250.000دج.

**ب- الامتيازات الجبائية:** (https://www.angem.dz/ar/home.php، 2021)

1-إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.

2-إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاثة (3) سنوات.

3-تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.

4-إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.

5-يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.

6-تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي و يكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪.
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪.
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪.

تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5٪.

**ثالثا: صيغ التمويل.**

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب إلى قروض معتبرة لا تتجاوز1.000.000دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

**أ- الامتيازات والمساعدات الممنوحة مجانا:** (https://www.angem.dz/ar/home.php، 2021)

1- الدعم، النصح، المتابعة التقنية والمرافقة، تضمنها الوكالة في إطار إنشاء أنشطتها.

2-يمنح القرض البنكي بدون فوائد.

3-في حالة ما كنتم مؤهلين، يمكنكم الاستفادة من تكوين مجاني في تسيير المؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى ذلك بعد انطلاق نشاطكم، يمكنك المشاركة في الصالونات (عرض/بيع) التي تنظمها الوكالة بشكل دائم في جميع أنحاء الوطن.

**جدول رقم(03/02): مختصر لنمطي التمويل:**

| قيمة المشروع | صنف المقاول | المساهمة الشخصية | القرض البنكي | سلفة الوكالة | نسبة الفائدة |
|---|---|---|---|---|---|
| لا تتجاوز100 000 دج | كل أصناف | %0 | - | %100 | - |
| لا تتجاوز250 000دج | كل أصناف | %0 | - | %100 | - |
| لا تتجاوز1 000 000دج | كل أصناف | %1 | %70 | %29 | - |

Sourc:https://www.angem.dz/ar/home.php13.06.2021 :تاريخ الاطلاع

**ب-الصيغة التمويلية للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر:**

**1-الخدمات المالية:** (https://www.angem.dz/ar/home.php، 2021)

يمنح الجهاز صغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05 ) بنوك العمومية الشريكة:

- الصيغة الأولى:

قرض شراء المواد الأولية(وكالة- مقاول)هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100،000 دج.

وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاط.

وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

- الصيغة الثانية :

- التمويل الثلاثي (وكالة- بنك- مقاول) هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط.
- تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج.
- التمويل يقدم كالتالي:
  - قرض بنكي بنسبة 70 ٪.
  - سلفة الوكالة بدون فوائد29 ٪.
  - 1٪ مساهمة شخصية .
- وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا) ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي) وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.

**2-الخدمات غير المالية:**

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكنو استمرارية الأعمال لهذا فالوكالة توفر لهم: (https://www.angem.dz/ar/home.php، 2021)

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.
- مرافقة فردية للمقاول ينفي مراحل إنشاء النشاط.
- متابعة جوارية جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
- دورات تكوينية لإنشاء أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية.
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة .
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.
- وضع موقع في الانترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

الفرع الثاني:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) .

**أولا:نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير الاستثمار كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)والتي لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها وذلك وفقا لما جاءت به المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 93-12المؤرخ في 19ربيع الثاني 1414الموافق لأكتوبر 1993والمتعلق بترقية الاستثمار، حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن ثم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض إلى أن تم تعديل هذا المرسوم بإصدار أمر بإنشاء هيئة حكومية ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار(APSI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).

بموجب المادة 06من الأمر الرئاسي رقم 01-03المؤرخ في 01جمادي الأول الموافق لـ 20أوت 2001المتعلق بتطوير الاستثمار والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08المؤرخ في 20جويلية 2006تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بشخصية معنوية والاستقلال المالي مقرها مدينة الجزائر ولها هياكل لا مركزية على مستوي كل ولاية. (هالم، 2017، صفحة 187)

ثم بموجب قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار تحولت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلي قطب متخصص في دعم الاستثمار، إذ نصت المادة 26منه علي المهام المخولة لهذه الوكالة إذ أنشأت بغرض تقديم المساعدات لمؤسسات بمختلف أنواعها سواء في مرحلة الإنشاء المشروع أوفي مرحلةالاستغلال (قانون رقم 16-09، 2016)كما باتت هذه الوكالة تتضمن 4مراكز تضم مجموعة المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها. (المادة 27من قانون رقم16-09، 2016)

بعد ذلك صدر نص تنظيمي يراجع صلاحيات وطريقة التنظيم وتسير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم17- 100 مؤرخ في 5مارس20. (مرسوم تنفيذي رقم 17-100، 2017)

**أ- المهام الموكلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** بموجب المادة 26من القانون رقم 16-09 (المادة 26من القانون 16-09)بالتنسيق مع الهيئات المعنية تتمثل في :

1-المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار

2-.تسجيل الاستثمارات.

3-دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.

4-ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.

5-تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع.

6-ترقية الاستثمارات داخل الوطن، وتشجيع الاستثمار في الخارج.

7-الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.

تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17من القانون 16-09والمتعلقة بالاستثمارات ذات أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار وعرضها أمام المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

وكذلك تسيير حافظة المشاريع السابقة للقانون 16-09والمذكورة في المادة 14منه وتتعلق بالاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق 5ملايير دينارا جزائريا.

وبالرجوع إلى أحكام المادة 3من المرسوم التنفيذي رقم 06-356المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتنظيمها وسيرها، فإن هذه الأخيرة تكلف (لكحل، 2018)34ب: (المادة 41من المرسوم التنفيذي 06 – 356)

- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين.
- مرافقة ومساعدة المستثمرين في جميع مراحل المشروع.
- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع.
- تسهيل الترتيبات وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة.

وتبرم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع الهيئات الوطنية والأجنبية:

عن طريق مدير الوكالة واتفاق له علاقة بأهداف الوكالة وذلك بعد أخذ رأي مجلس الإدارة والسلطة الوصية.

**ب- المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:**

تقدم الوكالة مجموعة من المزايا العامة والخاصة .(بركات و زايدي، 2014، الصفحات 5-6)

**1- المزايا العامة** :أهمها:

- **المزايا بعنوان الانجاز:**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في الإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة أو المستوردة أو المقتناة محلياً والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- **المزايا بعنوان الاستغلال:**

مدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

**2- المزايا الخاصة :**

- **مرحلة إنجاز المشروع:**

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة، تقدر باثنان بالألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف متعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع وهذا بعد ما تتولى الوكالة تقييم حجمها.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار مستوردة كانت أو مشترات من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيق النسب المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يتعلق بالسلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار(05%بدلاًمن37%).

➢ **مرحلة انطلاق المشروع:**

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار وذلك انطلاقا من تاريخ اقتنائها.
- من مزايا إضافية من شأنها تسهيل الاستثمار.
- إضافة إلى تمديد فترة الاستفادة من الامتيازات.

***المطلب الثاني: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .***

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوف نوضح نشأته وأهدافه والمؤسسات المؤهلة والمؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق وكيفية تغطيتها وأيضا سوف نتطرق إلى صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يحتوي على تعريف وأهدافه ومهام هو المخاطر المغطاة من طرف الصندوق.

الفرع الاول: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR.

**أولا: النشأة القانونية.**

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 02-373 المؤرخ في2002/11/11 وهو تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهدف منه ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم:18-01المؤرخ في 2001/12/12والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (المرسوم التنفيذيرقم: 373-02، 2002، الصفحات 13-16)

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.( (structure juridique et statuts : www. Fgar.dz

ومن مهامه:

تسهيل حصول المستثمرين على قروض متوسطة الأجل التي كانت تغطي 70بالمائة من المشروع وارتفعت إلى 80بالمائة بعد إعادة هيكلة الصندوق بموجب القانون02 .

**أ- أهداف صندوق الضمان:** (https://www.fgar.dz/portal/ar، 2021)

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

**ب- المؤسسات المؤهلة:**

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

1-المؤسسات التي تساهم بالإنتاج أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.

2-المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة.

3-المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.

4-المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.

5-المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.

6-المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.

7-المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.

8-المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.

9-المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

**ت- المؤسسات الغير مؤهلة:**

**1- المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:**

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.
- المؤسسات المسعرة في البورصة.
- شركات التأمين.
- الوكالات العقارية.
- الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.
- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.
- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

**ثانيا: كيفيات التغطية.**

**أ-** تعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض.

**ب-** تصل نسبة الضمان إلى80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة.

**ت-** المبلغ الأقصى للضمان يساوي 100 مليون دينار.

**ملاحظة:**

تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

**أ-تكلفة منح الضمان:** (https://www.fgar.dz/portal/ar، 2021)

1-يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض، كتكلفه دراسة المشروع وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.

2-يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض.

3-تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

**ب-ملف طلب الضمان:**

1-يجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع ( دراسة تقنية – اقتصادية ) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة.

2-يمكن لطلب الضمان أن يقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صاحب المشروع.

3-يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك.

4-المسلك الذي يتبعه طلب الحصول على الضمان.

**ت-الخطوات الأساسية تتلخص فيما يلي:**

1-مقابلة مع صندوق الضمان من أجل التعريف بالمشروع.

2-يقوم الصندوق بإرسال وصل استلام يؤكد من خلاله قابلية المشروع للحصول على الضمان أم لا في حالة القابلية بطلب منكم.

3-تقديم دراسة دقيقة عن المشروع .

4-دراسة الملف المقدم.

5-إرسال وثيقة فتح الملف إلى المؤسسة.

6-دراسة الطلب من طرف لجنة الالتزامات على مستوى الصندوق من أجل الموافقة أو عدمها على طلب الضمان.

7-في حالة الموافقة يرسل إلى المؤسسة عرض بمنح الضمان يعتبر بمثابة قبول مبدئي لمنح الضمان في انتظار الحصول على التمويل البنكي.

8-اتفاقية القرض بين المؤسسة و البنك.

9- منح شهادة الضمان إلى البنك.

الفرع الثاني: صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(CGCI- PME).

**أولا: تعريف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134المؤرخ في 19أفريل 2004 إلا أنه بدأ نشاطه الفعلي في السداسي الثاني لعام2006وهو عبارة عن شركة ذات أسهم.(المرسوم، 2004، الصفحات 30-31)

يقدر أرسمال هذا الصندوق ب30مليار دج 60٪منها مقدمة من طرف الخزينة والباقي مقسم بين البنوك والمؤسسات المالية (المادة 6من المرسوم التنفيذي رقم04-134) وقد تم الانطلاق الفعلي لهذا الصندوق في سنة 2005.

**أ-أهداف صندوق قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** (هالم، 2017، صفحة 201)

1- يهدف صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغير والمتوسطة إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتحديد تجهيزات الإنتاج.

2-تقديم المساعدة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أهدافهم واستمرار مؤسساتهم وبقائها.

3-تسهيل حصول المستثمرين على التمويل البنكي من أجل دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة واستمرارها ذلك بالموافقة على ضمان قروض البنوك التجارية لتمويل هذه المؤسسات، سواء تعلق الأمر لإنشاء أو التوسيع وكذا التجديد.

4-السعي إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من كفاءتها الإنتاجية.

**ب-مهام صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCI:**

1-يهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي:ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة لسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50مليون دج.

2-لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.

3-يستفيد من ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، للإشارة فإنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الاستثمار.

**ثانيا:المخاطر المغطاة من طرف الصندوق.**

تخص المخاطر المغطاة من الصندوق ما يلي:

أ-عدم تسديد القروض الممنوحة.

**ب**- التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

ويتم تغطية المخاطر على آجال الاستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد طبقا للنسب المغطاة، ويحدد مستوى تغطية الخسارة نسبة 80 %عند ما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 60%في حالات أخرى.

كما يتم العلاوة المستحقة "تغطية المخاطر" بنسبة أقصاها 0.5%من القرض المضمون المتبقي، وتسددها المؤسسة سنويا حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق.

***المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة والتدابير الجديدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.***

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة الذي يحتوي على تعريفه ومهامه جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل والامتيازات الممنوحة لصاحب العمل وأيضا الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف نتطرق فيها إلى نشأتها ومهامها والمصادر المالية للوكالة وإستراتيجيتها.

الفرع الاول: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

**أولا: تعريف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.**

تم إنشاء هذا الصندوق في إطار السياسة المنتهجة من قبل الحكومة في مكافحة البطالة ومن أجل توفير مناصب شغل، أنشأ سنة 1994بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188المؤرخ في26محرم1415الموافق لـ 06جويلية 1994المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وبموجب المرسوم الرئاسي رقم10-156 المؤرخ في07رجب 1431الموافق ل 20جوان 2010المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي 514-03المؤرخ في 06ذي القعدة 1424الموافق لـ 30ديسمبر 2003وكان الهدف الأساسي هو تطوير ثقافة المقاولة، إذن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو عبارة عن" مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي ويكون مقره بالجزائر العاصمة. (الجريدة الرسمية، 1994، صفحة 6)

**ثانيا: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.**

**أ-للصندوق عدة مهام تتمثل في:** (المادة 5 من القانون 17-02، 2017، صفحة 6)

1- الضبط باستمرار لبطاقة المنخرطين وضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداة التأمين عن البطالة.

2-تسيير الآداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه.

3-المساعدة والدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية لإعادة الانخراط.

4-البطالين المستفيدين قانونيا من آداءات التأمين عن البطالة.

5-ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة، يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يتمكن من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.

6-التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه.

7-التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.

8-تقديم المساعدات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.

9-إمكانية المساهمة في تمويل إحداث مشاريع لصالح البطالين البالغين من العمر مابين 30و 50سنة وقد حدد سقف تمويل الصندوق بعشرة ملايين دينار جزائري.

**ب–الإجراءات الاحتياطية:**

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تمّ توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعّدات مخصصّة لهذا الشأن، بهذا تمت سجيل النتائج الآتية:

1–أكثر من 11.583 بطّالا تمّ تكوينهم من طرف المستشارتين المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل.

2–أكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة.

3–أكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

4–منذ سنة 2004و بتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة، تمّ تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع و المؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

5–دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين *(35)* وخمسين (50) سنة.

في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004 أولويا، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) و خمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010.

**ت–التامين عن البطالة:**

(https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx#، 2021)

بتاريخ السادس و العشرين (26) من شهر ماي 1994و بموجب مرسومين تشريعيين منشورين بالجريدة الرسمية رقم (34) ، أُنشأ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية و لأسباب إقتصادية إمّا بالتسريح الإجباري أم بتوقّف نشاط المستخِدم تعدّ البطالة المتفشية لأسباب اقتصادية مع مطلّع سنة 1994 بمثابة خطر من مخاطر الضمان الاجتماعي كالمرض وحوادث العمل، إلخ ...لا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع **تعويض** للأجير الذي فقد بصفة لا إرادية منصب عمله فقط وإنما أيضا في بعث **إجراءات إحتياطية** لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل بـ :

1–المساعدة على البحث عن الشغل.

2–دعم العمل الحرّ.

3–التكوين بإعادة التأهيل.

يمكّن ذات النظام الأجراء الّسابقين من تحصيل تعويض التأمين عن البطالة والتهيأ للإدماج في الحياة المهنية منذ إحداث الجهاز، استفاد ما يناهز مائتي ألف (200.000) أجيرا من تعويض التأمين عن البطالة خلال فترة متوسطة محدّدة

بثلاثة و عشرين (23) شهرا من جهة أخرى، يسمح نظام التأمين عن البطالة المستخدمين العموميين و الخواص بحيازة آلية لمجابهة الصّعوبات الاقتصادية المالية و التقنية التي تعرّض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها و اضمحلال وظائفها المأجورة.

**ثالثا: جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل.**

(https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx#، 2021)

- ❖ القانون رقم 06-21 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1427هـ الموافق لـ 11 ديسمبر 2006 الخاص بإجراءات تحفيز و دعم ترقية التشغيل.
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 07-386 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1428هـ الموافق لـ 05 ديسمبر 2007 المحدد لمستوى و طرق منح الامتيازات المقررة في ذات القانون.
- ❖ يُحدّد الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل من خلال تخفيف الأعباء الإجتماعية لصالح أرباب العمل.
- ❖ تُطبّق هذه الإجراءات على أرباب العمل التابعين للقطاع الاقتصادي.
- ❖ يُمكن أن تشمل أيضا أرباب عمل القطاعات الأخرى باستثناء أولائك الذين ينشطون في مجال تنقيب وإنتاج المحروقات.

**أ-الامتيازات الممنوحة لصاحب العمل:**

1-مستويات مختلفة خاصة بخفض حصة رب العمل.

2-الإعفاء من الاشتراك الإجمالي للضمان الاجتماعي الخاصة بصاحب العمل.

3-إعانة شهرية للتشغيل.

**ب-مستويات خفض حصة صاحب العمل:**

يستفيد صاحب العمل من خفض حصته في حالة التوظيف لمدة لا تقل عن إثنى عشر(12) شهرا :

1-20% من حصته بالنسبة لطالبي العمل.

2-28% من حصته بالنسبة لطالبي العمل الأوائل.

3-36% بالنسبة للتوظيفات المقررة بنواحي الهضاب العليا و الجنوب.

يستفيد صاحب العمل أيضا من خفض حصته في حالة قيامه بتوظيفات لفترة لا تقل عن ستة(06) أشهر:

1-من 20 إلى 28% من حصته في حالة توظيف طالبي عمل بما فيهم طالبي عمل أوائل في قطاعات: السياحة والحرف والثقافة والفلاحة وورشات البناء والأشغال العمومية وكذا شركات الخدمات.

2-36% من حصته، في حالة توظيف جميع طالبي العمل بنواحي الهضاب العليا والجنوب.

3-في حالة مضاعفة التعداد الأصلي من طرف صاحب العمل الذي يُشّغل مالا يقل عن تسعة(09) عمال مُصّرح عنهم لدى الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية (ص.و.ت.إ)، يستفيد هذا الأخير من تخفيض محدد بـ 08% طيلة سنة كاملة.

**ت-الإعفاء من حصة صاحب العمل:**

كل صاحب عمل يقوم بتكوين ورسكلة عماله، يستفيد من الإعفاء عن الاشتراك الإجمالي لمدة موزعة على النحو التالي :

1-شهر واحد (01) لمدة تتراوح ما بين خمسة عشر(15) يوما و شهر واحد (01).

2-شهران (02) لمدة تفوق شهرا واحد (01) وتعادل شهرين (02).

3-ثلاثة (03) أشهر لمدة تفوق شهرين (02).

يتكفّل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاشتراك الإجمالي لصاحب العمل المحدد بـ(25%) لفترة أقصاها ثلاثة (03) أشهر.

**ث-إعانة شهرية للتشغيل:**

يستفيد صاحب العمل من إعانة شهرية خاصة بالتشغيل بمجموع ألف دينارا جزائريا (1000دج) لمدة أقصاها ثلاث (3) سنوات عن كل طالب عمل موظف على أساس عقد عمل لمدة غير محددة.

**رابعا: الإعانات والامتيازات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.**

هناك عدة امتيازات يقدمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تتمثل في: (هالم،سليمة، 2017، الصفحات 210-211)

**أ- مرحلة تنفيذ المشروع:**

1-القروض غير المدعمة يتكفل بها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

2-التكفل بالنفقات المحتملة المتعلقة بالدراسات والخبرة المنجزة أو التي طالبت بها الوكالة لفائدة صاحب المشروع.

3-نسبة الرسوم الجمركية 5%.

4-الإعفاء من حقوق التسجيل للعقود التأسيسية.

5-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.

6-الإعفاء من الضريبة على العقار على الممتلكات المبنية بالإضافة إلى الامتيازات الآتية:

- البطال الحامل لشهادة التكوين المهني لاقتناء سيارة، ورشة ، تقدر قيمة القرض ب : 500.000دج.
- البطال الحامل لشهادة جامعية: لكراء محل خاص لإنشاء مؤسسة تقدر قيمة القرض ب: 1.000.000.دج.
- المقاول البطال: لكراء المحلات الموجهة لإنشاء مشروع إنتاجي وخدماتي، تقدر قيمة القرض ب.دج500.000.

أما التدابير الإضافية المتخذة من قبل الحكومة في سنة 2011 لصالح الشغل، الاستثمار، النمو الاقتصادي (وثيقة جانفي2012) تتمثل في منح قروض من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

- في حدود 25% للاستثمارات التي لا تتعدى 5ملايين دينار.
- في حدود 20%بالنسبة للاستثمارات المنجزة في الولايات الجنوبية والهضاب العليا.

**ب-مرحلة الاستغلال:**

1-الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي.

2-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

3-الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني خلال 03و06سنوات حسب مرحلة الإنجاز.

الإعفاء من الضريبة العقارية على الملكيات المشيدة علاوة على ذلك خصص لصالح ذوي المشاريع المؤهلين امتيازات متمثلة في:

- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية.

- تخفيض نسب الرسوم الجمركية.
- الإعفاء من الضريبة وشبه الضريبي.
- الاستفادة من قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الفرع الثاني: التدابير الجديدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**أولا – ترقية مناولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدعيم اندماجها في النشاط الاقتصادي:**

لقد كرس القانون 01-18المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة كأداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويدخل في تثمين سياسة الترقية والتطوير، والتي تهدف إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني . (سليم، 2006، صفحة 2) أنشئ المجلس الوطني لترقية المناولة بموجب المرسوم التنفيذي03-188 المتضمن تشكيل المجلس الوطني لترقية المناولة. (المرسوم التنفيذي03- 188، 2003) ولقد حدد الفصل الثاني من القانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهام مجلس ترقية المناولة منها:

**أ–** اقتراح التدابير التي من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد العالمي.

**ب–** ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء وطنيين أو أجانب.

**ت–** تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.

**ثانيا – ترقية الإعلام الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** (المادة 5 من القانون 17-02، 2017)

وضع المشرع الجزائري نظام معلوماتي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدراكه بأهمية تكنولوجيا الإعلام في التواصل بين المستثمر والوكالة وذلك من خلال الهيئات والإدارات المعنية بتزويد الإعلام الاقتصادي التي يقع على عاتقها تقديم مختلف المعلومات عن طريق مصادر مختلفة ( بطاقات التشخيص الدورية، معلومات إحصائية مقدمة من طرف مختلف الهيئات ...). ويتعلق الأمر خصوصا بالبطاقات :

**أ–** الديوان الوطني للإحصاء.

**ب–** المركز الوطني للسجل التجاري.

**ت–** الصندوق الوطني للتأمينات للعمال الأجراء ولغير الأجراء.

**ث–** الإدارة الجبائية.

**ج–** إدارة الجمارك.

**ح–** الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة.

**خ–** جمعية البنوك والمؤسسات المالية.

وتحدد كيفيات الحصول على المعلومات الواردة في هذه بالبطاقات ووضعها تحت التصرف بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزراء المعنيين.

وتتعلق المعلومات حسب المادة 36من القانون 17-02 المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1- تعريف المؤسسات وتحديد موقعها وحجمها وفق المعايير المحددة في القانون السالف الذكر.

2-قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسات وفق القائمة المعمول بها.

3-ديموغرافية المؤسسات بمفهوم التأسيس وانتهاء النشاط وتغييره.

4-مختلف المكونات الاقتصادية التي تميز المؤسسات.

الفرع الثالث: صدور المرسوم التنفيذي المحدد لمهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 22 نوفمبر 2020:

وبحسب المرسوم التنفيذي فإن المدير العام للوكالة يقترح التنظيم الداخلي الخاص بها ويوافق عليه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعد مداولة مجلس الإدارة الذي يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ممثله بمجلس الإدارة الذي يتكون من ممثلي قطاعات الصناعة والمالية والجماعات المحلية ورئيس المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمدير العام للوكالة المكلفة بتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي والمدير العام للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والمدير العام للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف والمفوض العام لجمعية البنوك والمؤسسات المالية ويتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس الإدارة.

وتتولى "مشاتل ومراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي، الذي تحدده الهياكل المركزية للوكالة وتقديم الخدمات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتكلف المشاتل على الخصوص بتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم خدمات الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانات نمو كبيرة مع توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه الصعوبات أو المسجلة في نظام الدعم للديمومة.

إلى جانب ذلك تتولى القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية، بالتكامل مع الأجهزة الموجودة وتقييم الإمكانيات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي مع تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لاسيما الصناعية بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار و مساعدة حاملي المشاريع لدى صناديق الإطلاق والمصادر الأخرى للتمويل.

وتتولى مراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة تنفيذ برامج وأنظمة دعم تطوير وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي، المحددة من طرف الهياكل المركزية للوكالة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضمان المرافقة.

كما تكلف على الخصوص بدراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح الكيفيات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها واقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

بالإضافة إلى ذلك تعني بتنفيذ البرامج وأنظمة الدعم المحددة من طرف الوكالة بالاتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي في مجال عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير المناولة ودعم تعزيز الاندماج الصناعي الوطني ودعم الابتكار والرقمنة

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحفاظ عليها وتطوير النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي حالة عدم وجود مشتلة في الولاية ذات اختصاص مركز الدعم والاستشارة، يتكفل هذا الأخير بضمان مهام الدعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستثناء خدمات الإيواء. (الجريدة الرسمية، 2018)

ويدير مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرون يساعدهم رؤساء مصالح، حيث يكلف مدير المشتلة بالسهر على تحقيق النتائج المرجوة من المشتلة التي يسيرها وتجسيد الأهداف المحددة من طرف الوكالة في أهداف خاصة وفي مخططات عمل عملياتية.

بالإضافة إلى ذلك يكلف المديرون بالإشراف على المشاريع ومخططات العمل العملياتية التي تنفذها المشتلة وتقييم مستويات الأداء المحققة، إعداد تقارير دورية عن النشاط مع تقديم اقتراحات لتحسين فعالية الخدمات والبرامج التي تنفذها المشتلة على المستوى المحلي أساسا في مجال دعم وإنشاء المؤسسات وتطوير أوجه التآزر مع مراكز الدعم والاستشارة والفاعلين الآخرين في إطار الشراكات المطورة محليا، إلى جانب ضمان التسيير والسهر الحسن على حسن سير المشتلة والحفاظ على هياكل الإيواء للمؤسسات المؤهلة.

ويكلف مدير مركز الدعم والاستشارة بضمان تحقيق النتائج المرجوة من المركز و تجسيد الأهداف المحددة من طرف الوكالة في أهداف خاصة وفي مخططات عمل عملياتية والإشراف على المشاريع ومخططات العمل العملياتية التي ينفذها المركز في مجال دعم تطوير وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير النظام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم مستويات الأداء المحققة.

ويقوم المدراء بإعداد تقارير دورية عن النشاط مع تقديم اقتراحات لتحسين فعالية أنظمة وبرامج الدعم التي ينفذها المركز على المستوى المحلي، تطوير أوجه التآزر مع المشتلة والفاعلين الآخرين في النظام البيئي في إطار الشراكات المطورة محليا وضمان التسيير والسهر على حسن سير المركز. (https://www.aps.dz/ar/economie/97539-2020-12-09-08-55-03، 2021)

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل نجد هناك العديد من الهيئات التي تعمل على دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أنشئاتها الجزائر من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني وجعله من بين الاقتصاديات الناشطة والناجحة في شتى المجالات.

تمثلت الهيئات الداعمة والممولة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لديها هيئات تابعة لها وهي المشاتل ومركز التسهيل وحاضنات الأعمال، وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي أضحت الآن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي سوف نتطرق إليها في دراسة حالة،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما يوجد صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثلت في صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغير والمتوسطة وهذه الهيئات لكل منها مهام وأهداف وشروط تميزها عن غيرها من الهيئات مما يجعلها تلعب دور كبير وأهمية في الاقتصاد الوطني الجزائر.

# الفصل الثالث

## آليات دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE

## للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة.

**تمهيد:**

بعد تطرقنا في الجانب النظري من هذه الدراسة لأهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسط والمقاولاتية ومرافقتها، سوف نسلط الضوء على أحد هيئات الدعم التي وضعتها الدولة من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

المبحث الثاني: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية بسكرة وكذلك مراحل مسار صاحب المشروع.

المبحث الثالث: تقييم برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية بسكر.

## المبحث الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أحد أهم الهيئات الدولة التي تقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم المالي وتساهم في إنشائها ومرافقتها نظرا للدور الذي تلعبه في تطور هذا النوع من المؤسسات وذلك من خلال ما تمنحه من امتيازات التي تشجع الشباب على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الدعم الفني والتقني الذي توفره الوكالة ممثلا في المرافقة والمتابعة للمؤسسات.

### *المطلب الأول: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.*

في هذا المطلب سوف نتطرق حول نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتسعى لتشجيع كل صيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي ومهامها في تدعم وتقدم الاستشارة وتسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفرع الأول: نشاة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ).

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم،96-296 المؤرخ في سبتمبر 1996 وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة. (عبد الحميد، 2009، الصفحات 44-46)

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل صيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج سلع والخدمات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1996، صفحة 12). مقرها بالجزائر العاصمة ولها 52 فرع و 180 ملحقة موزعين على كامل التراب الوطني.

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

**أولا:** تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية: (منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

**أ-** تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

**ب-** تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

**ت-** تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم لاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

**ث-** تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.

**ج-** تشجيع كل الأشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل التوظيف الأولي.

**ثانيا:** وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص، بما يأتي:

**أ–** تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

**ب–**تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.

**ت–** تقيم العلاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشايع، تطبق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.

**ث–** تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير.

***المطلب الثاني: إجراءات إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار جهاز (ANSEJ).***

في هذا المطلب يتضمن جهاز إنشاء المؤسسات المصغرة بحيث هناك نوعين من الاستثمار: إستثمار الإنشاء مؤسسات المصغرة جديدة من طرف الشباب أو عدة شباب مؤهلين للاستفادة من جهاز (ANSEJ)، إستثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة والمنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط، أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

الفرع الاول: إستثمار الإنشاء.

يتمثل في إنشاء مؤسسات المصغرة جديدة من طرف الشباب أو عدة شباب مؤهلين للاستفادة من جهاز (ANSEJ).

**أولا: شروط التأهيل.**

يتم الاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم التشغيل الشباب المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة جديدة صاحب المشروع الذي يستوفي الشروط التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1996، صفحة 12)

**أ–** أن يتراوح سنة من 19 –35 سنة، يمكن ان يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير 3 مناصب عمل دائمة.

**ب–** أن يكون الشاب بطالا.

**ت–** أن يكون لديه مؤهلات مهنية.

**ث–** ذات علاقة بالنشاط مرتقب.

**ج–** أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

**ثانيا–التركيبة المالية.**

يوجد صيغتان للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

**أ– التمويل الثنائي:**

ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة، يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين، كما هو موضح في الجدول الموالي: (منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

**الجدول رقم(01/03): التركيبة المالية للتمويل الثنائي.**

| قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة أنساج) | المساهمة الشخصية |
|---|---|---|
| **حتى 5.000.000دج** | %29 | %71 |
| **من5.000.001دجإلى 10.000.000دج** | %28 | %72 |

**المصدر: منشورات الوكالة.**

**ب–التمويل الثلاثي:**

ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي، يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين، كما هو موضح في الجدول التالي: (موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

**الجدول رقم(02/03): التركيبة المالية للتمويل الثلاثي.**

| قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة(وكالة أنساج) | المساهمة الشخصية | القرض البنكي |
|---|---|---|---|
| **حتى 5.000.000دج** | %29 | %1 | %07 |
| **من5.000.001دج إلى 10.000.000دج** | %28 | %2 | %07 |

**المصدر: منشورات الوكالة.**

**ت–التمويل الذاتي:**

هي صيغة مستحدثة اين يتحمل المستثمر كافة تكاليف الاستثمار على عاتقه مقابل استفادة من مرافقة الوكالة والحصول على الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية.

**ثالثا–الإعانات المالية والامتيازات الجبائية.**

**أ– قرض بدون فائدة:** قرض طويل الأجل يمنح للشباب حاملي أفكار المشاريع تمتد لفترة خمسة أو ثلاثة عشر سنة حسب نوع التمويل وإضافة إلى هذا القرض يمكن للشاب الاستفادة من واحد من ثلاثة قروض إضافية التالية:

1- قرض بدون فائدة موجه لخريجي مراكز التكون بقيمة 500.000دج خاص بقتناء عربة ورشة.

2-قرض بدون فائدة لفائدة أصحاب شهادات التكوين العالي بقيمة 1.000.000دج خاص بكراء مكاتب جماعية.

3- قرض بدون فائدة خاصة بالمشاريع القارة بقيمة 500.000دج خاص بكراء محل تجاري.

4-تخفيض نسبة الفائدة البنكية: الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب أخذت على عاتقها مجموع الفوائد الخاصة بالقروض التي تمنحها البنوك للشباب أصحاب المشاريع في إطار صيغة الثلاثي حيث تمنح نسبة تخفيض تقدر ب100%.

**ب–** الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي والإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.

**ت–** تطبيق نسبة منخفضة ب5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

**ث–** الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات او 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إتمامها.

**ج–** إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU، لمدة" 3 سنوات، 6 سنوات أو 10سنوات" حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ استغلالها وعند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة رقم 2، يمكن تمديدها لسنتن عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمد غير محددة.

**ح–** كذلك الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث"3"سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:

1-السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%.

2-السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50 %.

3-السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%.

**ثالثا: مراحل مرافقة إنشاء المؤسسة المصغرة.**

مراحل المرافقة عند الإنشاء: توفر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لحاملي المشاريع، الاستقبال، الإعلام، التوجيه، وتقدّن الاستشارة خلال كل مسار إنشاء وتوسيع المؤسسة المصغرة وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال، حيث تم تكوين فرق من المرافقُين من أجل مساعدة حامل المشروع ومرافقته في إنشاء مؤسسته وتطويرها من خلال المراحل التالية:

أ- الاستقبال والإعلام:

1- الاتصال الأول بفرع أو ملحقة الوكالة من اجل الإعلام والتوجيه.

2- جلسة إعلام جماعية تسمح لحامل المشروع بـ:

- تكوين فكرة واضحة عن جهاز الوكالة؛
- التعرف على شباب آخرين لمقارنة المشاريع وتقييم فكرة إنشاء مؤسسته.

-يسمح اللقاء الفردي الأول بـ:

- إقامة علاقة بُت حامل المشروع ومرافقته؛
- إثبات المؤهلات والمكتسبات المهنية؛
- مشاركة صاحب المشروع في دراسة السوق.

ب- المساهمة في جمع المعلومات من أجل:

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل؛
- تحديد اختيار التجهيزات الموافقة للمشروع؛
- تحديد اختيارات الموارد البشرية؛
- تحديد الاختيارات القانونية؛
- تحديد الموارد الدالية الضرورية لانجاز المشروع.

ت- يتم تقييم المشروع على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية – اقتصادية؛

ث- يتم تقييمه تقنيا والموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء ،اعتماد وتمويل المشاريع ،قصد تمويل المشروع؛

ج- بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله يستفيد صاحب المشروع إجباريا من التكوين في تقنيات تسيير المؤسسات قبل التمويل؛

ح- الإنشاء القانوني وتمويل المشروع: ينبغي على حامل المشروع اختيار الصيغة القانونية لمؤسسته المصغرة وإتمام الملف من أجل التمويل؛

خ- تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض مصرفي؛

د- عند انطلاق النشاط، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء النصائح والرفع من حظوظ لصار وتطور المؤسسة المصغرة.

تمر عملية المرافقة إنشاء المؤسسة المصغرة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعدة مراحل، يمكن تلخيصها في شكل الموالي: (موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

**الشكل رقم (01/03): مراحل المرافقة المقاولاتية للإنشاء مؤسسة مصغرة.**

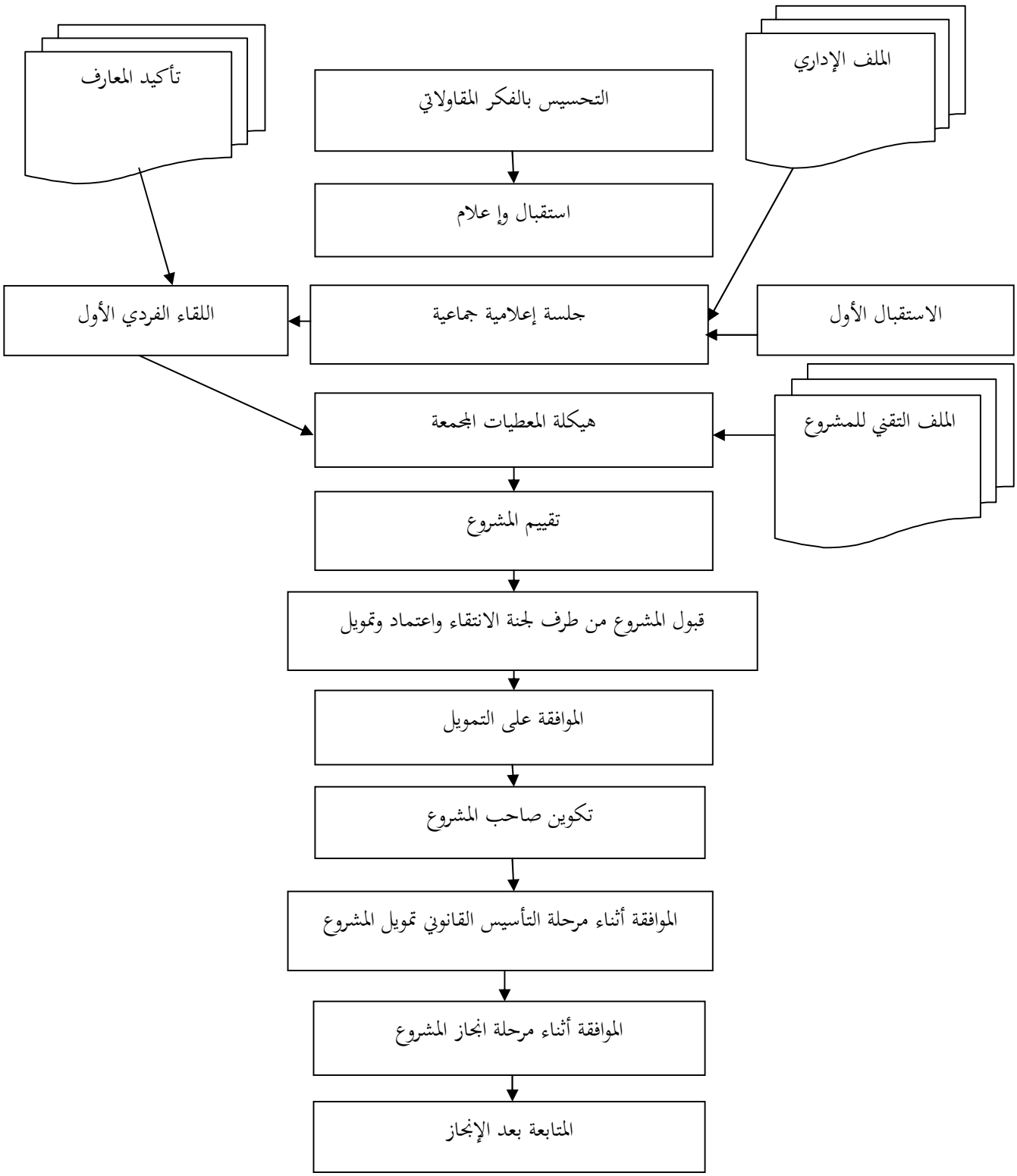


**المصدر :موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب http://www.ansej.org.dz**

الفرع الثاني: استثمار التوسيع. (منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

يتعلق الاستثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة والمنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط، أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

يتعلق الاستثمار التوسع بالمؤسسات المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط، أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي ويجب أن تتوفر في المؤسسة هذه الشروط:

- تسديد نسبة 70%من القرض البنكي 50% من قرض الوكالة في حالة التمويل الثلاثي أو تسديد نسبة 100% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.
- تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو تغيير صيغة التمويل.
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة.

**أولا: التركيبة المالية:**

يوجد نوعين من التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالنسبة لاستثمار التوسيع، كما هو الحال في استثمار الإنشاء.

**ثانيا: الإعانات المالية والامتيازات الجبائية**

وهي نفس الإعانات والامتيازات الجبائية الممنوحة في استثمار الإنشاء.

**ثالثا: مراحل المرافقة عند التوسيع:** ويمكن إيجازها في الشكل التالي:

**الشكل رقم (02/03): مراحل المرافقة عند التوسيع.**

**المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.**

**المبحث الثاني: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**

سنتناول في هذا المبحث الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء وتمويل المشاريع المقاولاتية، من خلال تحليل النتائج المحققة من طرف هذا الجهاز في بسكرة وهذا خلال الفترة 2010 -2020.

***المطلب الاول: مفهوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بسكرة.***

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومهام مديرية الفرع وأهم الفروقات بين الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الفرع الاول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

**أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.**

هيئة ذات طابع عمومي تعمل تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي تم إنشاؤها عام 1996م ،حيث تقوم الوكالة بمرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في جميع المجالات، حيث تسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي كما تمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستوى الوطني.

**ثانيا: الوكـالـة الـوطنيـة لـدعـم وتـنمية المقاولاتـيـة.** (ومان، حمادي، و سالم، 2021)

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20 – 329 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق لـ 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها يتكون الفرع من عدة مصالح والتي تنقسم بدورها إلى قسمين، القسم التقني، والقسم الإداري حيث نجد مدير الفرع على رأس الهيكل التنظيمي والذي يقوم بتسيير الوكالة، كما يقوم أيضا بالتنسيق بين المصالح داخل الوكالة من جهة والمؤسسات الإدارية والمالية التي في علاقة مباشرة مع الوكالة من جهة أخرى، كما هو مبين في الشكل أدناه.

**الشكل رقم (03/03): مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة.**

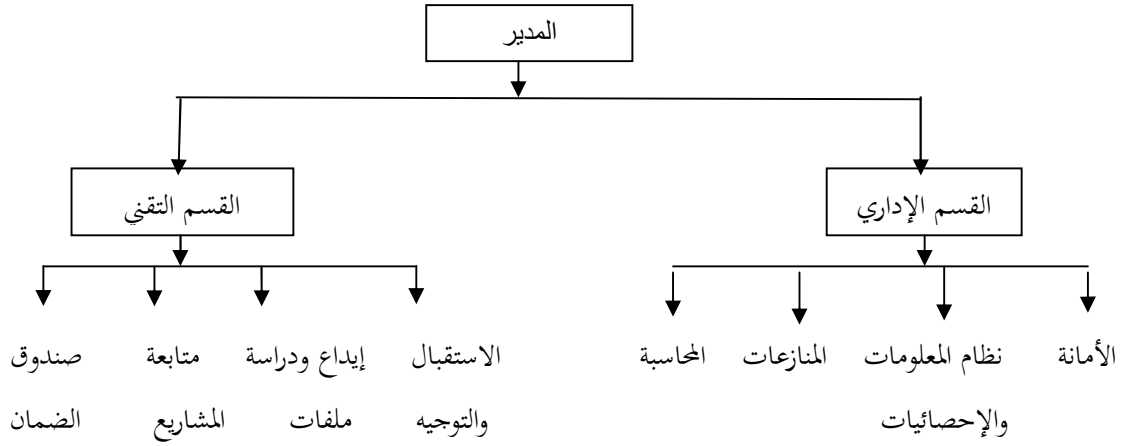


**المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معلومات من أمانة المدير.**

الفرع الثاني: مهام مديرية الفرع وأهم الفروقات بين الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

**أولا: مهام مديرية الفرع.** (ومان، حمادي، و سالم، 2021)

**أ–** تقوم بتنظيم عمليات الإشهار والإعلام حول الجهاز لفائدة الشرائح المعنية على مستوى البلديات،

**ب–** الجامعات، ومؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

**ت–** تقوم بإعداد تقارير شهرية، ثلاثية، سنوية للفرع

**ث–** ضمان تحصيل القروض التي تمنح بدون فائدة

**ج–** تقوم بإعداد وتبليغ القرارات التنظيمية للمساعدات والامتيازات التي يمنحها الجهاز.

**ثانيا: أهم الفروقات بين الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**

في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:كان شرط بطالة إجباري والتكوين يكون خلال 3 أيام بعد حصول صحاب المشروع على التمويل وينقسم حسب قيمة المشروع .

وفي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: إلغاء شرط البطالة تماما بحيث موجه لجميع الفئات، مساهمة الشخصية 10% و5%للبطال، تكون في إطار المقاولاتية قبل ما يمر على اللجنة والتكوين مدة 12 يوم (صاحب المشروع) ولجنة تدرس ملفات المشاريع لكن إلا أنها مازالت لم تتغير في الوقت الحالي.

***المطلب الثاني: التركيبة التمويلية والإعانات الممنوحة من طرف الوكالة.***

وفي هذا المطلب سوف نتطرق حول التركيبة التمويلية والتي تتمثل في صيغ من التمويل توفرها الوكالة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة التمويل: التمويل الثلاثي، التمويل الثنائي، التمويل الذاتي والقروض الإضافية.

الفرع الأول: التركيبة التمويلية.

**أولا: صيغ من التمويل توفرها الوكالة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

وطبيعة التمويل: التمويل الثلاثي، التمويل الثنائي، التمويل الذاتي. (ومان، حمادي، و سالم، 2021)

**أ-التمويل الثلاثي:** تتشكل التركيبة المالية من:

1-المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.

2-قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.

3-قرض بنكي مخفض الفوائد 100 بالمئة ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.

**الجدول رقم(03/03): التركيبة المالية للتمويل الثلاثي.**

| قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (أنساج) | المساهمة الشخصية | القرض البنكي |
|---|---|---|---|
| أقل أو يساوي 10.000.000 دج | % 20 | %10 | %70 |
| | % 25 | %5 | |

**ب-التمويل الثنائي:** شكل التركيبة المالية من:

1- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.

2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.

**الجدول رقم(04/03): التركيبة المالية للتمويل الثنائي.**

| قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة(أنساج) | المساهمة الشخصية |
|---|---|---|
| أقل أو يساوي 10.000.000 دج | %50 | %50 |

**ج–التمويل الذاتي:** تتشكل التركيبة المالية من: (ومان، حمادي، و سالم، 2021)

1- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.

**الجدول رقم(05/03): التركيبة المالية للتمويل الذاتي.**

| قيمة الاستثمار | المساهمة الشخصية |
|---|---|
| حتى 10,000,000 دج | % 100 |

**ثانيا: القروض الإضافية:**

**أ– قرض للكراء:**

قرض بدون فائدة بمبلغ 500,000 دج لفائدة أصحاب المشاريع لكراء محل لممارسة نشاطات الإنتاج و الخدمات.

**ب– مكاتب جماعية:**

قرض بدون فائدة يصل إلى 1,000,000 دج لفائدة حاملي الشهادات التعليم العالي للتكفل بكراء محل هذا القرض ممنوح خصيصا لإنشاء مكاتب جماعية، الطب، محافظ حسابات، مكاتب الدراسات.

**ح– مدة تسديد القرض:**

مدة تسديد القرض 11,5 سنة مقسمة كالتالي:

1- تأجيل.

6,5 سنوات قرض بنكي مخفض بنسبة 100%:

1- ⟵ 1,5 سنوات الأولى.

2- ⟵ 5سنوات (كل 6 أشهر).

2- 5 سنوات ANADE ⟵ 5 سنوات تسديد القرض(كل 6 أشهر).

***المطلب الثالث: شروط التأهيل لصاحب المشروع ومراحل المرافقة وتكوين الملف المستعمل في التسجيل.***

في هذا المطلب سوف نتطرق حول شروط التأهيل لصاحب المشروع ومراحل مرافقتها والامتيازات الجبائية وتكوين الملف المستعمل في التسجيل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الفرع الاول: شروط التأهيل لصاحب المشروع ومراحل مرافقتها. (ومان، حمادي، و سالم، 2021)

**أولا: شروط التأهيل لصاحب المشروع.**

**أ-شروط التأهيل لصاحب المشروع:**

1-السن يتراوح مابين 19 إلى 40 سنة.

2-شهادة جامعية أو من التكوين المهني المعتمد لها علاقة مع المشروع.

3-تقديم مساهمة شخصية.

**ب-مراحل المرافقة:**

1-فكرة المشروع.

2-استقبال و توجيه.

3-تكوين صاحب المشروع في إعداد دراسة المشروع.

4-المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء وتمويل المشروع.

5-موافقة البنك.

6-تمويل المشروع.

7-انطلاق في النشاط.

8-متابعة النشاط.

**ثانيا: الامتيازات الجبائية.**

أ-الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات.

ب-امتيازات ضريبية لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات حسب منطقة المشروع.

ت-مديد فترة الامتياز لمدة 2 عامين عندما يتعهد صاحب المشروع بتوظيف 3 عمال لمدة غير محددة.

ث-عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ :

1-خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي 70%.

2-خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي 50%.

3-خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي25%.

**ثالثا:** التسجيل عبر الانترنت يكون في الصفحة https://promoteur.anade.dz/

مع تأكيد التسجيل من بريد الالكتروني المستعمل في التسجيل والاحتفاظ بنفس رقم الهاتف وإحضار الرقم السري عند التقرب من الوكالة .

الفرع الثاني: تكوين الملف المستعمل في التسجيل. (ومان، حمادي، و سالم، 2021)

**أولا: وثائق الملف.**

**أ–** نسخة من بطاقة التعريف الوطنية البيومترية مع إحضار الأصلية

**ب–** شهادة ميلاد أصلية.

**ت–**صورة شمسية.

**ث–**شهادة تثبت المؤهلات نسخة + أصلية.

**ج–** بطاقة إقامة أصلية.

**ح–** فاتورة شكلية للمعدات أصلية.

**خ–** فاتورة شكلية للتأمين أصلية.

**د–** دراسة تقنية للمشروع من مكتب دراسات مختص.

**ذ–** استمارة التسجيل من الموقع.

**ر–** ملاحظة/ احترام المواعيد المرسلة عبر البريد الالكتروني واجبة وفي حالة الغياب للمرة الثانية يلغى التسجيل نهائيا.

**ز–** اللباس المحترم إجباري.

**ثانيا: ملف البنك ما بعد القبول CSVF.**

**أ–** التحقق من الملف الإداري المودع سابقا من اجل إرساله للبنك.

**في حالة القبول: تكوين الملف.**

1– طلب خطي للبنك المعني.

2– الصفحة الأولى من استمارة التسجيل.

3– دراسة تقنية للمشروع من مكتب دراسات مختص.

- 02 شهادة الميلاد تحمل رقم الشهادة.
- 02نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- 02 وثيقة تثبت المؤهلات المهنية / أو إتقان عمل معتمد.
- 02 شهادة الإقامة.
- الملف المالي.
- 02 نسخة من الفاتورة الشكلية للتأمين متعدد المخاطر للمعدات/أو للتأمين عن جميع المخاطر.

➢ 02 نسخة من كشف التهيئة للمحلات(من دون احتساب الرسوم)، عند الضرورة.

**في حالة مرفوض :**

**نموذج عن استمارة طعن في قرار اللجنة.** (ومان، حمادي، و سالم، 2021)

**الاسم :**.....

**اللقب :**.....

**العنوان :**.....

.....

.....

**الهاتف :** .....

**البلدية :**..... **بسكرة في :** .....

**رقم:**.....

**إلى السيد :**

**رئيس لجنة انتقاء واعتماد**

**وتمويل المشاريع**

**الموضوع : طعن في قرار اللجنة رقم** ..... **بتاريخ** .....

**لي عظيم الشرف أن أتقدم لسيادتكم بطعني هذا والذي يخص رفضكم لمشروعي المتمثل في** ..... **سبب الرفض المتمثل في** ..... **، كما ألتمس منكم بناءا على المبررات التالية**

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

**في انتظار موافقتكم سيدي تقبلوا فائق التقدير والاحترام**

**إمضاء المعني**

**ب- ملف ما بعد الموافقة البنكية (2).** (ومان، حمادي، و سالم، 2021)

1-الموافقة البنكية الأصلية.

2-رقم الحساب البنكي(الريب RIB).

3-وصل دفع المساهمة الشخصية (أصلي).

4-عقد ضمان القرض (أصلي).

5-تحديد الفاتورة الشكلية للتجهيزات + الفاتورة الشكلية للتأمين.

6-عقد كراء المحل أو الأرض.

7-نسخة طبق الأصل من بطاقة الفلاح أو السجل التجاري أو بطاقة حرفي.

8-تصريح بالوجود (IMPOT).

9-نسخة طبق الأصل من الرقم الجبائي (NIF).

10-نسخة من رقم الاستدلال الإحصائي ( NIS).

11-شهادة التكوين ANADE+ بريد إلكتروني @

12-شهادة انخراط لدى صندوق للضمان الاجتماعي لغير الإجراء(CASNOS) .

13-شهادة عدم انخراط من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية العمال الأجراء( CNAS).

**ثالثا: الملف المودع لدى البنك من اجل التمويل.**

**أ-** عقد كراء المحل أو الأرض .

**ب-**نسخة طبق الأصل من بطاقة الفلاح أو السجل التجاري أو بطاقة حرفي.

**ت-**تصريح بالوجود(IMPOT).

**ث-**نسخة طبق الأصل من الرقم الجبائي (NIF).

**ج-** نسخة من رقم الاستدلال الإحصائي(NIS).

**ح-** محضر معاينة العتاد منجز من طرف محضر قضائي.

**خ-** شهادة اشتراك صندوق الضمان الاجتماعي.

**د-** هيكلة الاستثمار.

**ذ-** الفاتورة الشكلية للتجهيزات + الفاتورة الشكلية للتأمين.

**ر-** وصل دفع المساهمة الشخصية.

**1- في حالة:**

- **ملف 10%:**

أ-نسخة من صك مبلغ ضمان القروض.

ب-وصل طلب من طرف المورد.

ت-اتفاقية موثقة بين المورد/المستثمر .

- **ملف 90%/70%:** (ومان، حمادي، و سالم، 2021)

أ-وصل تسليم.

ب-محضر تقييم حالة وقيمة التجهيزات معد من طرف خبير.

ت-محضر تركيب التجهيزات معد من طرف المحضر القضائي مرفق بمحضر الانطلاق في المشروع من طرف المكلف بالمعاينة للوكالة.

ث- الصور (مع ختم المحضر القضائي).

ج- الرهن الحيازي للعتاد لدى الموثق.

ح- الفاتورة النهائية.

خ- إحلال الدين من شركة التأمين.

د- عقد التأمين من شركة التأمين.

**نموذج عن طلب أمر بالسحب 70 %/90%:**

اللقب:..... بسكرة في:.....

الاسم:.....

النشاط:.....

رقم الهاتف:.....

**إلى السيد: مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - بسكرة -**

**الموضوع: طلب أمر بالسحب 90 %**

يشرفني سيدي أن أتقدم إلى سيادتكم بطلبي هذا للحصول على أمر بالسحب للحصول على الصك الثاني.

وفي الأخير تقبلوا سيدي فائق الاحترام والتقدير.

**المعني**

**2- ملاحق الوكالة:** (ومان، حمادي، و سالم، 2021)

- ملحقة بسكرة: العنوان أسواق الفلاح سابقا حي المجاهدين ص ب 297 بني مرة بسكرة.
- ملحقة زريبة الوادي: العنوان حي الإداري زريبة الوادي ولاية بسكرة.
- ملحقة أولاد جلال: العنوان مكتب التنظيم العام، مقر الدائرة القديم أولاد جلال ولاية بسكرة.
- ملحقة طولقة: العنوان مقر الحرس البلدي سابقا طولقة ولاية بسكرة.
- مقر وكالة بسكرة:
  - أسواق الفلاح سابقا حي المجاهدين ص ب 297 بني مرة بسكرة.
  - الهاتف: 55 79 65 033 / الفاكس: 56 79 65 033.

**رابعا: شروط مرحلة توسعة المشروع.**

أ- استهلاك كامل لمدة الامتيازات الضريبية الممنوحة في مرحلة الإنشاء.

ب- تسديد 70% من القرض البنكي والتسديد المنتظم للقرض الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في حالة التمويل الثلاثي.

ت- تسديد 100% من كامل القرض الممنوح من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في حالة التمويل الثنائي.

ث- تقديم الحصائل السنوية الثلاثة الاخيرة بنتائج ايجابية.

ج- وجود جميع العتاد الأول الممنوح في مرحلة الإنشاء.

ح- أصحاب المشاريع الممولة مسبقا من طرف الوكالة، يمكنهم التسجيل على نفس الرابط الإلكتروني **https://promoteur.anade.dz/** لمتابعة ملفاتهم والاستفادة من مختلف الخدمات أو بتحميل تطبيق SERVICES ANSEJ من خلال PLAY STORE.

**المبحث الثالث: تقييم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية بسكرة.**

لإبراز الدور الذي تؤديه الوكالة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بدراسة وتقييم حصيلة المشاريع التي تم إنشاؤها في الفترة الممتدة من سنة 2010إلى سنة 2020 في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع بسكرة.

تقوم الوكالة بتمويل العديد من المشاريع الخاصة بأصحاب المشاريع وبالبطالين بالنسبة 5%، حيث تختلف هذه المشاريع بحسب قطاع النشاط ونوع القطاع الممول ومناصب الشغل المتوقعة..الخ.

***المطلب الاول: تحليل جداول التي تخص عدد المشاريع الممول على حساب قطاع النشاط ومناصب الشغل المتوقعة.***

تحليل جداول التي تخص عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على حساب قطاع النشاط ومناصب الشغل المتوقعة لفترة الممتدة من 2010 إلى 2020.

الفرع الاول: عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة على حساب قطاع النشاط.

عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على حساب قطاع النشاط في فترة الممتدة 2010-2020.

**الجدول رقم(06/03): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة على حسب قطاع النشاط.**

| على حساب قطاع النشاط | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحي | 52 | 170 | 710 | 1140 | 1454 | 235 | 93 | 8 | 50 | 182 | 12 |
| حرف | 13 | 21 | 29 | 40 | 54 | 31 | 14 | 2 | 3 | 14 | 15 |
| أشغال عمومية | 61 | 64 | 66 | 79 | 78 | 43 | 27 | 9 | 9 | 15 | 14 |
| صناعة | 24 | 44 | 61 | 74 | 73 | 46 | 26 | 4 | 8 | 14 | 21 |
| صيانة | 9 | 12 | 9 | 15 | 32 | 20 | 14 | 2 | 8 | 13 | 8 |
| صيد | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مهن حرة | 9 | 20 | 25 | 23 | 27 | 11 | 6 | 6 | 12 | 29 | 8 |
| خدمات | 60 | 73 | 166 | 223 | 232 | 113 | 23 | 47 | 12 | 34 | 23 |
| نقل الخاص | 39 | 63 | 116 | 19 | 4 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 8 |
| نقل المسافرين | 2 | 3 | 3 | 5 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| نقل المبرد | 2 | 11 | 14 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 271 | 481 | 1200 | 1620 | 2043 | 500 | 227 | 54 | 102 | 301 | 109 |

**المصدر:تم إعداد الجدول بناء على وثائق داخلية من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه يوجد تطور في أغلب القطاعات، نظرا للإقبال الذي شهدته وكالة عبر فروعها الولائية، ففي سنة 2010 كان عدد المؤسسات المشاريع الممولة271 مؤسسة، وبمعدل تطور متزايد ليصل إلى 2043مؤسسة سنة2014. يعود سبب تزايد المؤسسات المسجلة والممولة في وكالة إلى سهولة إجراءات الإنشاء وإلى التمويل الثلاثي (البنك، الوكالة وصاحب المشروع) من جهة، وإلى صغر هذا النوع من المؤسسات مما يسهل عملية التسيير والتحكم فيها من جهة أخرى. ويبقى الإقبال بدرجة أولى على قطاع الفلاحي هروبا من تكاليف القطاعات الأخرى، إلا نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة من سنة 2014 الى2020 لتصبح 109مؤسسة، نلاحظ انخفاض كبير مقارنة بالسنوات الماضية ويعود ذالك لتدهور الأوضاع السياسية في البلاد والتي أثرت بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي السائد في البلاد، في سنة 2020 نجد عدد المشاريع الممولة ازداد بشكل طفيف على السنة الفارطة حيث قدر ب 109 مشروع وذلك لإقبال أصحاب المشاريع على التمويل والإقبال بدرجة أولى على قطاع خدمات وعدد المؤسسات المشاريع الممولة23 مؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قام بتمويل العديد من المشاريع خلال السنوات الممتدة من سنة 2010إلى غاية 2020 لفائدة أصحاب المشاريع وأيضا البطالين الذين يريدون فتح مشاريع خاصة بهم، والذين تستوفى فيهم الشروط اللازمة للاستفادة من خدمات الصندوق والتمويل.

**الشكل رقم(04/03) : عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2010-2020.**

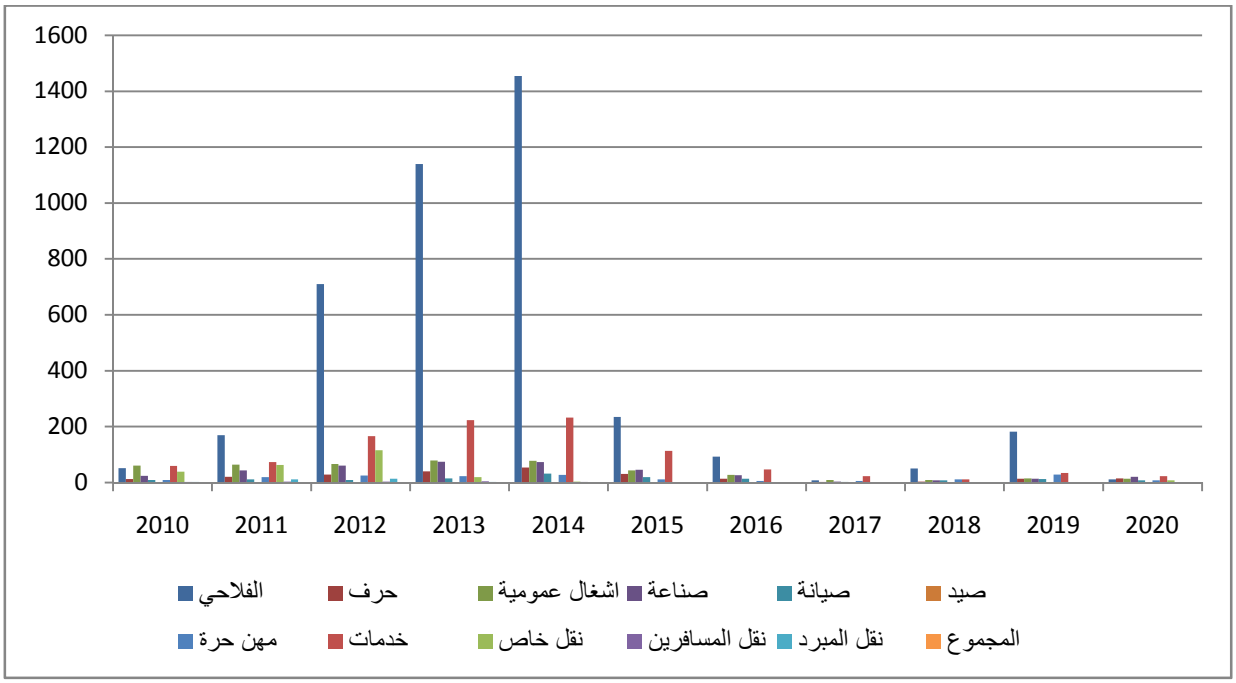


**المصدر: تم إعداد الشكل بناءا على بيانات الجدول رقم (06/03).**

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أن قطاع الفلاحي احتل صدارة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال فترة الدراسة 2010-2014، وقد بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 52 مشروعا، حيث حقق هذا القطاع تزايدا خلال هذه الفترة والذي بلغ فيه ذروته بـ1454مشروعا، ثم عرف انخفاضا تدرجيا خلال هذه الفترة 2014-2020 وقد بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 12، ثم بعد ذلك يليه قطاع الخدمات ب 60 مشروعا والذي حقق تزايدا خلال فترة الدراسة 2010- 2014 بتحقيق أكبر عدد ممكن من المشاريع ب 232مشروعا، ثم عرف انخفاضا تدرجيا خلال هذه الفترة 2014-2020 وقد بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 23، ويليه قطاع الصناعة والحرف والبناء والأشغال العمومية فهي أنشطة ضعيفة رغم أهميتها الكبيرة ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الأنشطة يتطلب نوع من التكوين والخبرة، ويفسر سيطرة قطاع الخدمات على باقي القطاعات بتوجه الشباب المستثمر لهذا النوع من الأنشطة نظرا لاجتنابه للأنشطة التي تحتاج إلى جهد وأكثر مخاطرة وتوجهه إلى أنشطة ذات عائد مرتفع كالنقل ووكالات كراء السيارات مثلا، وقد تراجع عدد مشاريع هذا القطاع خلال الفترة2010-2020 بسبب تجميد الوكالة لهذا النوع من الأنشطة.

الفرع الثاني: عدد مناصب الشغل المتوقعة من طرف الوكالة على حساب قطاع النشاط.

عدد مناصب الشغل المتوقعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على حساب قطاع النشاط في فترة الممتدة 2010-2020.

**الجدول رقم (07/03): عدد مناصب الشغل المتوقعة من طرف الوكالة على حسب قطاع النشاط.**

| على حساب قطاع النشاط | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحي | 59 | 207 | 864 | 1523 | 1951 | 340 | 114 | 10 | 83 | 344 | 21 |
| حرف | 13 | 23 | 30 | 40 | 56 | 31 | 18 | 2 | 4 | 19 | 25 |
| أشغال عمومية | 67 | 74 | 69 | 89 | 89 | 47 | 29 | 13 | 16 | 27 | 29 |
| صناعة | 24 | 45 | 71 | 86 | 82 | 49 | 29 | 4 | 15 | 22 | 46 |
| صيانة | 11 | 13 | 10 | 19 | 35 | 24 | 16 | 2 | 9 | 25 | 12 |
| صيد | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| مهن حرة | 9 | 29 | 31 | 24 | 30 | 11 | 6 | 6 | 17 | 60 | 20 |
| خدمات | 63 | 85 | 180 | 240 | 331 | 131 | 51 | 28 | 28 | 60 | 58 |
| نقل الخاص | 40 | 63 | 121 | 20 | 4 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 9 |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نقل المسافرين | 2 | 3 | 3 | 5 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| نقل المبرد | 2 | 11 | 14 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 290 | 553 | 1394 | 2048 | 2580 | 634 | 263 | 65 | 172 | 557 | 220 |

**المصدر: تم إعداد الجدول بناء على وثائق داخلية من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه يوجد تطور في أغلب القطاعات، نظرا للإقبال الذي شهدته وكالة عبر فروعها الولائية، ففي سنة 2010 عدد مناصب الشغل المتوقعة 290 منصب شغل متوقع، وبمعدل تطور متزايد ليصل إلى 2580 منصب شغل متوقع سنة 2014، إلا نلاحظ انخفاض في عدد مناصب الشغل متوقعة من سنة 2014 الى2020 لتصبح 220منصب شغل متوقع، نلاحظ انخفاض كبير مقارنة بالسنوات الماضية ويعود ذالك لتدهور الأوضاع السياسية في البلاد والتي أثرت بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي السائد في البلاد، في سنة 2020 نجد عدد مناصب الشغل المتوقعة ازداد بشكل طفيف على السنة الفارطة حيث قدر ب 220 منصب شغل متوقع وذلك لإقبال أصحاب المشاريع على التمويل والإقبال بدرجة أولى على قطاع خدمات وعدد المناصب الشغل المتوقعة 58 منصب شغل متوقع.

من خلال الجدول نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قام بتوفير العديد من مناصب الشغل المتوقعة خلال السنوات الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2020 لفائدة أصحاب المشاريع وأيضا البطالين الذين يريدون فتح مشاريع خاصة بهم، والذين تستوفى فيهم الشروط اللازمة للاستفادة من خدمات الصندوق والتمويل.

**الشكل رقم(05/03) : عدد مناصب الشغل المتوقعة من طرف الوكالة على حسب قطاع النشاط من سنة 2010-2020.**

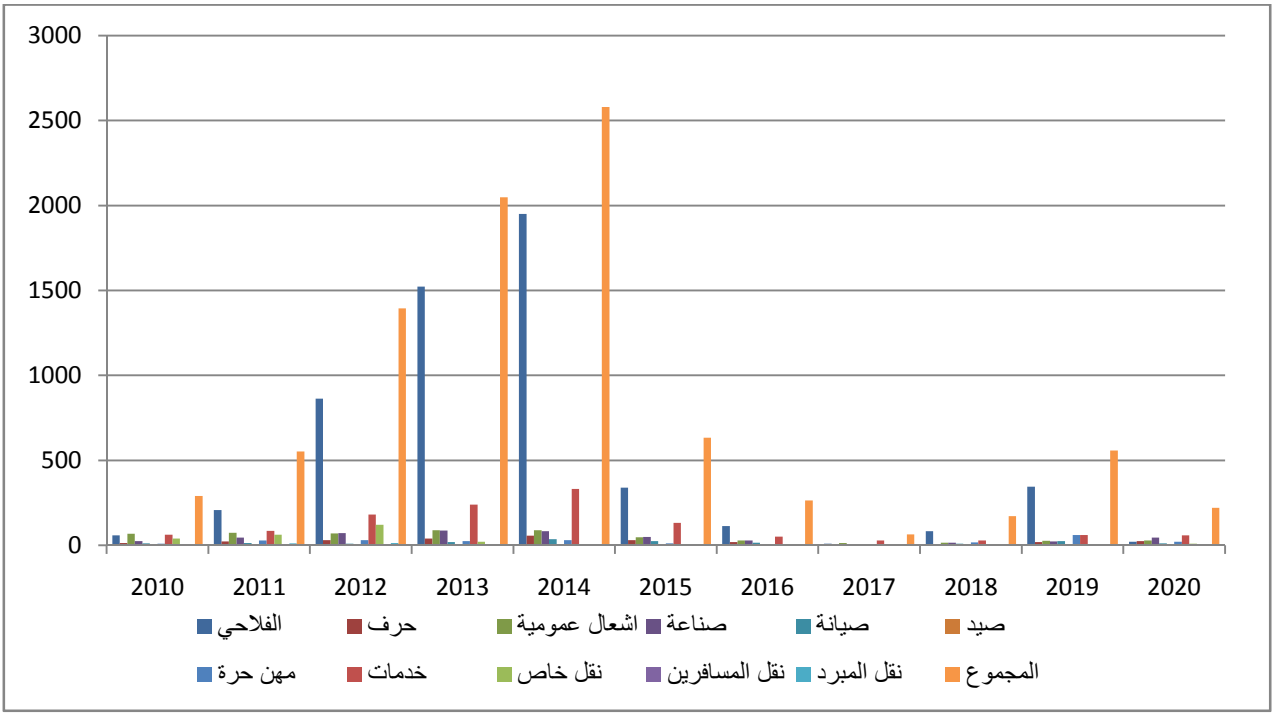


**المصدر: تم إعداد الشكل بناءا على بيانات الجدول رقم (07/03).**

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أن قطاع الفلاحي احتل صدارة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال فترة الدراسة 2010-2014، وقد بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 52 مشروعا، حيث حقق هذا القطاع تزايدا خلال هذه الفترة والذي بلغ فيه ذروته بـ1454مشروعا، ثم عرف انخفاضا تدرجيا خلال هذه الفترة 2014-2020 وقد بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 12، ثم بعد ذلك يليه قطاع الخدمات ب 60 مشروعا والذي حقق تزايدا خلال فترة الدراسة 2010- 2014 بتحقيق أكبر عدد ممكن من المشاريع ب 232مشروعا، ثم عرف انخفاضا تدرجيا خلال هذه الفترة 2014-2020 وقد بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 23، ويليه قطاع الصناعة والحرف والبناء والأشغال العمومية فهي أنشطة ضعيفة رغم أهميتها الكبيرة ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الأنشطة يتطلب نوع من التكوين والخبرة، ويفسر سيطرة قطاع الخدمات على باقي القطاعات بتوجه الشباب المستثمر لهذا النوع من الأنشطة نظرا لاجتنابه للأنشطة التي تحتاج إلى جهد وأكثر مخاطرة وتوجهه إلى أنشطة ذات عائد مرتفع كالنقل ووكالات كراء السيارات مثلا، وقد تراجع عدد مشاريع هذا القطاع خلال الفترة2010-2020 بسبب تجميد الوكالة لهذا النوع من الأنشطة.

***المطلب الثاني: تحليل الجداول التي تخص عدد المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حساب طبيعة التمويل وعلى حساب البنوك.***

تحليل جداول التي تخص عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على حساب طبيعة التمويل وعلى حساب البنوك لفترة الممتدة من 2010 إلى 2020.

الفرع الاول: المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حساب طبيعة التمويل.

عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على حساب طبيعة التمويل في فترة الممتدة 2010-2020.

**الجدول رقم(08/03): عدد المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حسب طبيعة التمويل .**

| صيغة التمويل | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التمويلل الثنائي | 39 | 27 | 31 | 19 | 8 | 2 | 3 | 2 | 9 | 20 | 5 |
| التمويل الثلاثي | 232 | 454 | 1169 | 1601 | 2035 | 498 | 224 | 52 | 93 | 279 | 104 |
| -تمويل الذاتي | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 |
| المجموع | 271 | 481 | 1200 | 1620 | 2043 | 500 | 227 | 54 | 201 | 301 | 109 |

**المصدر: تم إعداد الجدول بناء على وثائق داخلية من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**

**الشكل رقم(06/03) : عدد المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حسب طبيعة التمويل من سنة 2010-2020.**

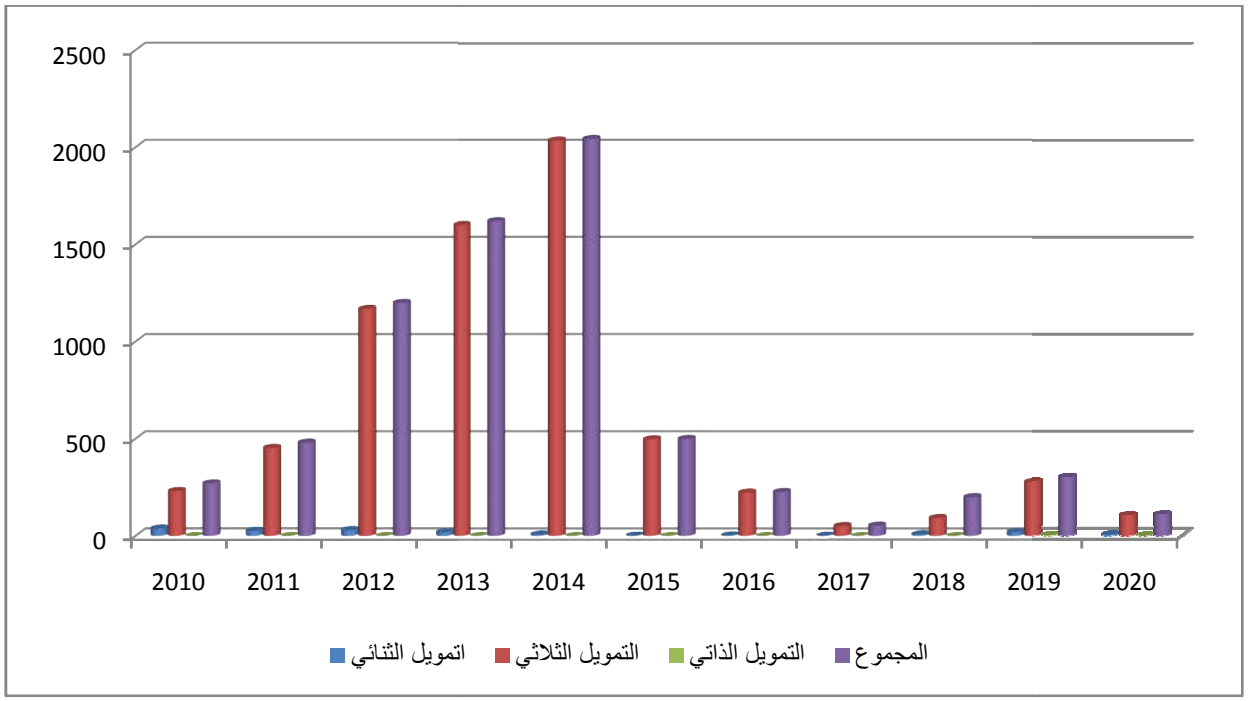


**المصدر: تم إعداد الشكل بناءا على بيانات الجدول رقم (08/03).**

يتضح من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أن الوكالة توفر للشباب الراغب في إنشاء المقاولات ثلاث صيغ من التمويل والمتمثلة في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي والتمويل الذاتي مع اختلاف النسب المتعلقة بكل صيغة منهما، والتي تتوقف على اختيار صاحب المقاولة، حيث يلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه ضعف التمويل بصيغة الثنائي خلال فترة الدراسة من 2010 إلى غاية 2018 ومنه نقص عدد المشاريع الممولة من39 الى9 كان انخفاض تدريجي وفي سنة2019 كان عدد المشاريع الممولة 20 وفي سنة 2020 كان عدد المشاريع الممولة 5 ويعود سبب الضعف هنا إلى عزوف الشباب عن هذه الصيغة لخصوصيتها التي تعتمد بشكل كبير على مساهمة الشاب كما هو موضح سابقا،كما يلاحظ وجود نسب مرتفعة متعلقة بصيغة التمويل الثلاثي من 2010 إلى غاية 2014 ويعود سبب هذا الارتفاع إلى توجه الشباب نحو هذه الصيغة لخصوصيتها التي تعتمد بشكل كبير على مساهمة البنك، مما أدى إلى زيادة عدد المشاريع الممولة من 232 إلى 2035، وبعد ذلك نلاحظ تراجع في نسب التمويل بصيغتيه من 2015 إلى غاية 2020 ومنه نقص في عدد المشاريع الممولة من 448 إلى 104 مشروع، حيث نلاحظ من خلال الجدول والشكل ضعف في التمويل بصيغة الذاتي خلال فترة 2010 الى2020 وفي سنة 2019 كان عدد المشاريع الممولة 2.

كما نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثلاثي كانت في تزايد خلال تراجع عدد المشاريع الممولة (2015- 2020) ويرجع ذلك إلى تخفيض نسبة الفوائد البنكية إلى 100%(نسبة الفوائد 0%).

الفرع الثاني: عدد المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حساب البنوك.

عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على حساب البنوك في فترة الممتدة 2010-2020.

**الجدول رقم(09/03): عدد المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حسب البنوك.**

| عدد المشاريع الممولة في | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| BADR | 64 | 187 | 722 | 1146 | 1465 | 240 | 100 | 10 | 51 | 204 | 18 |
| BDL | 33 | 62 | 107 | 99 | 149 | 26 | 22 | 12 | 6 | 19 | 28 |
| BEA | 47 | 45 | 95 | 121 | 168 | 53 | 22 | 5 | 10 | 19 | 20 |
| BNA | 30 | 70 | 118 | 95 | 101 | 70 | 39 | 8 | 13 | 17 | 21 |
| CPA | 58 | 90 | 127 | 140 | 152 | 73 | 41 | 17 | 13 | 20 | 17 |
| المجموع | 232 | 454 | 1169 | 1601 | 2035 | 498 | 224 | 52 | 93 | 279 | 104 |

**المصدر: تم إعداد الجدول بناء على وثائق داخلية من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**

من خلال الجدول نلاحظ أن BADR هو الممول الأكبر لمشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مستوى ولاية بسكرة حيث نلاحظ خلال فترة2010-2024 ارتفاع عدد المشاريع الممولة ب 1465 مشروع ثم خلال فترة 2015-2029 نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة تصل إلى 18مشروع وسبب ارتفاعها ارجع إلى طبيعة ونوع النشاط (الفلاحة) والولاية يغلبها ذات طابع فلاحي، ثم يلي BEA ارتفاع عدد المشاريع الممولة ب 168 مشروع ثم خلال فترة 2015-2020

نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة تصل إلى20 مشروع، ثم CPA ارتفاع عدد المشاريع الممولة ب172مشروع ثم خلال فترة 2015-2020 نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة تصل إلى17 مشروع، ثم BDL ارتفاع عدد المشاريع الممولة ب 149 مشروع ثم خلال فترة 2015-2020 نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة تصل إلى 28 مشروع، ثم BNA ارتفاع عدد المشاريع الممولة ب 101 مشروع ثم خلال فترة 2015-2020 نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة تصل إلى 21 مشروع،وهي بنوك مخصصة في تمويل مشاريع الشباب في مختلف القطاعات خاصة والتي عرفت إقبالا كبيرا من طرف الشباب.

وهناك غياب كلي للبنوك الخاصة والأجنبية وهذا ارجع إلى أن البنوك العمومية إلزاما عليها مسايرة سياسة الدولة وبالتالي تمويل هذه المؤسسات الشبابية الخاصة مع حصولها على ضمانات كبيرة لاسترجاع قيمة القرضعن طريق صندوق الكفالة على القرض وكذلك الرهن الحيازي للعتاد لصالحها وصالح الوكالة **ANADE .**

***المطلب الثالث: تحليل الجداول التي تخص عدد المشاريع على حساب المستوى الدراسي وحسب البلديات .***

تحليل جداول التي تخص عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على حساب المستوى الدراسي وحسب البلديات لفترة الممتدة من 2010 إلى 2020.

الفرع الاول: عدد المشاريع على حساب المستوى الدراسي.

عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على حساب المستوى الدراسي في فترة الممتدة 2010-2020.

**الجدول رقم (10/03): عدد المشاريع على حسب المستوى الدراسي.**

| مستوى التعليمات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شهادة تكوين مهني | 102 | 124 | 288 | 414 | 413 | 175 | 125 | 24 | 66 | 219 | 84 |
| متوسط | 65 | 189 | 607 | 888 | 1108 | 161 | 36 | 1 | 0 | 0 | 0 |
| ابتدائي | 14 | 29 | 117 | 173 | 331 | 74 | 21 | 4 | 0 | 0 | 0 |
| ثانوي | 46 | 70 | 103 | 73 | 103 | 30 | 18 | 3 | 0 | 0 | 0 |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جامعي | 44 | 69 | 85 | 72 | 88 | 60 | 27 | 22 | 36 | 82 | 25 |
| المجموع | 271 | 481 | 1200 | 1620 | 2043 | 500 | 227 | 54 | 102 | 301 | 109 |

**المصدر: تم إعداد الجدول بناء على وثائق داخلية من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**

يوضح الجدول أن غالبية المستفيدين من الوكالة هم أصحاب المستوى المتوسط خلال فترة 2010-2014 حيث نلاحظ ارتفاع في عدد المشاريع الممولة وبلوغها 1108 ثم نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة إلى انعدامها خلال فترة 2015-2020 ويأتي هذا الترتيب بسبب سيطرة الأنشطة التي لا تتطلب تكوين عالي كما هو الحال بالنسبة لنشاط النقل لكل أشكاله وكراء السيارات التي عرفت سيطرة كبيرة خلال فترة الدارسة، يليهم أصحاب التكوين المهني خلال فترة 2010-2014 حيث نلاحظ ارتفاع في عدد المشاريع الممولة وبلوغها 413 ثم نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة وبلوغها 84 خلال فترة 2015-2020 لأن مراكز التكوين المهني توفر التكوين في التخصصات أكثر اقترابا من الواقع وما توليه الدولة من تسخيركافة الإمكانات لتشجيع أصحاب التكوين المهني، ثم يأتي أصحاب المستوى الابتدائي خلال فترة 2010-2014 حيث نلاحظ ارتفاع في عدد المشاريع الممولة وبلوغها 331 ثم نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة إلى انعدامها خلال فترة 2015-2020، ثم تأتي فئة الجامعيين خلال فترة 2010-2014 حيث نلاحظ ارتفاع في عدد المشاريع الممولة وبلوغها 88 ثم نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة وبلوغها 25 خلال فترة 2015-2020 وهذا ما يفسر بعدم مساهمة الجامعة بنسبة كبيرة في تشجيع الفكر المؤسساتي وتوجه خريجي الجامعة للعمل في الوظائف الحكومية، والعزوف عن المبادرات المقاولاتية وهو الأمر الذي دفع بالوكالة إلى إبرام اتفاقيات شراكة مع الجامعة متمثلة في إنشاء دار المقاولاتية التي تهدف إلى تشجيع الطلبة الجامعيين إلى دخول عالم المقاولاتية، ثم يليها أصحاب المستوى الثانوي خلال فترة 2010-2014 حيث نلاحظ ارتفاع في عدد المشاريع الممولة وبلوغها 103 ثم نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة إلى انعدامها خلال فترة 2015-2020 التي تمثل المؤسسات المنشأة ناتجة عن الخبرة السابقة لأصحابها في هذا المجال.

الفرع الثاني: عدد المشاريع حسب البلديات.

عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على حساب البلديات في فترة الممتدة 2010-2020.

**الجدول رقم(11/03): عدد المشاريع حسب البلديات.**

| البلديات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عين النعجة | 5 | 31 | 137 | 177 | 159 | 27 | 20 | 1 | 4 | 8 | 1 |
| عين زيتوت | 0 | 4 | 1 | 0 | 4 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| بسباس | 0 | 1 | 0 | 6 | 3 | 2 | 3 | 0 | 0 | 4 | 1 |
| بسكرة | 116 | 179 | 288 | 321 | 426 | 183 | 85 | 27 | 30 | 54 | 51 |
| برج بن عزوز | 0 | 4 | 4 | 1 | 2 | 2 | 3 | 1 | 0 | 1 | 2 |
| بوشقرون | 3 | 3 | 24 | 21 | 36 | 9 | 6 | 1 | 1 | 4 | 1 |
| برنيس | 2 | 3 | 6 | 4 | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 | 0 | 0 |
| شتمة | 4 | 6 | 27 | 19 | 26 | 6 | 4 | 0 | 2 | 14 | 1 |
| جمورة | 1 | 3 | 6 | 6 | 5 | 2 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 2 | 0 | 0 | 2 | 1 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 0 | 1 | دوسن |
| 5 | 3 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 18 | 13 | 12 | 5 | 7 | 4 | شعيبة |
| 1 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 0 | 10 | 2 | 1 | 0 | 0 | 0 | الفيضة |
| 2 | 1 | 0 | 0 | 0 | 2 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 | غروس |
| 1 | 6 | 0 | 0 | 3 | 1 | 5 | 2 | 6 | 10 | 2 | 4 | 4 | الحاجب |
| 14 | 5 | 0 | 3 | 3 | 2 | 7 | 16 | 12 | 20 | 3 | 31 | 31 | الحوش |
| 34 | 13 | 0 | 7 | 11 | 5 | 78 | 71 | 103 | 212 | 11 | 161 | 161 | قنطرة |
| 31 | 12 | 2 | 2 | 15 | 8 | 57 | 73 | 67 | 77 | 13 | 159 | 159 | الوطاية |
| 11 | 8 | 4 | 17 | 10 | 5 | 29 | 51 | 52 | 40 | 8 | 45 | 45 | فوغالة |
| 4 | 5 | 0 | 3 | 5 | 3 | 9 | 19 | 6 | 8 | 2 | 24 | 24 | خنقة سيدي ناجي |
| 4 | 3 | 0 | 4 | 3 | 5 | 5 | 6 | 2 | 6 | 4 | 4 | 4 | ليشانة |
| 0 | 2 | 0 | 0 | 2 | 1 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 0 | 0 | ليوى |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مشونش | 2 | 7 | 2 | 4 | 1 | 0 | 3 | 2 | 4 | 0 | 1 | 2 | 3 | 1 |
| مخادمة | 3 | 9 | 10 | 23 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 10 | 23 | 0 | 1 |
| مزبوعة | 8 | 12 | 14 | 28 | 2 | 0 | 0 | 0 | 11 | 2 | 29 | 28 | 0 | 2 |
| مليلي | 5 | 6 | 21 | 32 | 22 | 3 | 2 | 0 | 4 | 3 | 22 | 32 | 0 | 2 |
| أولاد جلال | 12 | 6 | 7 | 19 | 14 | 6 | 1 | 0 | 20 | 6 | 14 | 19 | 0 | 3 |
| اوماش | 0 | 5 | 9 | 15 | 11 | 0 | 0 | 0 | 7 | 0 | 11 | 15 | 1 | 2 |
| أورلال | 7 | 6 | 7 | 12 | 17 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 17 | 12 | 6 | 2 |
| راس الميعاد | 0 | 1 | 1 | 7 | 8 | 0 | 0 | 0 | 3 | 0 | 8 | 7 | 2 | 0 |
| سيدي خالد | 5 | 5 | 8 | 5 | 9 | 1 | 0 | 1 | 5 | 1 | 9 | 5 | 2 | 0 |
| سيدي عقبة | 22 | 44 | 130 | 209 | 191 | 20 | 5 | 0 | 34 | 5 | 50 | 23 | 7 | 1 |
| طولقة | 21 | 34 | 56 | 102 | 84 | 17 | 5 | 0 | 33 | 5 | 32 | 7 | 14 | 4 |
| زريبت الواد | 9 | 24 | 135 | 221 | 150 | 10 | 1 | 0 | 31 | 1 | 41 | 14 | 11 | 3 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 109 | 301 | 120 | 54 | 227 | 500 | 2043 | 1620 | 1200 | 481 | 271 | المجموع |

**المصدر: تم إعداد الجدول بناء على وثائق داخلية من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا وجود اختلال كبير في التوزيع الجغرافي للمشاريع المحدثة، حيث يلاحظ تمركز اغلب المشاريع في كل من بسكرة، سيدي عقبة، زريبة الواد، طولقة، على الترتيب حيث سجل أكبر عدد للمشاريع الممولة بدائرة بسكرة بعدد 51مشروع ،وأقل عدد بدائرة برينس، راس الميعاد،...الخ 0 مشاريع فقط. وهو ما يبين الاختلال الكبير في توزيع المشاريع بين المناطق الشمالية والجنوبية للولاية. ويعود سبب هذا الاختلال حسب مسئولي الوكالة بفرع بسكرة إلى عدة أسباب منها:

- نقص التحسيس بالفكر المقاولاتي ببنك البلديات النائية؛
- غياب المؤهلات المهنية لدى شباب المناطق النائية؛
- غياب مصادر التمويل الخاصة بالمسالهة الشخصية والمصاريف.

**خلاصة الفصل**

تم في هذا الفصل التطرق إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بصفة عامة، و أخذنا وكالة بسكرة كدراسة حالة أي أضحت الأن وكالة وطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فقبل أن تقدم الوكالة الدعم المالي هناك إجراءات و مهام تكون قبل وأثناء وبعد تقديم الدعم المالي ممثلا في التمويل، هاته الإجراءات و الأدوار التي تقوم بها الوكالة تجاه الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تسمى المرافقة وهي عبارة عن دعم ولكن بشكل أخر، آلا وهو الدعم التقنى والفني، وتقديم الاستشارة خاصة وان الشاب المقبل على الخوض غمار الاستثمار، نجده في غالب الأحيان يفتقر للحنكة والخبرة التي تؤهله لإنشاء مشروع، حتى وان توفرت لديه الأموال الكافية والتي إن لم تجد التوجيه الجيد والاستعمال العقلاني قد تذهب في مهب الريح.

لكن حينما يكون الجانب المالي مدعما بالخبرة والتوجيه الجيد فحتما سنصل لنتائج جيدة و انطلاقة جيدة للمشروع، تمكنه من بلوغ الأهداف التي وجد من اجلها، كما تطرقنا إلى الجهود والنتائج المحققة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع بسكرة، في مجال المرافقة و انعكاساتها الايجابية الأكيدة.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

بالرغم من عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الباحثين والاقتصاديين إلا أنهم يتفقون على أهميتها ودورها على المستوى الاقتصادي باعتبارها أحد أهم مصادر التنويع الاقتصادي وتنميته، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأقوى والخيار الاستراتيجي للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية، فلقد صارت تلعب دورا هاما في تحقيق متطلبات التنمية وهذا نظرا لإمكانية توزعها على كافة أقطار البلد، الجمع بين مختلف الميادين الإنتاجية والتجارية والخدمية، مما جعلها تمثل القوة البديلة، كل هذا أدى إلى زيادت الاهتمام بها ولانتشارها في اغلب الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة، تعتبر المقاولاتية المحرك الأساسي للتنمية وتطور الاقتصادي فتوفر قاعدة صناعية وبنية تحتية وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق المؤسسات الناشئة والكترونية بهدف تحقيق الربح وتمتاز بالإبداع والابتكار، فقد تزايدت الدراسات المهتمة بها وهذا من خلال مجموعة من الهيئات المتخصصة في توفير الدعم والمرافقة ومحاولة تقييم حصيلة الدعم هذه الهيئات من حيث النقائص التي تواجهها إلى تطوير وترقيها أو هذا من خلال توفير جميع الوسائل من أجل تحسين قدرتها وتطوير أدائها من خلال دورات تكوينية وإجراءات التحسيسية، فقد حققت كذلك الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي تعمل على دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التسهيلات التي تمنحها الوكالة والمرافقة المستمرة لهذه المؤسسة منذ بداية الفكرة إلى غاية تجسيدها على أرض الواقع.

**اختبار صحة الفرضيات:**

يتم في هذا الجانب اختبار فرضيات الدراسة انطلاقا من الدارسة النظرية والتطبيقية وتم التوصل إلى النتائج التالية:

**الفرضية الأولى:**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل بشكل مستقل حسب القطاعات وتختلف فيما بينها حسب معايير عديدة وإن المقاولاتية هي أفعال وعمليات يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة في إطار قانوني محدد بهدف تحقيق الربح ومساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء والتي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات من قبل المرافق؛

**صحيحة:** وهي محققة من خلال العلاقة تكاملية فيما بينها لا تتجزأ، من اجل تحقيق الربح وتحمل المخاطر والأخذ بالمبادرة والتعرف على فرص الأعمال ومتابعتها لتجسيدها على ارض الواقع وتجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة، التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ.

**الفرضية الثانية:**

استحدثت الجزائر مجموعة من الأجهزة لدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم هذه الأجهزة بدرجة كبيرة من الفعالية في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

**صحيحة:** وهي محققة كذلك حيث تجسد هذا في وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي أضحت الآن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما يوجد صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثلت في صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغير والمتوسطة.

**الفرضية الثالثة:**

تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية بسكرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة فعالة في تشجيع أنواع الأعمال والتدابير رامية إلى ترقية المبادرة المقاولاتية وتحقيق نتائج أفضل للدعم والمرافقة؛

**صحيحة:** وقد تحققت كذلك فمن خلال الدراسة التطبيقة تبين أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية بسكرة تعمل على دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التسهيلات التي تمنحها الوكالة والمرافقة المستمرة لهذه المؤسسة منذ بداية الفكرة إلى غاية تجسيدها على أرض الواقع ومع إمكانيات التوسيع فيها.

**نتائج الدراسة**

إن الدولة الجزائر تعتمد بصورة كبيرة على صادراتها من المحروقات ولكن في ضل انهيار أسعار البترول وعدم استقرارها أصبح من الضروري أكثر من أي وقت سبق البحث عن بدائل تمكنها من الحصول على إيرادات خارج المحروقات وتنوع اقتصادها، ولعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم مصدر لتنويع الاقتصاد وتطويره خصوصا في ظل المؤهلات والإمكانيات المتاحة التي تسخر بها الدولة الجزائرية ويتطلب هذا مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال تفعيل دورا مختلف للهيئات والأجهزة المرافقة لهذه المؤسسة، وكذا تحسين مختلف القوانين المنظمة لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى ضرورة وجود محفزات جبائية ودعم مالي حقيقي بعيدا عن كل أنواع البيروقراطية والتحيز والتعقيد الإداري.

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هام في النهوض بالاقتصاديات الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية...وتعتبر وسيلة لخلق الإبداع والابتكار وبروز ريادة الأعمال
- تم إنشاء مجموعة من الهيئات تدعم وترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تعمل على دعمها انطلاقا من بداية نشاطها إلى غاية تحقيق المشروع على أرض الواقع.

**النتائج التطبيقية:**

- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم الأجهزة التي وضعتها الدولة للنهوض بالمؤسسات الصغير والمتوسطة.
- تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع بسكرة على تمويل ومرافقة العديد من المشاريع الاقتصادية سواء حسب عدد المشاريع الممولة أو الجنس، أو القطاعات التي تدعمها.
- يمر صاحب المشروع الممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع بسكرة للعديد من المراحل خلال مساره والتي تبدأ بالتسجيل لدى وكالة التشغيل إلى غاية إنشاء مشروعه.
- تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع بسكرة خلال فترة 2020 بالتمويل القطاع الخدمات أي عدد مشاريعها الممولة من طرف الوكالة 53 مشروع ومنه قطاع الخدمات يمتاز بالعدد المشاريع أكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تمولها الوكالة.
- في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع بسكرة خلال فترة 2020 في جانب قطاع الخدمات عدد مناصب الشغل المتوقعة 58 منصب من طرف الوكالة أي قطاع الخدمات يوفر مناصب شغل أكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع بسكرة خلال فترة 2020 طبيعة تمويلها: التمويل الثلاثي أي عدد مشاريعها الممولة من طرف الوكالة 104 مشروع ومنه فالتمويل الثلاثي يمتاز بالعدد المشاريع أكثر مقارنة بالتمويل الثنائي والتمويل الذاتي.
- في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع بسكرة خلال فترة 2020 عدد مشاريعها الممولة من طرف الوكالة على حساب البنوك BDL 28 مشروع أكثر مقارنة بالعدد مشاريعها الممولة من طرف الوكالة على حساب البنوك أخرى.
- في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع بسكرة خلال فترة 2020 عدد مشاريعها على حساب المستوي الدراسي شهادة تكوين المهني 84 مشروع أكثر من عدد مشاريع أخرى على حساب المستوي الدراسي.

**الاقتراحات:**

من خلال ما تطرقنا في هذا البحث يمكن طرح التوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام بالقطاعات الأخرى مثل الري، الأشغال العمومية من أجل النهوض بهذه القطاعات لما يمكن أن تقدمه من تحسين النشاط الاقتصادي للولاية.
- تقديم المزيد من الإرشادات والنصح للشباب الراغب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكوينه في الاختصاص الذي يريد الاستثمار فيه من أجل تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد.
- ضرورة المرافقة الحقيقية والمتابعة الميدانية للمستنفدين في كل مراحل الدعم حتى تساهم في إنجاز مشاريعهم لكي تسترجع القروض الممنوحة.
- منح امتيازات وتسهيلات أخرى من طرف الوكالة من أجل استقطاب الشباب الذين يريدون تمويل مشاريعهم المختلفة والتميز.
- إقامة دورات تكوينية وتدريبية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الأداء.
- الاهتمام بالمجال الالكتروني والتكنولوجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| البسملة | |
| الإهداء | |
| شكر وتقدير | |
| الملخص | 2-1 |
| قائمة الجداول | 3 |
| قائمة الأشكال | 4 |
| مقدمة | ب- ج |
| الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية. | |
| تمهيد | 10 |
| المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | 11 |
| *المطلب الأول: عوامل محددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و معايير تصنيفها.* | 11 |
| الفرع الأول: عوامل محددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 11 |
| الفرع الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | 13 |
| *المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.* | 16 |
| الفرع الأول: تعريف بعض الدول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 16 |
| الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 18 |
| *المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوائق التي تواجهها.* | 19 |
| الفرع الاول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | 19 |
| الفرع الثاني: عوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | 23 |
| المبحث الثاني: ماهية المقاولاتية. | 26 |
| *المطلب الاول: ماهية المقاولاتية.* | 26 |
| الفرع الاول: مفاهيم حول المقاولاتية. | 26 |

| | |
|---|---|
| **الفرع الاول: أهمية وأهداف المقاولاتية ودورها.** | **27** |
| ***المطلب الثاني: المقاولات.*** | **31** |
| **الفرع الاول: المقاولة المؤسسية.** | **31** |
| **الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية.** | **33** |
| ***المطلب الثالث: المؤسسات الناشئة والالكترونية.*** | **34** |
| **الفرع الاول: مفهوم المؤسسات الناشئة startups** | **34** |
| **الفرع الثاني: الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.** | **36** |
| ***المطلب الرابع: مفهوم الإدارة الإلكترونية.*** | **40** |
| **الفرع الاول:تعريف الإدارة الإلكترونية و عناصرها.** | **40** |
| **المبحث الثالث: مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** | **41** |
| ***المطلب الاول: مفهوم المرافقة المقاولاتية.*** | **41** |
| **الفرع الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية وخصائصها.** | **41** |
| **الفرع الثاني: خصائص المرافقة.** | **42** |
| ***المطلب الثاني: مكونات المرافقة المقاولاتية.*** | **44** |
| **الفرع الاول: مكونات المرافقة المقاولاتية.** | **44** |
| **الفرع الثاني: أهمية وأهداف المرافقة.** | **44** |
| ***المطلب الثالث: مراحل المرافقة المقاولاتية وأشكالها.*** | **45** |
| **الفرع الاول: مراحل المرافقة المقاولاتية.** | **45** |
| **الفرع الثاني: أشكال المرافقة المقاولاتية.** | **46** |
| **خلاصة الفصل الأول** | **48** |
| **الفصل الثاني: هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.** | |
| **تمهيد** | **49** |
| **المبحث الاول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.** | **50** |
| ***المطلب الاول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.*** | **50** |

| | |
|---|---|
| **الفرع الاول: الأهمية الاقتصادية.** | **50** |
| **الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية.** | **51** |
| ***المطلب الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي وعلى الصعيد البيئي والتكنولوجي.*** | **52** |
| **الفرع الاول:الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي.** | **52** |
| **الفرع الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد البيئي والتكنولوجي.** | **52** |
| **المبحث الثاني: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** | **54** |
| ***المطلب الأول: نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها.*** | **54** |
| **فرع الاول: نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها.** | **54** |
| **الفرع الثاني: الهيئات المتخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** | **56** |
| **الفرع الثالث: يخص المساعدات التي تقدمها مراكز التسهيل خلال دعم ومرافقة حاملي المشاريع.** | **58** |
| ***المطلب الثاني: حاضنات الأعمال والمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.*** | **59** |
| **الفرع الاول: مفهوم حاضنات الأعمال.** | **59** |
| **الفرع الثاني: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** | |
| **المبحث الثالث: أهم هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** | **61** |
| ***المطلب الاول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) .*** | **61** |
| **الفرع الاول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).** | **61** |
| **الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) .** | **66** |
| ***المطلب الثاني: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*** | **69** |
| **الفرع الاول: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR.** | **69** |
| **الفرع الثاني: صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة( CGCI-PME).** | **71** |
| ***المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة والتدابير الجديدة لدعم المؤسسات*** | **73** |

| | |
|---|---|
| ***الصغيرة والمتوسطة.*** | |
| **الفرع الاول:الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.** | **73** |
| **الفرع الثاني: التدابير الجديدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** | **77** |
| **الفرع الثالث: صدور المرسوم التنفيذي المحدد لمها موكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 .** | **78** |
| **خلاصة الفصل الثاني.** | **80** |
| **الفصل الثالث: آليات دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة.** | |
| **تمهيد** | **81** |
| **المبحث الاول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).** | **82** |
| **المطلب الأول: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.** | **82** |
| **الفرع الأول: نشاة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ).** | **82** |
| **الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).** | **82** |
| **المطلب الثاني: إجراءات إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار جهاز (ANSEJ).** | **83** |
| **الفرع الاول: إستثمار الإنشاء.** | **83** |
| **الفرع الثاني: استثمار التوسيع.** | **88** |
| **المبحث الثاني: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.** | **89** |
| ***المطلب الاول: مفهوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بسكرة.*** | **89** |
| **الفرع الاول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.** | **89** |
| **الفرع الثاني: مهام مديرية الفرع وأهم الفروقات بين الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.** | **90** |
| ***المطلب الثاني: التركيبة التمويلية والإعانات الممنوحة من طرف الوكالة.*** | **91** |
| **الفرع الأول: التركيبة التمويلية.** | **91** |
| ***المطلب الثالث: شروط التأهيل لصاحب المشروع ومراحل المرافقة*** **وتكوين الملف المستعمل في التسجيل.** | **93** |
| **الفرع الاول: شروط التأهيل لصاحب المشروع وراحل مرافقتها.** | **93** |
| **الفرع الثاني: تكوين الملف المستعمل في التسجيل.** | **94** |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث: تقيم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية بسكرة.** | **99** |
| ***المطلب الاول: تحليل جداول التي تخص عدد المشاريع الممول على حساب قطاع النشاط ومناصب الشغل المتوقعة.*** | **99** |
| **الفرع الاول: تحليل جدول التي تخص عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة على حساب قطاع النشاط.** | **99** |
| **الفرع الثاني: عدد مناصب الشغل المتوقعة من طرف الوكالة على حساب قطاع النشاط.** | **102** |
| ***المطلب الثاني: عدد المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حساب طبيعة التمويل وعلى حساب البنوك.*** | **105** |
| **الفرع الاول: المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حساب طبيعة التمويل.** | **105** |
| **الفرع الثاني: عدد المشاريع الممولة في طرف الوكالة على حساب البنوك.** | **107** |
| ***المطلب الثالث: عدد المشاريع على حساب المستوى الدراسي* وحسب البلديات.** | **108** |
| **الفرع الاول: عدد المشاريع على حساب المستوى الدراسي** | **108** |
| **الفرع الثاني: عدد المشاريع حسب البلديات.** | **110** |
| **خلاصة الفصل الثالث.** | **114** |
| **الخاتمة** | **115** |
| **قائمة المحتويات** | **118** |
| **قائمة المراجع** | **123** |
| **الملاحق** | |

# قائمة المراجع


**1-** الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حلول لانجاح المؤسسات الناشئة (2020 )مجلة دفاتر اقتصادية.

2-احمد ابراهيم سيد، و عبد الرازق السنهوري. (2004). العقود الواردة على العمل، عقد المقاولة، منشأة المعارف، الاسكندرية. السنهوري عبد الرازق، الوسيط في شرح القانون المدني، العقود الواردة على العمل، الجزء ، 7المجلد الاول، منشأة المعارف. الاسكندرية.

3-أحمد صكوشي، و خنساء مجدل. (10 06, 2019). ريادة الاعمال الاستراتيجية كأحد تطبيقات الإدارة المعاصرة-دراسة تحليلية لنموذج ريادة الاعمال الاستراتيجية-. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات .

4-أحمد وسهمين. (2010). الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (العدد الاول).

5-ادارة المشاريع الصغيرة الاساسيات والمواضيع المعاصرة ادارة المشاريع(2011-2010) الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي.

6-الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية (2005)السعودية معهد الإدارة العامة.

7-الأصول العملية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة (2012) الأردن للنشر والتوزيع دار صفاء.

8-التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر. (2012). عنوان المداخلة: التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر: - بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة-. الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائريومي 18 و19 أفريل. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

9-الجريدة الرسمية. (1994). الجريدة الرسمية المادة 1-3المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق ل 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. (المؤرخ في 26محرم 1415الموافق ل 06جويلية1994، المحرر).

10-الجريدة الرسمية. (26 يونيو, 2018). الجريدة الرسمية رقم 70 المرسوم التنفيذي 25-331 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 18-170 الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها. المؤرخ في 22 نوفمبر 2020.

11-الجريدة الرسمية. (2004). الجريدة الرسمية، المادة 01-04المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي. المؤرخ في 29ذو القعدة 1424الموافق ل 22جانفي2004.

12-الجريدة الرسمية. (2003). الجريدة الرسمية،2003قانون المشاتل، المرسوم التنفيذي رقم 03-78المؤرخ في 25فبراير والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

13-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1996). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، الصادر يوم11 سبتمبر 1996، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم96-296 المتعلق بانشاء الوكالة الوطنيةلدعم تشغيل الشباب.

14-الدعائم الاساسية لتفعيل مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر-دراسة وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاغواط-مجلة الدبر.

15-الريادة وإدارة منظمات الأعمال (2008)عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن.

16-السيد عبده فتحي أبو سيد أحمد. (2005). الصناعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية المحلية. الإسكندرية: مؤسسة شبلب الجامعة.

17-المادة 20من القانون رقم17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (2017).

18-المادة 26من القانون 16-09. (2016). المادة 26من القانون 16-09 المتضمن ترقية الاستثمار( اجهزة الاستثمار).

19-المادة 27من قانون رقم16-09. (2016). المادة 27من قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3غشت2016 يتضمن ترقية الاستثمار ( أجهزة الاستثمار).

20-المادة 41من المرسوم التنفيذي 06 – 356. (2006). المادة 41من المرسوم التنفيذي 06 – 356 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها – معدل ومتمم.

21-المادة 6من المرسوم التنفيذي رقم04-134. (2004). المادة 6من المرسوم التنفيذي رقم04-134يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

22-المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم11-16. (2011). المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم11- 16المؤرخ في 20صفر 1432الموافق ل 25جانفي 2011 تحدد صلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار،الجريدة الرسمية لجميورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية.

23-المادة 5 من القانون 17-02. (11 01, 2017). المادة 5من القانون 17-02 المؤرخ في 10جانفي 2017المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية. (العدد02، المحرر).

24-المادة 5من قانون ;1-02 المادة 5من قانون 1-02.

25-المادة24 من القانون رقم، 17-02. (2017). المادة 24من القانون رقم، 17-02 المؤرخ في 10يناير2017 بشأن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وسيره.

26-المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من البطالة في الدول العربية(2017)مجلة اقتصاديات المال والأعمال.

27-المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة(2011)مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول :استراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 04ورقلةجامعة ورقلة.

28-المرسوم التنفيذيرقم: 02-373. (11 11, 2002). المرسوم التنفيذي رقم: 02-373 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي. (المؤرخة في:13/11/2002، المحرر) الجريدة الرسمية.

29-المرسوم التنفيذي03- 188. (افريل, 2003). المرسوم التنفيذي03- 188 المؤرخ في 22أفريل 2003المتضمن تشكيل المجلس الوطني لترقية وسير المناولة،الجريدة الرسمية عدد الصادر بتاريخ أفريل 20.

30-المرسوم الرئاسي،(2004) .افريل .(19المرسوم الرئاسي رقم 04-134،يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

31-المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي(2015)عمان، الأردن مركز الكتاب الأكاديمي.

32-المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر (رسالة لنيل شهادة الماجيستر (2015-2014)سطيف قسم العلوم الاجتماع جامعة سطيف-2الجزائر.

33-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري2011 مصر المكتبة المصرية للنشر و التوزيع

34-أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها 2015 مجلة جامعة الأقصى ( سلسلة العلوم الإنسانية ) المجلد التاسع عشر 145.

35- بعيط ,ا .(2015-2016) .برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع و افاق دراسة حالة ولاية باتنة(رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه) .قسم علوم التسيير :جامعة باتنة.

36- بن حبيرش ,س .(2015) .المرافقة المقاولاتية وأثرها على إنشاء المؤسسات الصغيرة (مذكرة لنيل شهادة الماستر 3) .ورقلة : جامعة قاصدي مرباح.

37- بوطورة ,ف & .,زهراء ,ف .(2018) .مداخلة حول التعليم المقاولاتي في الجامعة .تبسة ,ملتقى وطني حول اهمية ودور دار المقاولاتية في الجزائر :جامعة تبسة.

38- تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي (مذكرة ماجستير 2014- 2015 ) جيجل جامعة محمد الصديق بن يحي.

39- ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول( رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه2015-2014 )قسم علم الاجتماع التنمية البشرية جامعة ابي بكر.

40- ثقافة و روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي(2018) مجلة انماء الاقتصاد و التجارة .

41- جمال نصر الدين الشيباني. (2001). آثار العولمة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،. ملتقى العولمة و أثرها على البلدان العربية، يومي13، 14ماي2001. سكيكدة: جامعة سكيكدة، الجزائر.

42- حجلة سعيدة، بوسواك, امال حازم. (2017). آليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. أعمال الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. الوادي: جامعة الوادي.

43- حماية الملكية الصناعية ودورها في تفعيل المقاولاتية( مذكرة لنيل شهادة الماستر2016-2015 )خميس مليانةجامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.

44- حنان بركة. (2017). حاضنات الأعمال . كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ملتقى وطني :إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

45- حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ( مذكرة دكتوراه 76 2016 )المسيلةجامعة محمد بوضياف المسيلة.

46- خبابة ,ع .ا .(2013) .لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة .مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية.

47-خصائص الزيادة في المنظمات الصناعية و مأثرها على إبداع التقني2010مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية

48-دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2010-2009 مذكرة لنيل شهادة الماجستير2011-2012 )علوم التسييرجامعة الجزائر.

49-دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء وتطويرا لمؤسسات الصغيرة في الجزائرمجلة العلوم الإنسانية جامعة أم البواقي الجزائر.

50-دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنعكاساتها على التنمية(أطروحة دكتوراه-2017 ) 2018كلية الحقوق والعلوم السياسيةجامعة مستغانم.

51-دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة :واقع التجربة الجزائرية، المؤتمر الثاني للقضايا الملحة للدول للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الأردنكلية الأعمالالجامعة الأردنية.

52-دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائرمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية .

53-دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة STARTUPSمجلة البشائر الاقتصادية

54-رابح زرقاني. (2014-2013). أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر( أطروحة دكتوراه ). جامعة الجزائر 03.

55-رحيم حسي. (2005). نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية .

56-روح المقاولة و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه 2017-2016 )جامعة بومرداس.

57-زغيب ,ش & .,عيساوي ,ل .(2002) .المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، واقع وآفاق .(p. 172) .الأغواط : الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية.

58-سارة بركات، و حسيبة زايدي. (2014). دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مجلة اقتصادية المالية البنكية وادارة الاعمال .

59-سعاد عون الله، و راشدة عزيرو. (2011). القرض المصغر كآلية ضمن البرامج الوطنية المساعدة على إنشاء المؤسسات. الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، آليات دعم ومساعدة المؤسسات في الجزائر (صفحة 02). بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

60-سعيد السبر. (2008). الاستصناع ( المقاولات). فقه مقارن مستوى او المعهد العالي للقضاء.

61-سليمة هالم. (2017). هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(شهادة دكتوراه). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

62-صليحة بن طلحة، و بوعلام معوشي. (2006). الدعم المال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة. الملتقى الدولي"متطالات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية" تحت إشراف مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا يومي 18-17 افريل 2006. جامعة الشلف.

63-طارق عبد الرؤوف ,ع .(2007) .الإدارة الالكترونية .مصر :دار السحاب للنشر والتوزيع.

64-طاهر سليم. (2006). – استراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وتطوير المناولة الصناعية – المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية. الجزائر.

65-عبد الحكيم عمران. (2007). إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(شهادة ماجيستار). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

66-عبد الرحمان يسري. (1996). تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها. مصر: الدار الجامعية.

67-عبد القادر رقراق. (2010). متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل المتغيرات التحولات الاقتصادية الراهنة (شهادة ماجستير). وهران: جامعة وهران.

68-عبد المجيد قدي. (2002). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الإستثماري. الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية. يومي09،08 أفريل2002. الأغواط: جامعة الأغواط ، الجزائر.

69-عبد المطلب عبد الحميد. (2009). اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. الاسكندرية: الدار الجامعية.

70-عزيز ,سامية .(16 12 ,2014) .واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر( أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه) . بسكرة ,كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية :جامعة محمد خيضر.

71-عمار زودة. (2014). حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات المالية .

72-غيتي ,ن .(2009-2008) .مرافقة الشباب في انشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة(مذكره ماجيستر) .قسنطينة :جامعة منتوري، قسنطينة.

73-فعالية آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رسالة ماستر2016 )كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ام البوقي جـامعـة أم البـواقـي.

74-قانون رقم 16-09. (3 غشت, 2016). قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 46صادر في 3غشت سنة22016.

75-قانون رقم 17-02 قانون رقم ،02/17المؤرخ في11 :ربيع الثاني ،1438الموافق لـ 10يناير ،2017يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية.

76-قانون رقم18-01قانون رقم ،18-01المؤرخ في27 :رمضان ،1422الموافق لـ 12ديسمبر ،2001يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية.

77-قريشي ,م .ا .,.بوزيد ,ع & .,.طيبي ,ع .ا .التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (نظرة استشرافية لاستخدام أموال الوقف والزكاة) .الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.(p. 04) .

78-قشيدة ,ص .(2012) .تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(شهادة الماجستار.24) .الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير :جامعة الجزائر3 .

79-لكحل ,ص .(2018) .مدى انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي في الجزائر( اطروحة دكتوراه) . تيزي وزو ,تخصص قانون :جامعة مولود معمري.

80-ما الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة؟ .(1 07 ,2021) .تم الاسترداد من ريادي.22.

81-مانع ,س & .,.بوطورة ,ف .(2018) .المرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر .، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، .

82-مبارك مجدي عوض. (2009). الريادة في الأعمال،. الأردن: عالم الكتب الحديث.

83-مجموعة محاضرات في مقياس المقاولاتية. (بلا تاريخ). مجموعة محاضرات في مقياس المقاولاتية موجهة لطلبة الماستر جميع التخصصات.

84-محمد الناصر مشري. (2011 -2008). دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحليةالمستدامة (مذكرة ماجستير). الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.

85-محمد رشدي سلطاني. (2014). الإدارة الإستراتجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة. عمان: دار المسيرة للنشر.

86-محمود ,م ,.والعلوش ,شريف ,ط & ,.الطعامنة .(2004) .الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي .القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،.

87-مداخلة تحت عنوان مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون2019الملتقى الوطني حول :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري -يوم 28نوفمبر-388- 2019تيزي وزوجامعة مولود معمري

88-مرسوم تنفيذي رقم 17-100. (8 مارس, 2017). مرسوم تنفيذي رقم 17-100مؤرخ في 5مارس ،2017يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356المؤرخ في 9 اكتوبر 2006و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.

89-مريزق ,ع .(2010) .المقاربات البيداغوجية لتدريس المقاولاتية والمقاربة بالكفاءة، .مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، .(p. 1)جامعة بسكرة.

90-مشري ,م .ا .(2008-2011) .دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة للاستراتيجيةالوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة )ماجيستير .(سطيف :جامعة فرحات عباس.

91-معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزوا( 9000-14000شهاة ماجستار2010 ) 16سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسييرجامعة فرحات عباس.

92-منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. (2021ر). منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

93-موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.(2021) موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيال شباب.
hppt://www.ansej.org.dz

94-نشرية المعلومات الإحصائية، العدد رقم32. (بلا تاريخ). نشرية المعلومات الإحصائية، العدد رقم32.

95-هالم،سليمة. (2017). هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(شهادة دكتوراه). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

96-وآخرون2011حاضنات الأعمال فرصة جديدة للاستثمار وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة الإسكندرية الدار الجامعية.

97-واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر )أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه 2004(دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 57الجزائر.

98-وزارة الصناعة .(2021) .مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزارة الصناعة.

99-ولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر 2013 مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية .

100-ولد الصافي ,ع & .,العرابي ,م .(2020) .التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر و آليات دعمها و مرافقتها .حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية .

101-ومان، عصام حمادي، و طاهر سالم. (8-9 6, 2021). اهم تغييرات حاصلة في وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بسكرة. (وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بسكرة، المحاور).

102-يوسف حميدي. (2007-2008). مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة( أطروحة الدكتوراه). جامعة الجزائر.

.(2021, 06 16). Récupéré sur https://www.fgar.dz/portal/ar.-103

(2021, 06 13). Récupéré sur https://www.aps.dz/ar/economie/97539-2020--104 .12-09-08-55-03

http://www.jijel-dz.org/cfj-105

https://22entrepreneur.com.pdf.-106

# الملاحق

Nombre des projets financés par type de finnacement

عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب صيغة التمويل

| formule de financement | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Mixte | 39 | 27 | 31 | 19 | 8 | 2 | 3 | 2 | 9 | 20 | 5 |
| Triangulaire | 232 | 454 | 1169 | 1601 | 2035 | 498 | 224 | 52 | 93 | 279 | 104 |
| AUTO-FINANCEMENT | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 |
| Total | 271 | 481 | 1200 | 1620 | 2043 | 500 | 227 | 54 | 102 | 301 | 109 |

عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة على مستوى البنوك.

Les dossiers financées par banque

| Les dossiers financées par banque | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| BADR | 64 | 187 | 722 | 1146 | 1465 | 240 | 100 | 10 | 51 | 204 | 18 |
| BDL | 33 | 62 | 107 | 99 | 149 | 62 | 22 | 12 | 6 | 19 | 28 |
| BEA | 47 | 45 | 95 | 121 | 168 | 53 | 22 | 5 | 10 | 19 | 20 |
| BNA | 30 | 70 | 118 | 95 | 101 | 70 | 39 | 8 | 13 | 17 | 21 |
| CPA | 58 | 90 | 127 | 140 | 152 | 73 | 41 | 17 | 13 | 20 | 17 |
| **TOTAL** | **232** | **454** | **1169** | **1601** | **2035** | **498** | **224** | **52** | **93** | **279** | **104** |

عدد مناصب الشغل المتوقع من طرف الوكالة

عدد مناصب قطاع النشاط

## Les dossiers financées par Potentiel emplois

| Secteur d'activité | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AGRICULTURE | 59 | 207 | 864 | 1523 | 1951 | 340 | 114 | 10 | 83 | 344 | 21 |
| ARTISANAT | 13 | 23 | 30 | 40 | 56 | 31 | 18 | 2 | 4 | 19 | 25 |
| BTP | 67 | 74 | 69 | 89 | 89 | 47 | 29 | 13 | 16 | 27 | 29 |
| INDUSTRIE | 24 | 45 | 71 | 86 | 82 | 49 | 29 | 4 | 15 | 22 | 46 |
| MAINTENANCE | 11 | 13 | 10 | 19 | 35 | 24 | 16 | 2 | 9 | 25 | 12 |
| PECHE | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| PROFESSIONS LIBERALES | 9 | 29 | 31 | 24 | 30 | 11 | 6 | 6 | 17 | 60 | 20 |
| SERVICES | 63 | 85 | 180 | 240 | 331 | 131 | 51 | 28 | 28 | 60 | 58 |
| TRANSPORT DE MARCHANDISES | 40 | 63 | 121 | 20 | 4 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 9 |
| TRANSPORT DE VOYAGEURS | 2 | 3 | 3 | 5 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TRANSPORT FRIGORIFIQUE | 2 | 11 | 14 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TOTAL | 290 | 553 | 1394 | 2048 | 2580 | **634** | **263** | **65** | **172** | **557** | **220** |

## Les dossiers financées par Potentiel emplois Homme

ذكور

| Secteur d'activité | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AGRICULTURE | 56 | 203 | 845 | 1488 | 1872 | 322 | 100 | 8 | 78 | 313 | 17 |
| ARTISANAT | 9 | 15 | 26 | 34 | 43 | 27 | 14 | 2 | 4 | 19 | 22 |
| BTP | 66 | 72 | 67 | 89 | 87 | 45 | 29 | 13 | 16 | 27 | 29 |
| INDUSTRIE | 20 | 41 | 65 | 84 | 68 | 46 | 28 | 4 | 11 | 15 | 39 |
| MAINTENANCE | 11 | 13 | 10 | 19 | 35 | 24 | 16 | 2 | 9 | 25 | 12 |
| PECHE | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| PROFESSIONS LIBERALES | 2 | 18 | 18 | 17 | 21 | 8 | 2 | 3 | 9 | 29 | 12 |
| SERVICES | 54 | 71 | 162 | 224 | 313 | 117 | 41 | 20 | 18 | 45 | 22 |
| TRANSPORT DE MARCHANDISES | 40 | 63 | 121 | 20 | 4 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 9 |
| TRANSPORT DE VOYAGEURS | 2 | 3 | 3 | 5 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TRANSPORT FRIGORIFIQUE | 2 | 11 | 14 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TOTAL | **262** | **510** | **1332** | **1982** | **2445** | **590** | **230** | **52** | **145** | **473** | **162** |

## Les dossiers financées par Potentiel emplois Femme

أنثى

| Secteur d'activité | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AGRICULTURE | 3 | 4 | 19 | 35 | 79 | 18 | 14 | 2 | 5 | 31 | 4 |
| ARTISANAT | 4 | 8 | 4 | 6 | 13 | 4 | 4 | 0 | 0 | 0 | 3 |
| BTP | 1 | 2 | 2 | 0 | 2 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| INDUSTRIE | 4 | 4 | 6 | 2 | 14 | 3 | 1 | 0 | 4 | 7 | 7 |
| MAINTENANCE | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| PECHE | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| PROFESSIONS LIBERALES | 7 | 11 | 13 | 7 | 9 | 3 | 4 | 3 | 8 | 31 | 8 |
| SERVICES | 9 | 14 | 18 | 16 | 18 | 14 | 10 | 8 | 10 | 15 | 36 |
| TRANSPORT DE MARCHANDISES | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TRANSPORT DE VOYAGEURS | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TRANSPORT FRIGORIFIQUE | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TOTAL | **28** | **43** | **62** | **66** | **135** | **44** | **33** | **13** | **27** | **84** | **58** |

Les dossiers financées par secteur d'activités

| Secteur d'activité | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AGRICULTURE | 52 | 170 | 710 | 1140 | 1454 | 235 | 93 | 8 | 50 | 182 | 12 |
| ARTISANAT | 13 | 21 | 29 | 40 | 53 | 31 | 14 | 2 | 3 | 14 | 15 |
| BTP | 61 | 64 | 66 | 79 | 78 | 43 | 27 | 9 | 9 | 15 | 14 |
| INDUSTRIE | 24 | 44 | 61 | 74 | 73 | 46 | 26 | 4 | 8 | 14 | 21 |
| MAINTENANCE | 9 | 12 | 9 | 15 | 32 | 20 | 14 | 2 | 8 | 13 | 8 |
| PECHE | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| PROFESSIONS LIBERALES | 9 | 20 | 25 | 23 | 27 | 11 | 6 | 6 | 12 | 29 | 8 |
| SERVICES | 60 | 73 | 166 | 223 | 320 | 113 | 47 | 23 | 12 | 34 | 23 |
| TRANSPORT DE MARCHANDISES | 39 | 63 | 116 | 19 | 4 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 8 |
| TRANSPORT DE VOYAGEURS | 2 | 3 | 3 | 5 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TRANSPORT FRIGORIFIQUE | 2 | 11 | 14 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TOTAL | 271 | 481 | 1200 | 1620 | 2043 | 500 | 227 | 54 | 102 | 301 | 109 |

Les dossiers financées par secteur d'activités Homme

| Secteur d'activité | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AGRICULTURE | 51 | 168 | 695 | 1108 | 1387 | 222 | 86 | 6 | 47 | 170 | 10 |
| ARTISANAT | 9 | 14 | 25 | 34 | 42 | 27 | 11 | 2 | 3 | 14 | 13 |
| BTP | 60 | 62 | 64 | 79 | 76 | 42 | 27 | 9 | 9 | 15 | 14 |
| INDUSTRIE | 20 | 40 | 55 | 72 | 63 | 43 | 25 | 4 | 6 | 9 | 17 |
| MAINTENANCE | 9 | 12 | 9 | 15 | 32 | 20 | 14 | 2 | 8 | 13 | 8 |
| PECHE | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| PROFESSIONS LIBERALES | 2 | 11 | 15 | 17 | 18 | 8 | 2 | 3 | 5 | 14 | 4 |
| SERVICES | 51 | 64 | 152 | 209 | 302 | 102 | 38 | 16 | 7 | 28 | 16 |
| TRANSPORT DE MARCHANDISES | 39 | 63 | 116 | 19 | 4 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 8 |
| TRANSPORT DE VOYAGEURS | 2 | 3 | 3 | 5 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TRANSPORT FRIGORIFIQUE | 2 | 11 | 14 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TOTAL | 245 | 448 | 1149 | 1560 | 1926 | 465 | 203 | 42 | 85 | 263 | 90 |

Les dossiers financées par secteur d'activités Femme

| Secteur d'activité | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AGRICULTURE | 1 | 2 | 15 | 32 | 67 | 13 | 7 | 2 | 3 | 12 | 2 |
| ARTISANAT | 4 | 7 | 4 | 6 | 11 | 4 | 3 | 0 | 0 | 0 | 2 |
| BTP | 1 | 2 | 2 | 0 | 2 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| INDUSTRIE | 4 | 4 | 6 | 2 | 10 | 3 | 1 | 0 | 2 | 5 | 4 |
| MAINTENANCE | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| PECHE | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| PROFESSIONS LIBERALES | 7 | 9 | 10 | 6 | 9 | 3 | 4 | 3 | 7 | 15 | 4 |
| SERVICES | 9 | 9 | 14 | 14 | 18 | 11 | 9 | 7 | 5 | 6 | 7 |
| TRANSPORT DE MARCHANDISES | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TRANSPORT DE VOYAGEURS | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TRANSPORT FRIGORIFIQUE | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| TOTAL | 26 | 33 | 51 | 60 | 117 | 35 | 24 | 12 | 17 | 38 | 19 |

| Niveau Instruction | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ORMATION PROFESSIONNEL | 102 | 124 | 288 | 414 | 413 | 175 | 125 | 24 | 66 | 219 | 84 |
| MOYEN | 65 | 189 | 607 | 888 | 1108 | 161 | 36 | 1 | 0 | 0 | 0 |
| PRIMAIRE | 14 | 29 | 117 | 173 | 331 | 74 | 21 | 4 | 0 | 0 | 0 |
| SECONDAIRE | 46 | 70 | 103 | 73 | 103 | 30 | 18 | 3 | 0 | 0 | 0 |
| UNIVERSITAIRE | 44 | 69 | 85 | 72 | 88 | 60 | 27 | 22 | 36 | 82 | 25 |
| **TOTAL** | 271 | 481 | 1200 | 1620 | 2043 | 500 | 227 | 54 | 102 | 301 | 109 |

شهادة تكوين مهني
متوسط
ابتدائي
جامعي

عدد المتابعين حسب المستوى الدراسي

عدد الإصابات حسب البلديات

| Commune | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AIN NAGA | 5 | 31 | 137 | 177 | 159 | 27 | 22 | 1 | 4 | 8 | 1 |
| AIN ZAATOUT | 0 | 4 | 1 | 0 | 4 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| BESBES | 0 | 1 | | 6 | 3 | 2 | 3 | 0 | 0 | 4 | 1 |
| BISKRA | 116 | 179 | 288 | 321 | 426 | 183 | 85 | 27 | 30 | 54 | 51 |
| BORDJ BEN AZZOUZ | 0 | 4 | 4 | 1 | 2 | 2 | 3 | 1 | 0 | 1 | 2 |
| BOUCHAGROUN | 3 | 3 | 24 | 21 | 36 | 9 | 6 | 1 | 1 | 4 | 1 |
| BRANIS | 2 | 3 | 6 | 4 | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 | 0 | 0 |
| CHETMA | 4 | 6 | 27 | 19 | 26 | 6 | 4 | 0 | 2 | 14 | 1 |
| DJEMORAH | 1 | 3 | 6 | 6 | 5 | 2 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 |
| DOUCEN | 4 | 24 | 45 | 159 | 161 | 31 | 4 | 1 | 0 | 7 | 0 |
| ECH-CHAIBA | 4 | 2 | 8 | 13 | 11 | 3 | 2 | 0 | 0 | 5 | 1 |
| EL FEIDH | 6 | 8 | 40 | 77 | 212 | 20 | 10 | 0 | 1 | 12 | 1 |
| EL GHROUS | 2 | 6 | 52 | 67 | 103 | 12 | 6 | 1 | 2 | 13 | 0 |
| EL HADJAB | 6 | 19 | 51 | 73 | 71 | 16 | 2 | 1 | 10 | 18 | 0 |
| EL HAOUCH | 5 | 9 | 29 | 57 | 78 | 7 | 5 | 1 | | 1 | 0 |
| EL KANTARA | 5 | 3 | 5 | 8 | 5 | 2 | 1 | 2 | 1 | 0 | 1 |
| EL OUTAYA | 3 | 5 | 10 | 15 | 11 | 3 | 3 | 0 | 1 | 0 | 2 |
| FOUGHALA | 4 | 3 | 17 | 2 | 7 | 3 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| KHANGUET SIDINADJI | 0 | 0 | 4 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| LICHANA | 3 | 5 | 8 | 12 | 13 | 5 | 6 | 1 | | 3 | 2 |
| LIOUA | 4 | 4 | 11 | 31 | 34 | 14 | 1 | 2 | 1 | 5 | 0 |
| M'CHOUNECHE | 2 | 7 | 2 | 4 | 2 | 4 | 1 | 0 | 3 | 2 | 1 |
| MEKHADMA | 3 | 9 | 10 | 10 | 23 | 0 | 2 | 0 | 0 | 3 | 1 |
| MEZIRAA | 8 | 12 | 41 | 29 | 28 | 11 | 2 | 0 | 0 | 2 | 3 |
| M'LILI | 5 | 6 | 21 | 22 | 32 | 4 | 3 | 2 | 0 | 2 | 1 |
| OULED DJELLAL | 12 | 6 | 7 | 14 | 19 | 20 | 6 | 1 | 0 | 7 | 3 |
| OUMACHE | 0 | 5 | 9 | 11 | 15 | 7 | 0 | 0 | 1 | 2 | 1 |
| OURLAL | 7 | 6 | 7 | 17 | 12 | 0 | 0 | 0 | 0 | 6 | 2 |
| RAS EL MIAAD | 0 | 1 | 1 | 8 | 7 | 3 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 |
| SIDI KHALED | 5 | 5 | 8 | 9 | 5 | 5 | 1 | 0 | 0 | 2 | 1 |
| SIDI OKBA | 22 | 44 | 130 | 191 | 209 | 34 | 20 | 5 | 23 | 50 | 14 |
| TOLGA | 21 | 34 | 56 | 84 | 102 | 33 | 17 | 5 | 7 | 32 | 7 |
| ZERIBET EL OUED | 9 | 24 | 135 | 150 | 221 | 31 | 10 | 1 | 14 | 41 | 11 |
| **TOTAL** | **271** | **481** | **1200** | **1620** | **2043** | **500** | **227** | **54** | **102** | **301** | **109** |

**Les modes de financement :**

5. Financement triangulaire :

Au titre du financement triangulaire, le montage financier se présente comme suit :

- Les fonds propres à mobiliser par le ou les porteurs de projets représentent 15 % du montant d'investissement.
- Lorsque l'investissement est réalisé dans les zones spécifiques et les hauts plateaux, le montant des fonds propres est fixé à 12 %.
- Lorsque l'investissement est réalisé dans les régions du sud, le montant des fonds propres est fixé à 10 %.

| Zones | Fonds propre | Prêt non rémunéré | Crédit bancaire |
|---|---|---|---|
| Normales | 15 % | 15% | 70% |
| Spécifiques et hauts plateaux | 12% | 18% | 70% |
| Région du sud | 10% | 20% | 70% |

6. Financement mixte

Au titre du financement mixte, le montage financier se présente comme suit :

| Fonds propres | Prêt non rémunéré |
|---|---|
| 50 % | 50% |

7. L'autofinancement : c'est la réalisation de tout l'investissement sur fonds propres du porteur de projet.

**La vérification de cumul des avantages :**

8. Le rapprochement des fichiers ANADE- ANGEM, et ANADE-DSA doit intervenir chaque fin du mois par le chef de service accompagnement, et ce à travers l'envoi de la liste nominative des porteurs de projets par bordereau, une vérification après validation de l'inscription.
9. Le rapprochement ANADE- CNAC, se fait à travers le portail MTESS, l'envoi des listes intervient uniquement dans le cas où le portail est inaccessible.
10. Les résultats de l'ensemble des vérifications doivent être envoyés à l'annexe dès leurs réceptions.
11. En attendant de recevoir les résultats des vérifications demandées auprès des différentes institutions, les porteurs de projets peuvent être programmés aux CSVF. Toutefois, l'établissement de l'attestation d'éligibilité est subordonné aux résultats des différentes vérifications.

ANADE

ANADE

ANADE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

## (D) ETUDE FINANCIERE

### (D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

| Rubrique | Coût | Coût TOTAL |
|---|---|---|
| Immobilisations Incorporelles | 30 000,00 | 30 000,00 |
| Frais d'établissement | 30 000,00 | |
| Logiciel, Licences,.... | 0,00 | |
| Immobilisations Corporelles | 777 070,00 | 777 070,00 |
| Equipements de production | 777 070,00 | |
| Equipements locaux | 777 070,00 | |
| Equipements importés | 0,00 | |
| Frais d'installation | 0,00 | |
| Frais de transport | 0,00 | |
| Montage et essais | 0,00 | |
| Cheptel | 0,00 | |
| Materiels roulants | 0,00 | |
| Aménagements | 0,00 | |
| Outillages | 0,00 | |
| Matériel et mobilier de bureau | 0,00 | |
| Materiels informatiques | 0,00 | |
| Droit de douanes et taxes | 0,00 | 0,00 |
| Autres impots et taxes | 0,00 | 0,00 |
| Cotisation fonds de garantie | 0,00 | 0,00 |
| Assurances | 21 287,00 | 21 287,00 |
| Fonds de roulement | 71 643,00 | 71 643,00 |
| Frais de formation, transitaire | 0,00 | 0,00 |
| Autre | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL | 900 000,00 | 900 000,00 |

N° Dossier : 7010022690
Gérant : NOUIOUA YOUCEF
Activité : ARCHITECTE

| Montant des équipements importés en DA | Cours de conversion relevé le ...../...../..... | | |
|---|---|---|---|
| | Montant Equip | Cours Devise en DA | Montant en DA |
| | 0,00 | 161,62 | 0,00 |

| Type de financement | 2 |
|---|---|
| Triangulaire : 1 | |
| Mixte : 2 | |
| Auto financement : 3 | |

| PNR SUPP | Montant |
|---|---|
| PNR (LO) | 0,00 |

| Zone | 3 |
|---|---|
| * Zone 1 : Zone normale | |
| * Zone 2 : Zone spécifique et hauts plataux | |
| * Zone 3 : Sud | |

| Statut du promoteur | 1 |
|---|---|
| 1- Chômeur ou étudiant | |
| 2- Autres | |

### (D.2) Structure de Financement:

| Rubrique | Taux Particip | Montant |
|---|---|---|
| Apport personnel | 50% | 450 000,00 |
| Numéraires | | 450 000,00 |
| Nature | | 0,00 |
| PNR Classique | 50% | 450 000,00 |
| Crédit Bancaire | 0% | 0,00 |
| TOTAL | 100% | 900 000,00 |

### (D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

| | |
|---|---|
| Montant du crédit | 0,00 |
| Durée du crédit (en semestre) | 13,00 |
| Taux d'intérêt bancaire | 5,5% |
| Taux de bonification | 100% |
| Taux d'intérêt réel | 0,00% |

| Rubrique | SEMESTRE 1 | ANNEE 1 | ANNEE 2 | ANNEE 3 | ANNEE 4 | ANNEE 5 | ANNEE 6 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Principal | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Reste à rembourser ( encours) | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Intérêts Bancaires bonifiés | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Cotisation au FG | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Cotisation à verser | 0,00 | | | | | | |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 7010022690 |
| Nom et Prénom du Gérant : | NOUIOUA YOUCEF |
| Activité : | ARCHITECTE |

## (D.5) TCR PREVISIONNELS

| | ANNEE 1 | ANNEE 2 | ANNEE 3 | ANNEE 4 | ANNEE 5 | ANNEE 6 | ANNEE 7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| VENTES ET PRODUITS ANNEXES | 2 574 000,00 | 2 831 400,00 | 3 114 540,00 | 3 425 994,00 | 3 768 593,40 | 4 145 452,74 | 4 559 998,01 |
| VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS | | | | | | | |
| PRODUCTION IMMOBILISEE | | | | | | | |
| SUBVENTIONS D'EXPLOITATION | | | | | | | |
| **I- PRODUCTION DE L'EXERCICE** | 2 574 000,00 | 2 831 400,00 | 3 114 540,00 | 3 425 994,00 | 3 768 593,40 | 4 145 452,74 | 4 559 998,01 |
| Achats consommés | 594 000,00 | 623 700,00 | 654 885,00 | 687 629,25 | 722 010,71 | 758 111,25 | 796 016,81 |
| Services extérieurs et autres consommations | 381 287,00 | 396 538,48 | 412 400,02 | 428 896,02 | 446 051,86 | 463 893,94 | 482 449,69 |
| **II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | 975 287,00 | 1 020 238,48 | 1 067 285,02 | 1 116 525,27 | 1 168 062,57 | 1 222 005,18 | 1 278 466,50 |
| **III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | 1 598 713,00 | 1 811 161,52 | 2 047 254,98 | 2 309 468,73 | 2 600 530,83 | 2 923 447,56 | 3 281 531,51 |
| Charges de personnel | 1 272 240,00 | 1 314 868,63 | 1 367 657,12 | 1 400 903,38 | 1 454 310,60 | 1 527 968,19 | 1 589 188,34 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | | | | | | |
| **IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | 326 473,00 | 496 292,89 | 679 597,87 | 908 565,35 | 1 146 220,23 | 1 395 479,37 | 1 692 343,18 |
| Autres produits opérationnels | | | | | | | |
| Autres charges opérationnelles | | | | | | | |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | 161 414,00 | 161 414,00 | 161 414,00 | 161 414,00 | 161 414,00 | 0,00 | 0,00 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | | | | | |
| **V-RESULTAT OPERATIONNEL** | 165 059,00 | 334 878,89 | 518 183,87 | 747 151,35 | 984 806,23 | 1 395 479,37 | 1 692 343,18 |
| Produits financiers | | | | | | | |
| Charges financières | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **VI-RESULTAT FINANCIER** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)** | 165 059,00 | 334 878,89 | 518 183,87 | 747 151,35 | 984 806,23 | 1 395 479,37 | 1 692 343,18 |
| Impots exigibles sur résultats ordinaires | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 89 658,16 | 118 176,75 | 167 457,52 | 203 081,18 |
| Impots différés (variations) sur résultats ordinaires | | | | | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | 2 574 000,00 | 2 831 400,00 | 3 114 540,00 | 3 425 994,00 | 3 768 593,40 | 4 145 452,74 | 4 559 998,01 |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | 2 408 941,00 | 2 496 521,11 | 2 596 356,13 | 2 768 500,81 | 2 901 963,92 | 2 917 430,90 | 3 070 736,02 |
| **VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | 165 059,00 | 334 878,89 | 518 183,87 | 567 835,03 | 748 452,73 | 1 060 564,32 | 1 286 180,81 |
| Elements extraordinaires (produits) (à préciser) | | | | | | | |
| Elements extraordinaires (charges) (à préciser) | | | | | | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | 165 059,00 | 334 878,89 | 518 183,87 | 567 835,03 | 748 452,73 | 1 060 564,32 | 1 286 180,81 |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | | | | | |
| **XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)** | 165 059,00 | 334 878,89 | 518 183,87 | 567 835,03 | 748 452,73 | 1 060 564,32 | 1 286 180,81 |
| Dont part des minoritaires (1) | | | | | | | |
| Part du groupe (1) | | | | | | | |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 7010022690 |
| Nom et Prénom du Gérant : | NOUIOUA YOUCEF |
| Activité : | ARCHITECTE |

| ACTIF | 1er année | | | 2 ème année | | | 3 ème Année | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET |
| ACTIF IMMOBILISE ( NON COURANT) | 807 070,00 | 161 414,00 | 645 656,00 | 807 070,00 | 322 828,00 | 484 242,00 | 807 070,00 | 484 242,00 | 322 828,00 |
| **Immobilisations Incorporelles** | | | | | | | | | |
| Frais d'établissement | 30 000,00 | 6 000,00 | 24 000,00 | 30 000,00 | 12 000,00 | 18 000,00 | 30 000,00 | 18 000,00 | 12 000,00 |
| Logiciel, Licences,,, | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| **Immobilisations Corporelles** | | | - | - | - | - | - | - | - |
| Equipements de production | 777 070,00 | 155 414,00 | 621 656,00 | 777 070,00 | 310 828,00 | 466 242,00 | 777 070,00 | 466 242,00 | 310 828,00 |
| Outillages | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Matériel Roulant | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Matériel et mobilier de bureau | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Materiels informatiques | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Aménagement | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Frais d'installation | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Cheptel | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Autres immobilisations | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ACTIF COURANT | | | 419 403,00 | | | 750 636,89 | | | 1 095 355,87 |
| STOCKS ET ENCOURS | | | | | | | | | |
| Matieres Premières (et Fournitures) | | | - | | | | | | |
| CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES | | | | | | | | | |
| Frais de la location | | | - | | | | | | |
| Cotisation FG | - | | - | - | | - | - | | - |
| DISPONIBILITES ET ASSIMILES | | | 419 403,00 | | | 750 636,89 | | | 1 095 355,87 |
| Caisse | | | 125 820,90 | | | 225 191,07 | | | 328 606,76 |
| Banque | | | 293 582,10 | | | 525 445,82 | | | 766 749,11 |
| T O T A L | | | **1 065 059,00** | | | **1 234 878,89** | | | **1 418 183,87** |
| CAPITAUX PROPRES | | | 450 000,00 | | | 450 000,00 | | | 450 000,00 |
| Résultat net de l'exercice | | | 165 059,00 | | | 334 878,89 | | | 518 183,87 |
| PASSIFS NON COURANTS | | | | | | | | | |
| Emprunts auprès des établissements de crédit | | | - | | | - | | | - |
| Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique) | | | 450 000,00 | | | 450 000,00 | | | 450 000,00 |
| Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO) | | | - | | | - | | | - |
| T O T A L | | | **1 065 059,00** | | | **1 234 878,89** | | | **1 418 183,87** |

| ACTIF | 4 ème année | | |
|---|---|---|---|
| | BRUT | AMORT | NET |
| ACTIF IMMOBILISE ( NON COURANT) | 807 070,00 | 645 656,00 | 161 414,00 |
| **Immobilisations Incorporelles** | | | |
| Frais d'établissement | 30 000,00 | 24 000,00 | 6 000,00 |
| Logiciel, Licences,,, | - | - | - |
| **Immobilisations Corporelles** | - | - | - |
| Equipements de production | 777 070,00 | 621 656,00 | 155 414,00 |
| Outillages | - | - | - |
| Mateñel Roulant | - | - | - |
| Matériel et mobilier de bureau | - | - | - |
| Materiels informatiques | - | - | - |
| Aménagement | - | - | - |
| Frais d'installation | - | - | - |
| Cheptel | - | - | - |
| Autres immobilisations | - | - | - |
| ACTIF COURANT | | | 1 306 421,03 |
| STOCKS ET ENCOURS | | | |
| Matieres Premières (et Fournitures) | | | |
| CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES | | | |
| Frais de la location | | | |
| Cotisation FG | - | | - |
| DISPONIBILITES ET ASSIMILES | | | 1 306 421,03 |
| Caisse | | | 391 926,31 |
| Banque | | | 914 494,72 |
| T O T A L | | | **1 467 835,03** |
| CAPITAUX PROPRES | | | 450 000,00 |
| Résultat net de l'exercice | | | 567 835,03 |
| PASSIFS NON COURANTS | | | |
| Emprunts auprès des établissements de crédit | | | - |
| Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique) | | | 450 000,00 |
| Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO) | | | - |
| T O T A L | | | **1 467 835,03** |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 7010022690 |
| Nom et Prénom du Gérant : | NOUIOUA YOUCEF |
| Activité : | ARCHITECTE |

| ACTIF | 5 ème Année | | | 6 ème Année | | | 7 ème Année | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET |
| ACTIF IMMOBILISE ( NON COURANT) | 807 070,00 | 807 070,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Immobilisations Incorporelles** | | | | | | | | | |
| Frais d'établissement | 30 000,00 | 30 000,00 | - | | | | | | |
| Logiciel, Licences,,, | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| **Immobilisations Corporelles** | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Equipements de production | 777 070,00 | 777 070,00 | - | | | | | | |
| Outillages | - | - | - | | | | | | |
| Materiel Roulant | - | - | - | | | | | | |
| Matériel et mobilier de bureau | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Materiels informatiques | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Aménagement | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Frais d'installation | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Cheptel | - | - | - | | | | | | |
| Autres immobilisations | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ACTIF COURANT | | | 1 648 452,73 | | | 1 960 564,32 | | | 2 186 180,81 |
| STOCKS ET ENCOURS | | | | | | | | | |
| Matieres Premières (et Fournitures) | | | | | | | | | |
| CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES | | | | | | | | | |
| Frais de la location | | | | | | | | | |
| Cotisation FG | - | | - | - | | - | - | | - |
| DISPONIBILITES ET ASSIMILES | | | 1 648 452,73 | | | 1 960 564,32 | | | 2 186 180,81 |
| Caisse | | | 494 535,82 | | | 588 169,30 | | | 655 854,24 |
| Banque | | | 1 153 916,91 | | | 1 372 395,02 | | | 1 530 326,57 |
| T O T A L | | | **1 648 452,73** | | | **1 960 564,32** | | | **2 186 180,81** |
| CAPITAUX PROPRES | | | 450 000,00 | | | 450 000,00 | | | 450 000,00 |
| Résultat net de l'exercice | | | 748 452,73 | | | 1 060 564,32 | | | 1 286 180,81 |
| PASSIFS NON COURANTS | | | | | | | | | |
| Emprunts auprès des établissements de crédit | | | - | | | - | | | - |
| Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique) | | | 450 000,00 | | | 450 000,00 | | | 450 000,00 |
| Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO) | | | - | | | - | | | - |
| T O T A L | | | **1 648 452,73** | | | **1 960 564,32** | | | **2 186 180,81** |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 7010022690 |
| Nom et Prénom du Gérant : | NOUIOUA YOUCEF |
| Activité : | ARCHITECTE |

## (D.4) BILAN D'OUVERTURE

| ACTIF | MONTANT | PASSIF | MONTANT |
|---|---|---|---|
| | | | |
| *ACTIF IMMOBILISE ( NON COURANT)* | | *CAPITAUX PROPRES* | 450 000,00 |
| ***Immobilisations Incorporelles*** | | | |
| Frais d'établissement | 30 000,00 | | |
| Logiciel, Licences,,, | 0,00 | | |
| ***Immobilisations Corporelles*** | | | |
| Equipements de production | 777 070,00 | | |
| Outillages | 0,00 | | |
| Materiel Roulant | 0,00 | | |
| Matériel et mobilier de bureau | 0,00 | | |
| Materiels informatiques | 0,00 | | |
| Aménagement | 0,00 | | |
| Frais d'installation | 0,00 | | |
| Cheptel | 0,00 | | |
| Autres immobilisations | 0,00 | | |
| *ACTIF COURANT* | | | |
| ***STOCKS ET ENCOURS*** | | | |
| Matieres Premières (et Fournitures) | 0,00 | | |
| ***CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES*** | | *PASSIFS NON COURANTS* | |
| *Frais de la location* | 0,00 | Emprunts auprès des établissements de crédit | 0,00 |
| ***DISPONIBILITES ET ASSIMILES*** | | Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique) | 450 000,00 |
| Banque (cotisation fonds de garantie) | 0,00 | Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO) | 0,00 |
| Banque (Assurance) | 21 287,00 | | |
| Banque (Fonds de roulement, formation, transitaire) | 71 643,00 | | |
| T O T A L | 900 000,00 | T O T A L | 900 000,00 |

**Chiffres d'affaires prévisionnel**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **Nombre de jour /mois** | 26 | **Nombre de mois** | 11 | FAUX | FAUX FAUX |

Exemple : Prévison d'un chiffre d'affaires de 4.500 DA/jour avec une évolution annuelle de 10%

En considérant une moyenne d'activité de (6 jours X 48 semaines) soit 288 jours / an.

| | Nombre Jours/an | CA / Jours | Montant | |
|---|---|---|---|---|
| **Ventes marchandises** | 286 | | 0,00 | |
| **Production vendue** | 286 | 0 | 0,00 | |
| **prestations fournies** | 286 | 9000 | 2 574 000,00 | |
| **Chiffre d'affaires** | | | 2 574 000,00 | |

| *Rubriques* | EX1 | EX2 | EX3 | EX4 | EX5 | EX6 | EX7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Ventes marchandises** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Production vendue** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **prestations fournies** | 2 574 000,00 | 2 831 400,00 | 3 114 540,00 | 3 425 994,00 | 3 768 593,40 | 4 145 452,74 | 4 559 998,01 |
| **Chiffre d'affaires** | 2 574 000,00 | 2 831 400,00 | 3 114 540,00 | 3 425 994,00 | 3 768 593,40 | 4 145 452,74 | 4 559 998,01 |
| **Evolution** | **10%** | **10%** | **10%** | **10%** | **10%** | **10%** | **10%** |

**Consommation de l'exercice:**

| | EX1 | EX2 | EX3 | EX4 | EX5 | EX6 | EX7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Achats consommés** | **594 000,00** | 623 700,00 | 654 885,00 | 687 629,25 | 722 010,71 | 758 111,25 | 796 016,81 |
| **Evolution** | **5%** | **5%** | **5%** | **5%** | **5%** | **5%** | **5%** |
| **Services extérieurs et autres** | *381 287,00* | *396 538,48* | *412 400,02* | *428 896,02* | *446 051,86* | *463 893,94* | *482 449,69* |
| Evolution | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** |

**Charges du personnel:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| Nombre associés y compris le gérant | 1 | **Salaires associés** | 60 000,00 |
| Nombre employés | 1 | **Salaires employés** | 22 000,00 |
| Nombre Total | **2** | **Dont handicapé** | - **Dont femme** - |

| *Rubriques* | EX1 | EX2 | EX3 | EX4 | EX5 | EX6 | EX7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Salaires associés** | 907 200,00 | 925 344,00 | 943 850,88 | 962 727,90 | 981 982,46 | 1 001 622,10 | 1 021 654,55 |
| **Salaires employés** | 332 640,00 | 339 292,80 | 346 078,66 | 353 000,23 | 360 060,23 | 367 261,44 | 374 606,67 |
| **Evolution annuelle** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** |
| **Frais du personnel** | 1 239 840,00 | 1 264 636,80 | 1 289 929,54 | 1 315 728,13 | 1 342 042,69 | 1 368 883,54 | 1 396 261,21 |
| **Cotisations CASNOS** | 32 400,00 | 50 231,83 | 77 727,58 | 85 175,25 | 112 267,91 | 159 084,65 | 192 927,12 |

ANEDE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

## (D) ETUDE FINANCIERE

### (D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

| Rubrique | Coût | Coût TOTAL |
|---|---|---|
| Immobilisations Incorporelles | 70 000,25 | 70 000,25 |
| Frais d'établissement | 70 000,25 | |
| Logiciel, Licences,.... | 0,00 | |
| Immobilisations Corporelles | 2 483 292,00 | 2 483 292,00 |
| Equipements de production | 2 483 292,00 | |
| Equipements locaux | 2 483 292,00 | |
| Equipements importés | 0,00 | |
| Frais d'installation | 0,00 | |
| Frais de transport | 0,00 | |
| Montage et essais | 0,00 | |
| Cheptel | 0,00 | |
| Materiels roulants | 0,00 | |
| Aménagements | 0,00 | |
| Outillages | 0,00 | |
| Matériel et mobilier de bureau | 0,00 | |
| Materiels informatiques | 0,00 | |
| Droit de douanes et taxes | 0,00 | 0,00 |
| Autres impots et taxes | 0,00 | 0,00 |
| Cotisation fonds de garantie | 30 318,75 | 30 318,75 |
| Assurances | 39 753,00 | 39 753,00 |
| Fonds de roulement | 126 636,00 | 126 636,00 |
| Frais de formation, transitaire | 0,00 | 0,00 |
| Autre | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL | 2 750 000,00 | 2 750 000,00 |

N° Dossier : 7010022668
Gérant : REZAG DHIKRA
Activité : COIFFURE ET SOINS DE BEAUTE

| Montant des équipements importés en DA | Cours de conversion relevé le ...../...../..... | | |
|---|---|---|---|
| | Montant Equip | Cours Devise en DA | Montant en DA |
| | 0,00 | 161,62 | 0,00 |

| Type de financement | 1 |
|---|---|
| Triangulaire : 1 | |
| Mixte : 2 | |
| Auto financement : 3 | |

| PNR SUPP | Montant |
|---|---|
| PNR (LO) | 0,00 |

| Zone | 3 |
|---|---|
| * Zone 1 : Zone normale | |
| * Zone 2 : Zone spécifique et hauts plataux | |
| * Zone 3 : Sud | |

| Statut du promoteur | 1 |
|---|---|
| 1- Chômeur ou étudiant | |
| 2- Autres | |

### (D.2) Structure de Financement:

| Rubrique | Taux Particip | Montant |
|---|---|---|
| Apport personnel | 5% | 137 500,00 |
| Numéraires | | 137 500,00 |
| Nature | | 0,00 |
| PNR Classique | 25% | 687 500,00 |
| Crédit Bancaire | 70% | 1 925 000,00 |
| TOTAL | 100% | 2 750 000,00 |

### (D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

| | |
|---|---|
| Montant du crédit | 1 925 000,00 |
| Durée du crédit (en semestre) | 13,00 |
| Taux d'intérêt bancaire | 5,5% |
| Taux de bonification | 100% |
| Taux d'intérêt réel | 0,00% |

| Rubrique | SEMESTRE 1 | ANNEE 1 | ANNEE 2 | ANNEE 3 | ANNEE 4 | ANNEE 5 | ANNEE 6 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Principal | 0,00 | 0,00 | 385 000,00 | 385 000,00 | 385 000,00 | 385 000,00 | 385 000,00 |
| Reste à rembourser ( encours) | 1 925 000,00 | 1 925 000,00 | 1 925 000,00 | 1 540 000,00 | 1 155 000,00 | 770 000,00 | 385 000,00 |
| Intérêts Bancaires bonifiés | 0,00 | 52 937,50 | 105 875,00 | 84 700,00 | 63 525,00 | 42 350,00 | 21 175,00 |
| Cotisation au FG | 3 368,75 | 6 737,50 | 6 737,50 | 5 390,00 | 4 042,50 | 2 695,00 | 1 347,50 |
| Cotisation à verser | 30 318,75 | | | | | | |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 7010022668 |
| Nom et Prénom du Gérant : | REZAG DHIKRA |
| Activité : | COIFFURE ET SOINS DE BEAUTE |

## (D.5) TCR PREVISIONNELS

| | ANNEE 1 | ANNEE 2 | ANNEE 3 | ANNEE 4 | ANNEE 5 | ANNEE 6 | ANNEE 7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| VENTES ET PRODUITS ANNEXES | 2 574 000,00 | 2 831 400,00 | 3 114 540,00 | 3 425 994,00 | 3 768 593,40 | 4 145 452,74 | 4 559 998,01 |
| VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS | | | | | | | |
| PRODUCTION IMMOBILISEE | | | | | | | |
| SUBVENTIONS D'EXPLOITATION | | | | | | | |
| **I- PRODUCTION DE L'EXERCICE** | 2 574 000,00 | 2 831 400,00 | 3 114 540,00 | 3 425 994,00 | 3 768 593,40 | 4 145 452,74 | 4 559 998,01 |
| Achats consommés | 66 000,00 | 69 300,00 | 72 765,00 | 76 403,25 | 80 223,41 | 84 234,58 | 88 446,31 |
| Services extérieurs et autres consommations | 459 753,00 | 478 143,12 | 497 268,84 | 517 159,60 | 537 845,98 | 559 359,82 | 581 734,21 |
| **II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | 525 753,00 | 547 443,12 | 570 033,84 | 593 562,85 | 618 069,40 | 643 594,40 | 670 180,53 |
| **III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | 2 048 247,00 | 2 283 956,88 | 2 544 506,16 | 2 832 431,15 | 3 150 524,00 | 3 501 858,34 | 3 889 817,49 |
| Charges de personnel | 1 120 463,45 | 1 169 175,77 | 1 221 935,56 | 1 245 287,41 | 1 298 141,85 | 1 407 059,01 | 1 467 877,81 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | | | | | | |
| **IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | 927 783,55 | 1 114 781,11 | 1 322 570,60 | 1 587 143,74 | 1 852 382,15 | 2 094 799,32 | 2 421 939,67 |
| Autres produits opérationnels | | | | | | | |
| Autres charges opérationnelles | | | | | | | |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | 510 658,45 | 510 658,45 | 510 658,45 | 510 658,45 | 510 658,45 | 0,00 | 0,00 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | | | | | |
| **V-RESULTAT OPERATIONNEL** | 417 125,10 | 604 122,66 | 811 912,15 | 1 076 485,29 | 1 341 723,70 | 2 094 799,32 | 2 421 939,67 |
| Produits financiers | | | | | | | |
| Charges financières | 3 368,75 | 6 737,50 | 6 737,50 | 5 390,00 | 4 042,50 | 2 695,00 | 1 347,50 |
| **VI-RESULTAT FINANCIER** | -3 368,75 | -6 737,50 | -6 737,50 | -5 390,00 | -4 042,50 | -2 695,00 | -1 347,50 |
| **VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)** | 413 756,35 | 597 385,16 | 805 174,65 | 1 071 095,29 | 1 337 681,20 | 2 092 104,32 | 2 420 592,17 |
| Impots exigibles sur résultats ordinaires | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 128 531,43 | 160 521,74 | 251 052,52 | 290 471,06 |
| Impots différés (variations) sur résultats ordinaires | | | | | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | 2 574 000,00 | 2 831 400,00 | 3 114 540,00 | 3 425 994,00 | 3 768 593,40 | 4 145 452,74 | 4 559 998,01 |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | 2 160 243,65 | 2 234 014,84 | 2 309 365,35 | 2 483 430,14 | 2 591 433,94 | 2 304 400,94 | 2 429 876,90 |
| **VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | 413 756,35 | 597 385,16 | 805 174,65 | 814 032,42 | 1 016 637,71 | 1 589 999,28 | 1 839 650,05 |
| Elements extraordinaires (produits) (à préciser) | | | | | | | |
| Elements extraordinaires (charges) (à préciser) | | | | | | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | 413 756,35 | 597 385,16 | 805 174,65 | 814 032,42 | 1 016 637,71 | 1 589 999,28 | 1 839 650,05 |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | | | | | |
| **XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)** | 413 756,35 | 597 385,16 | 805 174,65 | 814 032,42 | 1 016 637,71 | 1 589 999,28 | 1 839 650,05 |
| Dont part des minoritaires (1) | | | | | | | |
| Part du groupe (1) | | | | | | | |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 7010022668 |
| Nom et Prénom du Gérant : | REZAG DHIKRA |
| Activité : | COIFFURE ET SOINS DE BEAUTE |

| ACTIF | 1er année | | | 2 ème année | | | 3 ème Année | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET |
| ACTIF IMMOBILISE ( NON COURANT) | 2 553 292,25 | 510 658,45 | 2 042 633,80 | 2 553 292,25 | 1 021 316,90 | 1 531 975,35 | 2 553 292,25 | 1 531 975,35 | 1 021 316,90 |
| **Immobilisations Incorporelles** | | | | | | | | | |
| Frais d'établissement | 70 000,25 | 14 000,05 | 56 000,20 | 70 000,25 | 28 000,10 | 42 000,15 | 70 000,25 | 42 000,15 | 28 000,10 |
| Logiciel, Licences,,, | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| **Immobilisations Corporelles** | | | | | | | | | |
| Equipements de production | 2 483 292,00 | 496 658,40 | 1 986 633,60 | 2 483 292,00 | 993 316,80 | 1 489 975,20 | 2 483 292,00 | 1 489 975,20 | 993 316,80 |
| Outillages | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Matériel Roulant | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Matériel et mobilier de bureau | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Materiels informatiques | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Aménagement | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Frais d'installation | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Cheptel | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| Autres immobilisations | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ACTIF COURANT | | | 1 148 072,55 | | | 1 815 409,81 | | | 2 533 857,75 |
| STOCKS ET ENCOURS | | | | | | | | | |
| Matieres Premières (et Fournitures) | | | - | | | | | | |
| CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES | | | | | | | | | |
| Frais de la location | | | - | | | | | | |
| Cotisation FG | 30 318,75 | | 26 950,00 | 26 950,00 | | 20 212,50 | 20 212,50 | | 13 475,00 |
| DISPONIBILITES ET ASSIMILES | | | 1 121 122,55 | | | 1 815 409,81 | | | 2 533 857,75 |
| Caisse | | | 336 336,76 | | | 544 622,94 | | | 760 157,32 |
| Banque | | | 784 785,78 | | | 1 270 786,86 | | | 1 773 700,42 |
| T O T A L | | | **3 190 706,35** | | | **3 347 385,16** | | | **3 555 174,65** |
| CAPITAUX PROPRES | | | 137 500,00 | | | 137 500,00 | | | 137 500,00 |
| Résultat net de l'exercice | | | 413 756,35 | | | 597 385,16 | | | 805 174,65 |
| PASSIFS NON COURANTS | | | | | | | | | |
| Emprunts auprès des établissements de crédit | | | 1 925 000,00 | | | 1 925 000,00 | | | 1 925 000,00 |
| Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique) | | | 687 500,00 | | | 687 500,00 | | | 687 500,00 |
| Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO) | | | - | | | - | | | - |
| T O T A L | | | **3 163 756,35** | | | **3 347 385,16** | | | **3 555 174,65** |

0,00

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 7010022668 |
| Nom et Prénom du Gérant : | REZAG DHIKRA |
| Activité : | COIFFURE ET SOINS DE BEAUTE |

## (D.4) BILAN D'OUVERTURE

| ACTIF | MONTANT | PASSIF | MONTANT |
|---|---|---|---|
| | | | |
| *ACTIF IMMOBILISE ( NON COURANT)* | | *CAPITAUX PROPRES* | 137 500,00 |
| ***Immobilisations Incorporelles*** | | | |
| Frais d'établissement | 70 000,25 | | |
| Logiciel, Licences,,, | 0,00 | | |
| ***Immobilisations Corporelles*** | | | |
| Equipements de production | 2 483 292,00 | | |
| Outillages | 0,00 | | |
| Materiel Roulant | 0,00 | | |
| Matériel et mobilier de bureau | 0,00 | | |
| Materiels informatiques | 0,00 | | |
| Aménagement | 0,00 | | |
| Frais d'installation | 0,00 | | |
| Cheptel | 0,00 | | |
| Autres immobilisations | 0,00 | | |
| *ACTIF COURANT* | | | |
| ***STOCKS ET ENCOURS*** | | | |
| Matieres Premières (et Fournitures) | 0,00 | | |
| ***CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES*** | | *PASSIFS NON COURANTS* | |
| *Frais de la location* | 0,00 | Emprunts auprès des établissements de crédit | 1 925 000,00 |
| ***DISPONIBILITES ET ASSIMILES*** | | Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique) | 687 500,00 |
| Banque (cotisation fonds de garantie) | 30 318,75 | Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO) | 0,00 |
| Banque (Assurance) | 39 753,00 | | |
| Banque (Fonds de roulement, formation, transitaire) | 126 636,00 | | |
| T O T A L | 2 750 000,00 | T O T A L | 2 750 000,00 |

**Chiffres d'affaires prévisionnel**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **Nombre de jour /mois** | 26 | **Nombre de mois** | 11 | FAUX | FAUX FAUX |

Exemple : Prévison d'un chiffre d'affaires de 4.500 DA/jour avec une évolution annuelle de 10%

En considérant une moyenne d'activité de (6 jours X 48 semaines) soit 288 jours / an.

| | Nombre Jours/an | CA / Jours | Montant | |
|---|---|---|---|---|
| **Ventes marchandises** | 286 | | 0,00 | |
| **Production vendue** | 286 | 0 | 0,00 | |
| **prestations fournies** | 286 | 9000 | 2 574 000,00 | |
| **Chiffre d'affaires** | | | 2 574 000,00 | |

| *Rubriques* | EX1 | EX2 | EX3 | EX4 | EX5 | EX6 | EX7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Ventes marchandises** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Production vendue** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **prestations fournies** | 2 574 000,00 | 2 831 400,00 | 3 114 540,00 | 3 425 994,00 | 3 768 593,40 | 4 145 452,74 | 4 559 998,01 |
| **Chiffre d'affaires** | 2 574 000,00 | 2 831 400,00 | 3 114 540,00 | 3 425 994,00 | 3 768 593,40 | 4 145 452,74 | 4 559 998,01 |
| **Evolution** | **10%** | **10%** | **10%** | **10%** | **10%** | **10%** | **10%** |

**Consommation de l'exercice:**

| | EX1 | EX2 | EX3 | EX4 | EX5 | EX6 | EX7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Achats consommés** | **66 000,00** | 69 300,00 | 72 765,00 | 76 403,25 | 80 223,41 | 84 234,58 | 88 446,31 |
| **Evolution** | **5%** | **5%** | **5%** | **5%** | **5%** | **5%** | **5%** |
| **Services extérieurs et autres** | *459 753,00* | *478 143,12* | *497 268,84* | *517 159,60* | *537 845,98* | *559 359,82* | *581 734,21* |
| Evolution | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** |

**Charges du personnel:**

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Nombre associés y compris le gérant | 1 | **Salaires associés** | 50 000,00 | | | | |
| Nombre employés | 2 | **Salaires employés** | 20 000,00 | | | | |
| Nombre Total | **3** | **Dont handicapé** | - | **Dont femme** | - | | |
| ***Rubriques*** | **EX1** | **EX2** | **EX3** | **EX4** | **EX5** | **EX6** | **EX7** |
| **Salaires associés** | 756 000,00 | 771 120,00 | 786 542,40 | 802 273,25 | 818 318,71 | 834 685,09 | 851 378,79 |
| **Salaires employés** | 302 400,00 | 308 448,00 | 314 616,96 | 320 909,30 | 327 327,49 | 333 874,03 | 340 551,52 |
| **Evolution annuelle** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** |
| **Frais du personnel** | 1 058 400,00 | 1 079 568,00 | 1 101 159,36 | 1 123 182,55 | 1 145 646,20 | 1 168 559,12 | 1 191 930,30 |
| **Cotisations CASNOS** | 62 063,45 | 89 607,77 | 120 776,20 | 122 104,86 | 152 495,66 | 238 499,89 | 275 947,51 |

ANSEJ

ANSEJ

الديمقراطية الشعبية الجمهورية الجزائرية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

Zone : 1
* Zone 1 : Zone normale
* Zone 2 : Zone à promouvoir

Type de financement: 2 ← ثنائي
*Triangulaire 1
*Mixte 2

## (D) ETUDE FINANCIERE

### (D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

| Rubrique | Coût | Coût TOTAL |
|---|---|---|
| Frais de la location | 0,00 | 0,00 |
| Cotisation fonds de garantie | 0,00 | 0,00 |
| Assurances | 57 000,00 | 57 000,00 |
| Frais Préliminaires | 99 647,00 | 99 647,00 |
| Equipements de production | 4 760 000,00 | 4 760 000,00 |
| Equipements locaux | 4 760 000,00 | |
| Equipements importés | 0,00 | |
| Cheptel | 0,00 | 0,00 |
| Materiels roulants | 0,00 | 0,00 |
| Aménagements | 0,00 | 0,00 |
| Outillages | 0,00 | 0,00 |
| Mobilier de bureau | 0,00 | 0,00 |
| Materiels informatiques | 0,00 | 0,00 |
| Droit de douanes et taxes | 0,00 | 0,00 |
| Autres impots et taxes | 0,00 | 0,00 |
| Frais d'installation | 0,00 | 0,00 |
| Frais de transport | 0,00 | |
| Montage et essais | 0,00 | |
| Fonds de roulement | 0,00 | 0,00 |
| Autres 1 | 0,00 | 0,00 |
| Autres 2 | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL | 4 916 647,00 | 4 916 647,00 |

N°Dossier : 07040020219
Raison sociale KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE
Gérant : KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE
Activité : MECANIQUE DIESEL ( REPARATION ET RENOVATION)

| Montant des équipements importés en DA | Cours de conversion relevé le | | |
|---|---|---|---|
| | Montant Equip | Cours Devise en DA | Montant en DA |
| | 0,00 | 0,00 | 0,00 |

### (D.2) Structure de Financement:

| Rubrique | Taux Particip | Montant |
|---|---|---|
| Apport personnel | 71% | 3 490 819,37 |
| Numéraires | | 3 490 819,37 |
| Nature | | 0,00 |
| PNR Classique | 29% | 1 425 827,63 |
| PNR LO | | 0,00 |
| PNR VA | | 0,00 |
| Crédit Bancaire | 0% | 0,00 |
| TOTAL | 100% | 4 916 647,00 |

### (D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

| | |
|---|---|
| Montant du crédit | 0,00 |
| Durée du crédit | 8,00 |
| Taux d'intérêt bancaire | 5,5% |
| Taux de bonification | 100% |
| Taux d'intérêt réel | 0,00% |

| Rubrique | ANNEE 1 | ANNEE 2 | ANNEE 3 | ANNEE4 | ANNEE 5 | ANNEE 6 | ANNEE 7 | Année 8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Principal | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Reste à rembourser ( encours) | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Intérêts Bancaires bonifiés | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Cotisation au FG | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Cotisation à verser | 0,00 | | | | | | | |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 07010022428 |
| Raison sociale | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Nom et Prénom du Gérant : | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Activité : | MECANIQUE DIESEL ( REPARATION ET RENOVATION) |

## (D.4) BILAN D'OUVERTURE

| ACTIF | MONTANT | PASSIF | MONTANT |
|---|---|---|---|
| | | *1- FONDS PROPRES* | 3 490 819,37 |
| *2- INVESTISSEMENT* | | | |
| | | | |
| Frais Préliminaires | 99 647,00 | | |
| CFG | 0,00 | | |
| Assurance | 57 000,00 | | |
| Equipements de production | 4 760 000,00 | | |
| Outillages | 0,00 | | |
| Materiel Roulant | 0,00 | | |
| Matriels de bureau | 0,00 | | |
| Materiels informatiques | 0,00 | | |
| Aménagement | 0,00 | | |
| Autres | 0,00 | | |
| | | | |
| *3- STOCKS* | | | |
| Matieres et Fournit | 0,00 | | |
| *4- CREANCES* | | *5- DETTES D'INVESTISSEMENT* | |
| Caisse et banque | 0,00 | Emprunts bancaires(CMT) | 0,00 |
| *Frais de la location* | 0,00 | Autres emprunts (PNR Classique) | 1 425 827,63 |
| | | Autres emprunts (PNR LO) | 0,00 |
| | | Autres emprunts (PNR VA) | 0,00 |
| T O T A L | 4 916 647,00 | T O T A L | 4 916 647,00 |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 07010022428 |
| Raison sociale | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Nom et Prénom du Gérant : | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Activité : | MECANIQUE DIESEL ( REPARATION ET RENOVATION) |

## Bilan Prévisionnels

| ACTIF | 1er année | | | 2 ème année | | | 3 ème Année | | | 4 ème année | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET |
| **2-INVESTISSEMENTS** | 4 916 647,00 | 507 329,40 | 4 409 317,60 | 4 916 647,00 | 1 014 658,80 | 3 901 988,20 | 4 916 647,00 | 1 521 988,20 | 3 394 658,80 | 4 916 647,00 | 2 029 317,60 | 2 887 329,40 |
| Cotisation fonds de garantie | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Assurances | 57 000,00 | 11 400,00 | 45 600,00 | 57 000,00 | 22 800,00 | 34 200,00 | 57 000,00 | 34 200,00 | 22 800,00 | 57 000,00 | 45 600,00 | 11 400,00 |
| Frais Préliminaires | 99 647,00 | 19 929,40 | 79 717,60 | 99 647,00 | 39 858,80 | 59 788,20 | 99 647,00 | 59 788,20 | 39 858,80 | 99 647,00 | 79 717,60 | 19 929,40 |
| Equipements de Production | 4 760 000,00 | 476 000,00 | 4 284 000,00 | 4 760 000,00 | 952 000,00 | 3 808 000,00 | 4 760 000,00 | 1 428 000,00 | 3 332 000,00 | 4 760 000,00 | 1 904 000,00 | 2 856 000,00 |
| Cheptel | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Outillages | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Equipements Roulant | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Materiels de bureau | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Materiels informatiques | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Aménagement | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Autres | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **3-STOCKS** | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Matieres et Fournit | | | | | | | | | | | | 0,00 |
| **4- CREANCES** | | | -1 108 267,00 | | | -494 627,80 | | | 20 981,18 | | | 613 070,46 |
| la caisse | | | -332 480,10 | | | -148 388,34 | | | 6 294,35 | | | 183 921,14 |
| Banque | | | -775 786,90 | | | -346 239,46 | | | 14 686,82 | | | 429 149,32 |
| Frais de location | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| TOTAL | | | 3 301 050,60 | | | 3 407 360,40 | | | 3 415 639,98 | | | 3 500 399,86 |
| PASSIF | | | | | | | | | | | | |
| **1- FONDS PROPRES** | | | 3 490 819,37 | | | 3 490 819,37 | | | 3 490 819,37 | | | 3 490 819,37 |
| Resultat en Inst.D'affect. | | | | | | | | | | | | |
| **5- DETTES D'INVESTISS** | | | | | | | | | | | | |
| Emprunts bancaires | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| Autres emprunts (ANSEJ) | | | 1 425 827,63 | | | 1 425 827,63 | | | 1 425 827,63 | | | 1 425 827,63 |
| Dettes fournisseurs | | | | | | | | | | | | |
| Dettes à court terme | | | | | | | | | | | | |
| Détention pour compte | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| Dettes d'exploitation | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| **RÉSULTATS** | | | -1 615 596,40 | | | -1 509 286,60 | | | -1 501 007,02 | | | -1 416 247,14 |
| TOTAL | | | 3 301 050,60 | | | 3 407 360,40 | | | 3 415 639,98 | | | 3 500 399,86 |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 07010022428 |
| Raison sociale | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Nom et Prénom du Gérant : | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Activité : | MECANIQUE DIESEL ( REPARATION ET RENOVATION) |

## Bilan Prévisionnels

| ACTIF | 5 ème Année | | | 6 ème Année | | | 7 ème Année | | | 8 ème Année | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET |
| **2-INVESTISSEMENTS** | 4 916 647,00 | 2 536 647,00 | 2 380 000,00 | 4 760 000,00 | 2 856 000,00 | 1 904 000,00 | 4 760 000,00 | 3 332 000,00 | 1 428 000,00 | 4 760 000,00 | 3 808 000,00 | 952 000,00 |
| Cotisation fonds de garantie | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Assurances | 57 000,00 | 57 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Frais Préliminaires | 99 647,00 | 99 647,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Equipements de Production | 4 760 000,00 | 2 380 000,00 | 2 380 000,00 | 4 760 000,00 | 2 856 000,00 | 1 904 000,00 | 4 760 000,00 | 3 332 000,00 | 1 428 000,00 | 4 760 000,00 | 3 808 000,00 | 952 000,00 |
| Cheptel | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Outillages | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Equipements Roulant | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Materiels de bureau | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Materiels informatiques | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Aménagement | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Autres | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **3-STOCKS** | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| Matieres et Fournit | | | | | | | | | | | | |
| **4- CREANCES** | | | 1 132 282,47 | | | 1 660 646,83 | | | 3 488 647,00 | | | 3 964 647,00 |
| la caisse | | | 339 684,74 | | | 498 194,05 | | | 1 046 594,10 | | | 1 189 394,10 |
| Banque | | | 792 597,73 | | | 1 162 452,78 | | | 2 442 052,90 | | | 2 775 252,90 |
| Frais de location | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| TOTAL | | | 3 512 282,47 | | | 3 564 646,83 | | | 4 916 647,00 | | | 4 916 647,00 |
| PASSIF | | | | | | | | | | | | |
| **1- FONDS PROPRES** | | | 3 490 819,37 | | | 3 490 819,37 | | | 3 490 819,37 | | | 3 490 819,37 |
| Resultat en Inst.D'affect. | | | | | | | | | | | | |
| **5- DETTES D'INVESTISS** | | | | | | | | | | | | |
| Emprunts bancaires | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| Autres emprunts (ANSEJ) | | | 1 425 827,63 | | | 1 425 827,63 | | | 1 425 827,63 | | | 1 425 827,63 |
| Dettes fournisseurs | | | | | | | | | | | | |
| Dettes à court terme | | | | | | | | | | | | |
| Détention pour compte | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| Dettes d'exploitation | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| **RÉSULTATS** | | | -1 404 364,53 | | | -1 352 000,17 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| TOTAL | | | 3 512 282,47 | | | 3 564 646,83 | | | 4 916 647,00 | | | 4 916 647,00 |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 07010022428 |
| Raison sociale | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Nom et Prénom du Gérant : | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Activité : | MECANIQUE DIESEL ( REPARATION ET RENOVATION) |

## (D.5) TCR PREVISIONNELS

| | ANNEE 1 | ANNEE 2 | ANNEE 3 | ANNEE 4 | ANNEE 5 | ANNEE 6 | ANNEE 7 | ANNEE 8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Ventes marchandises | | | | | | | | |
| Marchandises consommées | | | | | | | | |
| **Marge brute** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Production vendue** | 284 940,00 | 313 434,00 | 344 777,40 | 379 255,14 | 417 180,65 | 458 898,72 | 504 788,59 | 555 267,45 |
| **Prestations fournies** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Matière et fournitures consom, | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Services | 140 000,00 | 145 600,00 | 151 424,00 | 157 480,96 | 163 780,20 | 170 331,41 | 177 144,66 | 184 230,45 |
| Transport | 40 000,00 | 41 600,00 | 43 264,00 | 44 994,56 | 46 794,34 | 48 666,12 | 50 612,76 | 52 637,27 |
| Loyers charges locatives | 100 000,00 | 104 000,00 | 108 160,00 | 112 486,40 | 116 985,86 | 121 665,29 | 126 531,90 | 131 593,18 |
| Entretien et réparation | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Autres services | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Valeur ajoutée** | 144 940,00 | 167 834,00 | 193 353,40 | 221 774,18 | 253 400,46 | 288 567,31 | 327 643,93 | 371 037,00 |
| Frais de personnel | 1 096 560,00 | 1 118 491,20 | 1 140 861,02 | 1 163 678,24 | 1 186 951,81 | 1 210 690,85 | 1 234 904,66 | 1 259 602,76 |
| Frais divers | 156 647,00 | 51 300,00 | 46 170,00 | 41 553,00 | 37 397,70 | 33 657,93 | 30 292,14 | 27 262,92 |
| Assurances | 57 000,00 | 51 300,00 | 46 170,00 | 41 553,00 | 37 397,70 | 33 657,93 | 30 292,14 | 27 262,92 |
| Autres frais | 99 647,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Droit de douanes | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Amortissements | 507 329,40 | 507 329,40 | 507 329,40 | 507 329,40 | 507 329,40 | 507 329,40 | 507 329,40 | 507 329,40 |
| **Charges d'exploitation** | 1 760 536,40 | 1 677 120,60 | 1 694 360,42 | 1 712 560,64 | 1 731 678,91 | 1 751 678,18 | 1 772 526,20 | 1 794 195,08 |
| **RBE** | -1 615 596,40 | -1 509 286,60 | -1 501 007,02 | -1 490 786,46 | -1 478 278,45 | -1 463 110,86 | -1 444 882,27 | -1 423 158,08 |
| IFU | 0,00 | 0,00 | 0,00 | -74 539,32 | -73 913,92 | -73 155,54 | -72 244,11 | -71 157,90 |
| **R.net d'exploitation** | -1 615 596,40 | -1 509 286,60 | -1 501 007,02 | -1 416 247,14 | -1 404 364,53 | -1 389 955,32 | -1 372 638,16 | -1 352 000,17 |
| Cash flow net | -1 108 267,00 | -1 001 957,20 | -993 677,62 | -908 917,74 | -897 035,13 | -882 625,92 | -865 308,76 | -844 670,77 |
| Cash flow cumulés | -1 108 267,00 | -2 110 224,20 | -3 103 901,82 | -4 012 819,57 | -4 909 854,70 | -5 792 480,62 | -6 657 789,37 | -7 502 460,15 |
| Cash flow actualisés | -1 035 763,55 | -875 148,22 | -811 136,93 | -693 408,99 | -639 573,65 | -629 300,08 | -616 953,18 | -602 238,59 |
| **VAN** | -10 820 170,21 | | | | | | | |

ANSEJ

الديمقراطية الشعبية الجمهورية الجزائرية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

Zone : 1
* Zone 1 : Zone normale
* Zone 2 : Zone à promouvoir

Type de financement: 1
*Triangulaire 1
*Mixte 2

## (D) ETUDE FINANCIERE

### (D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

| Rubrique | Coût | Coût TOTAL |
|---|---|---|
| Frais de la location | 0,00 | 0,00 |
| Cotisation fonds de garantie | 73 353,00 | 73 353,00 |
| Assurances | 57 000,00 | 57 000,00 |
| Frais Préliminaires | 99 647,00 | 99 647,00 |
| Equipements de production | 4 760 000,00 | 4 760 000,00 |
| Equipements locaux | 4 760 000,00 | |
| Equipements importés | 0,00 | |
| Cheptel | 0,00 | 0,00 |
| Materiels roulants | 0,00 | 0,00 |
| Aménagements | 0,00 | 0,00 |
| Outillages | 0,00 | 0,00 |
| Mobilier de bureau | 0,00 | 0,00 |
| Materiels informatiques | 0,00 | 0,00 |
| Droit de douanes et taxes | 0,00 | 0,00 |
| Autres impots et taxes | 0,00 | 0,00 |
| Frais d'installation | 0,00 | 0,00 |
| Frais de transport | 0,00 | |
| Montage et essais | 0,00 | |
| Fonds de roulement | 0,00 | 0,00 |
| Autres 1 | 0,00 | 0,00 |
| Autres 2 | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL | 4 990 000,00 | 4 990 000,00 |

N°Dossier : 07040020219
Raison sociale KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE
Gérant : KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE
Activité : MECANIQUE DIESEL ( REPARATION ET RENOVATION)

| Montant des équipements importés en DA | Cours de conversion relevé le | | |
|---|---|---|---|
| | Montant Equip | Cours Devise en DA | Montant en DA |
| | 0,00 | 0,00 | 0,00 |

### (D.2) Structure de Financement:

| Rubrique | Taux Particip | Montant |
|---|---|---|
| Apport personnel | 1% | 49 900,00 |
| Numéraires | | 49 900,00 |
| Nature | | 0,00 |
| PNR Classique | 29% | 1 447 100,00 |
| PNR LO | | 0,00 |
| PNR VA | | 0,00 |
| Crédit Bancaire | 70% | 3 493 000,00 |
| TOTAL | 100% | 4 990 000,00 |

### (D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

| | |
|---|---|
| Montant du crédit | 3 493 000,00 |
| Durée du crédit | 8,00 |
| Taux d'intérêt bancaire | 5,5% |
| Taux de bonification | 100% |
| Taux d'intérêt réel | 0,00% |

| Rubrique | ANNEE 1 | ANNEE 2 | ANNEE 3 | ANNEE4 | ANNEE 5 | ANNEE 6 | ANNEE 7 | Année 8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Principal | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 698 600,00 | 698 600,00 | 698 600,00 | 698 600,00 | 698 600,00 |
| Reste à rembourser ( encours) | 3 493 000,00 | 3 493 000,00 | 3 493 000,00 | 3 493 000,00 | 2 794 400,00 | 2 095 800,00 | 1 397 200,00 | 698 600,00 |
| Intérêts Bancaires bonifiés | 0,00 | 192 115,00 | 192 115,00 | 192 115,00 | 153 692,00 | 115 269,00 | 76 846,00 | 38 423,00 |
| Cotisation au FG | 12 225,50 | 12 225,50 | 12 225,50 | 12 225,50 | 9 780,40 | 7 335,30 | 4 890,20 | 2 445,10 |
| Cotisation à verser | 73 353,00 | | | | | | | |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 07010022428 |
| Raison sociale | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Nom et Prénom du Gérant : | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Activité : | MECANIQUE DIESEL ( REPARATION ET RENOVATION) |

## (D.4) BILAN D'OUVERTURE

| ACTIF | MONTANT | PASSIF | MONTANT |
|---|---|---|---|
| | | *1- FONDS PROPRES* | 49 900,00 |
| *2- INVESTISSEMENT* | | | |
| | | | |
| Frais Préliminaires | 99 647,00 | | |
| CFG | 73 353,00 | | |
| Assurance | 57 000,00 | | |
| Equipements de production | 4 760 000,00 | | |
| Outillages | 0,00 | | |
| Materiel Roulant | 0,00 | | |
| Matriels de bureau | 0,00 | | |
| Materiels informatiques | 0,00 | | |
| Aménagement | 0,00 | | |
| Autres | 0,00 | | |
| | | | |
| *3- STOCKS* | | | |
| Matieres et Fournit | 0,00 | | |
| *4- CREANCES* | | *5- DETTES D'INVESTISSEMENT* | |
| Caisse et banque | 0,00 | Emprunts bancaires(CMT) | 3 493 000,00 |
| *Frais de la location* | 0,00 | Autres emprunts (PNR Classique) | 1 447 100,00 |
| | | Autres emprunts (PNR LO) | 0,00 |
| | | Autres emprunts (PNR VA) | 0,00 |
| T O T A L | 4 990 000,00 | T O T A L | 4 990 000,00 |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 07010022428 |
| Raison sociale | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Nom et Prénom du Gérant : | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Activité : | MECANIQUE DIESEL ( REPARATION ET RENOVATION) |

## Bilan Prévisionnels

| ACTIF | 1er année | | | 2 ème année | | | 3 ème Année | | | 4 ème année | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET |
| **2-INVESTISSEMENTS** | 4 990 000,00 | 522 000,00 | 4 468 000,00 | 4 990 000,00 | 1 044 000,00 | 3 946 000,00 | 4 990 000,00 | 1 566 000,00 | 3 424 000,00 | 4 990 000,00 | 2 088 000,00 | 2 902 000,00 |
| Cotisation fonds de garantie | 73 353,00 | 14 670,60 | 58 682,40 | 73 353,00 | 29 341,20 | 44 011,80 | 73 353,00 | 44 011,80 | 29 341,20 | 73 353,00 | 58 682,40 | 14 670,60 |
| Assurances | 57 000,00 | 11 400,00 | 45 600,00 | 57 000,00 | 22 800,00 | 34 200,00 | 57 000,00 | 34 200,00 | 22 800,00 | 57 000,00 | 45 600,00 | 11 400,00 |
| Frais Préliminaires | 99 647,00 | 19 929,40 | 79 717,60 | 99 647,00 | 39 858,80 | 59 788,20 | 99 647,00 | 59 788,20 | 39 858,80 | 99 647,00 | 79 717,60 | 19 929,40 |
| Equipements de Production | 4 760 000,00 | 476 000,00 | 4 284 000,00 | 4 760 000,00 | 952 000,00 | 3 808 000,00 | 4 760 000,00 | 1 428 000,00 | 3 332 000,00 | 4 760 000,00 | 1 904 000,00 | 2 856 000,00 |
| Cheptel | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Outillages | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Equipements Roulant | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Materiels de bureau | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Materiels informatiques | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Aménagement | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Autres | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **3-STOCKS** | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Matieres et Fournit | | | | | | | | | | | | 0,00 |
| **4- CREANCES** | | | -1 120 492,50 | | | -492 182,70 | | | 38 096,88 | | | 646 201,56 |
| la caisse | | | -336 147,75 | | | -147 654,81 | | | 11 429,06 | | | 193 860,47 |
| Banque | | | -784 344,75 | | | -344 527,89 | | | 26 667,81 | | | 452 341,09 |
| Frais de location | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| TOTAL | | | 3 347 507,50 | | | 3 453 817,30 | | | 3 462 096,88 | | | 3 548 201,56 |
| PASSIF | | | | | | | | | | | | |
| **1- FONDS PROPRES** | | | 49 900,00 | | | 49 900,00 | | | 49 900,00 | | | 49 900,00 |
| Resultat en Inst.D'affect. | | | | | | | | | | | | |
| **5- DETTES D'INVESTISS** | | | | | | | | | | | | |
| Emprunts bancaires | | | 3 493 000,00 | | | 3 493 000,00 | | | 3 493 000,00 | | | 3 493 000,00 |
| Autres emprunts (ANSEJ) | | | 1 447 100,00 | | | 1 447 100,00 | | | 1 447 100,00 | | | 1 447 100,00 |
| Dettes fournisseurs | | | | | | | | | | | | |
| Dettes à court terme | | | | | | | | | | | | |
| Détention pour compte | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| Dettes d'exploitation | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| **RÉSULTATS** | | | -1 642 492,50 | | | -1 536 182,70 | | | -1 527 903,12 | | | -1 441 798,44 |
| TOTAL | | | 3 347 507,50 | | | 3 453 817,30 | | | 3 462 096,88 | | | 3 548 201,56 |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 07010022428 |
| Raison sociale | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Nom et Prénom du Gérant : | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Activité : | MECANIQUE DIESEL ( REPARATION ET RENOVATION) |

## Bilan Prévisionnels

| ACTIF | 5 ème Année | | | 6 ème Année | | | 7 ème Année | | | 8 ème Année | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET | BRUT | AMORT | NET |
| **2-INVESTISSEMENTS** | 4 990 000,00 | 2 610 000,00 | 2 380 000,00 | 4 760 000,00 | 2 856 000,00 | 1 904 000,00 | 4 760 000,00 | 3 332 000,00 | 1 428 000,00 | 4 760 000,00 | 3 808 000,00 | 952 000,00 |
| Cotisation fonds de garantie | 73 353,00 | 73 353,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Assurances | 57 000,00 | 57 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Frais Préliminaires | 99 647,00 | 99 647,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Equipements de Production | 4 760 000,00 | 2 380 000,00 | 2 380 000,00 | 4 760 000,00 | 2 856 000,00 | 1 904 000,00 | 4 760 000,00 | 3 332 000,00 | 1 428 000,00 | 4 760 000,00 | 3 808 000,00 | 952 000,00 |
| Cheptel | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Outillages | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Equipements Roulant | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Materiels de bureau | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Materiels informatiques | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Aménagement | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Autres | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **3-STOCKS** | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| Matieres et Fournit | | | | | | | | | | | | |
| **4- CREANCES** | | | 483 807,02 | | | 320 539,91 | | | 1 466 200,00 | | | 1 243 600,00 |
| la caisse | | | 145 142,11 | | | 96 161,97 | | | 439 860,00 | | | 373 080,00 |
| Banque | | | 338 664,91 | | | 224 377,94 | | | 1 026 340,00 | | | 870 520,00 |
| Frais de location | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| TOTAL | | | 2 863 807,02 | | | 2 224 539,91 | | | 2 894 200,00 | | | 2 195 600,00 |
| PASSIF | | | | | | | | | | | | |
| **1- FONDS PROPRES** | | | 49 900,00 | | | 49 900,00 | | | 49 900,00 | | | 49 900,00 |
| Resultat en Inst.D'affect. | | | | | | | | | | | | |
| **5- DETTES D'INVESTISS** | | | | | | | | | | | | |
| Emprunts bancaires | | | 2 794 400,00 | | | 2 095 800,00 | | | 1 397 200,00 | | | 698 600,00 |
| Autres emprunts (ANSEJ) | | | 1 447 100,00 | | | 1 447 100,00 | | | 1 447 100,00 | | | 1 447 100,00 |
| Dettes fournisseurs | | | | | | | | | | | | |
| Dettes à court terme | | | | | | | | | | | | |
| Détention pour compte | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| Dettes d'exploitation | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| **RÉSULTATS** | | | -1 427 592,98 | | | -1 368 260,09 | | | 0,00 | | | 0,00 |
| TOTAL | | | 2 863 807,02 | | | 2 224 539,91 | | | 2 894 200,00 | | | 2 195 600,00 |

| | |
|---|---|
| N°Dossier : | 07010022428 |
| Raison sociale | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Nom et Prénom du Gérant : | KHIREDDINE HOUSSAMEDDINE |
| Activité : | MECANIQUE DIESEL ( REPARATION ET RENOVATION) |

## (D.5) TCR PREVISIONNELS

| | ANNEE 1 | ANNEE 2 | ANNEE 3 | ANNEE 4 | ANNEE 5 | ANNEE 6 | ANNEE 7 | ANNEE 8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Ventes marchandises | | | | | | | | |
| Marchandises consommées | | | | | | | | |
| **Marge brute** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Production vendue** | 284 940,00 | 313 434,00 | 344 777,40 | 379 255,14 | 417 180,65 | 458 898,72 | 504 788,59 | 555 267,45 |
| **Prestations fournies** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Matière et fournitures consom, | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Services | 140 000,00 | 145 600,00 | 151 424,00 | 157 480,96 | 163 780,20 | 170 331,41 | 177 144,66 | 184 230,45 |
| Transport | 40 000,00 | 41 600,00 | 43 264,00 | 44 994,56 | 46 794,34 | 48 666,12 | 50 612,76 | 52 637,27 |
| Loyers charges locatives | 100 000,00 | 104 000,00 | 108 160,00 | 112 486,40 | 116 985,86 | 121 665,29 | 126 531,90 | 131 593,18 |
| Entretien et réparation | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Autres services | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Valeur ajoutée** | 144 940,00 | 167 834,00 | 193 353,40 | 221 774,18 | 253 400,46 | 288 567,31 | 327 643,93 | 371 037,00 |
| Frais de personnel | 1 096 560,00 | 1 118 491,20 | 1 140 861,02 | 1 163 678,24 | 1 186 951,81 | 1 210 690,85 | 1 234 904,66 | 1 259 602,76 |
| Frais divers | 168 872,50 | 63 525,50 | 58 395,50 | 53 778,50 | 47 178,10 | 40 993,23 | 35 182,34 | 29 708,02 |
| Assurances | 57 000,00 | 51 300,00 | 46 170,00 | 41 553,00 | 37 397,70 | 33 657,93 | 30 292,14 | 27 262,92 |
| Autres frais | 111 872,50 | 12 225,50 | 12 225,50 | 12 225,50 | 9 780,40 | 7 335,30 | 4 890,20 | 2 445,10 |
| Droit de douanes | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Amortissements | 522 000,00 | 522 000,00 | 522 000,00 | 522 000,00 | 522 000,00 | 522 000,00 | 522 000,00 | 522 000,00 |
| **Charges d'exploitation** | 1 787 432,50 | 1 704 016,70 | 1 721 256,52 | 1 739 456,74 | 1 756 129,91 | 1 773 684,08 | 1 792 087,00 | 1 811 310,78 |
| **RBE** | -1 642 492,50 | -1 536 182,70 | -1 527 903,12 | -1 517 682,56 | -1 502 729,45 | -1 485 116,76 | -1 464 443,07 | -1 440 273,78 |
| IFU | 0,00 | 0,00 | 0,00 | -75 884,13 | -75 136,47 | -74 255,84 | -73 222,15 | -72 013,69 |
| **R.net d'exploitation** | -1 642 492,50 | -1 536 182,70 | -1 527 903,12 | -1 441 798,44 | -1 427 592,98 | -1 410 860,92 | -1 391 220,92 | -1 368 260,09 |
| Cash flow net | -1 120 492,50 | -1 014 182,70 | -1 005 903,12 | -919 798,44 | -905 592,98 | -888 860,92 | -869 220,92 | -846 260,09 |
| Cash flow cumulés | -1 120 492,50 | -2 134 675,20 | -3 140 578,32 | -4 060 376,76 | -4 965 969,74 | -5 854 830,67 | -6 724 051,58 | -7 570 311,67 |
| Cash flow actualisés | -1 047 189,25 | -885 826,45 | -821 116,58 | -701 709,82 | -645 675,28 | -633 745,55 | -619 742,50 | -603 371,75 |
| **VAN** | -10 948 377,19 | | | | | | | |

# ANSEJ

## Chiffres d'affaires prévisionnel

**Nombre de jour /mois** 30 **Nombre de mois** 3

Exemple : Prévison d'un chiffre d'affaires de 4.500 DA/jour avec une évolution annuelle de 10%
En considérant une moyenne d'activité de (6 jours X 48 semaines) soit 288 jours / an.

| | Nombre Jours/an | CA / Jours | Montant | |
|---|---|---|---|---|
| **Ventes marchandises** | 90 | 6 | 540,00 | |
| **Production vendue** | 90 | 3166 | 284 940,00 | |
| **prestations fournies** | 90 | 0 | 0,00 | |
| **Chiffre d'affaires** | | | 285 480,00 | |

| | |
|---|---|
| VAN | -10 948 377,19 |
| RBE 1ER ANNEE | -1 642 492,50 |

| *Rubriques* | EX1 | EX2 | EX3 | EX4 | EX5 | EX6 | EX7 | EX8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Ventes marchandises** | 540,00 | 594,00 | 653,40 | 718,74 | 790,61 | 869,68 | 956,64 | 1 052,31 |
| **Production vendue** | 284 940,00 | 313 434,00 | 344 777,40 | 379 255,14 | 417 180,65 | 458 898,72 | 504 788,59 | 555 267,45 |
| **prestations fournies** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Chiffre d'affaires** | 285 480,00 | 314 028,00 | 345 430,80 | 379 973,88 | 417 971,27 | 459 768,39 | 505 745,23 | 556 319,76 |
| **Evolution** | 10% | 10% | 10% | 10% | 10% | 10% | 10% | |

Marchandises et matières consommées

| *Rubriques* | EX1 | EX2 | EX3 | EX4 | EX5 | EX6 | EX7 | EX8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 378,00 | 396,90 | 416,75 | 437,58 | 459,46 | 482,43 | 506,56 | 531,88 |
| **Matières et Fournitures consom** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Evolution** | 5% | 5% | 5% | 5% | 5% | 5% | 5% | |

Services :

| | EX1 | EX2 | EX3 | EX4 | EX5 | EX6 | EX7 | EX8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **SERVICES** | *140 000,00* | *145 600,00* | *151 424,00* | *157 480,96* | *163 780,20* | *170 331,41* | *177 144,66* | *184 230,45* |
| Transport | ***40 000,00*** | *41 600,00* | *43 264,00* | *44 994,56* | *46 794,34* | *48 666,12* | *50 612,76* | *52 637,27* |
| Loyers et charges locatives | ***100 000,00*** | *104 000,00* | *108 160,00* | *112 486,40* | *116 985,86* | *121 665,29* | *126 531,90* | *131 593,18* |
| Entretien et réparation | ***0,00*** | *0,00* | *0,00* | *0,00* | *0,00* | *0,00* | *0,00* | *0,00* |
| Autres services(factures electrici | ***0,00*** | *0,00* | *0,00* | *0,00* | *0,00* | *0,00* | *0,00* | *0,00* |
| Evolution | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** | ***4,00%*** |

Frais du personnel:

| | | | |
|---|---|---|---|
| **Nombre associés** | 1 | **Salaires associés** | 43500 |
| Nombre employés | 5 | **Salaires employés** | 38000 |
| | 6 | | 81500 |

| *Rubriques* | EX1 | EX2 | EX3 | EX4 | EX5 | EX6 | EX7 | EX8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Salaires associés** | 522 000,00 | 532 440,00 | 543 088,80 | 553 950,58 | 565 029,59 | 576 330,18 | 587 856,78 | 599 613,92 |
| **Salaires employés** | 574 560,00 | 586 051,20 | 597 772,22 | 609 727,67 | 621 922,22 | 634 360,67 | 647 047,88 | 659 988,84 |
| **Evolution annuelle** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** | ***2,00%*** |
| **Frais du personnel** | 1 096 560,00 | 1 118 491,20 | 1 140 861,02 | 1 163 678,24 | 1 186 951,81 | 1 210 690,85 | 1 234 904,66 | 1 259 602,76 |

Frais divers :

| *Rubriques* | EX1 | EX2 | EX3 | EX4 | EX5 | EX6 | EX7 | EX8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Assurances | 57 000,00 | 51 300,00 | 46 170,00 | 41 553,00 | 37 397,70 | 33 657,93 | 30 292,14 | 27 262,92 |
| Cotisation Fonds de Garantie | 12 225,50 | 12 225,50 | 12 225,50 | 12 225,50 | 9 780,40 | 7 335,30 | 4 890,20 | 2 445,10 |
| Frais Préliminaires | 99 647,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL | 168 872,50 | 63 525,50 | 58 395,50 | 53 778,50 | 47 178,10 | 40 993,23 | 35 182,34 | 29 708,02 |